

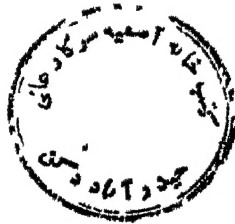
حاشية

لا تترك
مكتبة

المحقق العلامة الشيخ عطية الازهرى
على شرح سيدى محمد الزرقانى على
المنظومة المسماة بالبيقونية
فى مصطلح الحديث
نفع الله بهم
آمين



* وهامشها شرح الشيخ محمد الزرقانى على منظومة البيقونية
فى المصطلح *

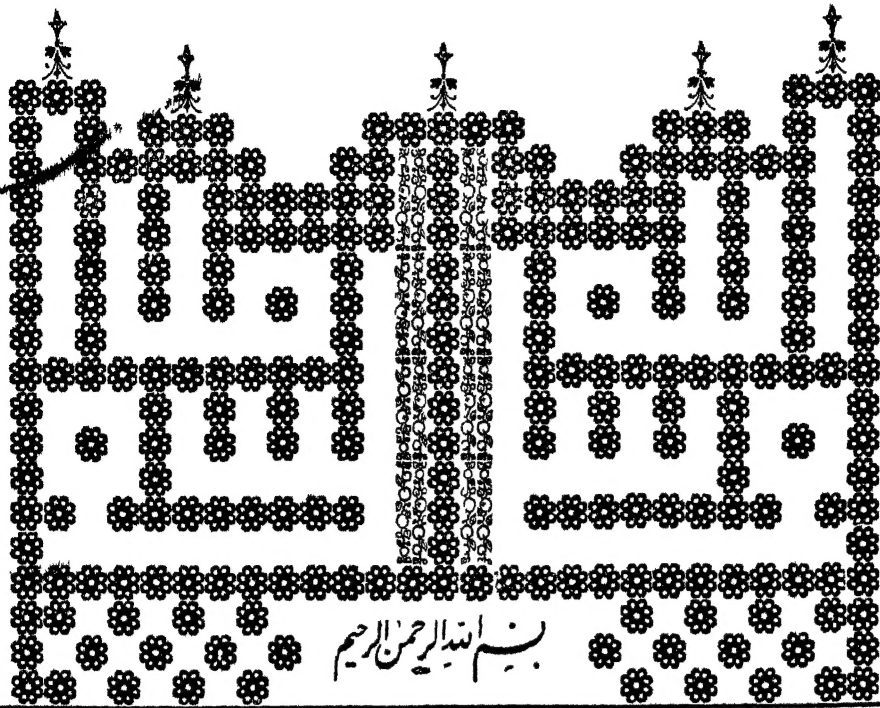


طبع بطبعة دار النجباء الكائنات في

على مقبرة الشيخان

عيسى البابى الجلبى وشركاه

بمكة المكرمة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الجليلة العزيز القوى
الغافر

الجليلة جد ابوابي نعمه ويكافئ مزيده والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أولى المناقب
الجيدة (أما بعد) فيقول الفقير الفاني عطية الاجهوري الشافعي الازهري البرهاني غفر الله له ولوالديه
ومشاخه ومحبيه والمسلمين آمين هذه حواش على شرح الرسالة المسماة بمنظومة البيقوني للعالم الرباني
سيدى محمد الزرقاني دعت اليها حاجة الطالبين وهي مأخوذة من شرحى الجوى والدمياطي لهذه
المنظومة ومن شرح شيخ الاسلام على ألفية العراقي وبعض حواشها كحاشية الطوخى والعلامة
العدوى ومن شرح النخبة للحافظ ابن حجر العسقلاني وبعض حواشيه ومع يسير من القاموس والمختار
والمصباح وتكملة أحاديث من الجامع الصغير وغيره رحيمهم الله ونفعنا بهم أجمعين جعلها الله خاصة لوجهه
الكريم وسبب الفوز بحجرات النعيم وفتح على من تلقاها بقلب سليم انه بعباده رؤف رحيم (قوله
الجليلة الخ) من هنا الى قوله أما بعد ست سجعات ثلاث متعلقة بالله تعالى وهي الاولى والثلاث بعدها
متعلقة بالنبي ﷺ وبآله وأصحابه فالذى يتعلق بالله تعالى ثلاثة والذى يتعلق بالنبي ﷺ
اثنان والذى يتعلق بالآل والأصحاب واحدة لما لا يخفى أن كل واحد أعلى مما بعده وأشار المثلث
أيضا بالترتيب * ومعنى السجع توافق الفاصلتين من النثر على حرف واحد ثم هو أقسام لانه ان اختلفا في
الوزن فطرف كوقار أو أطوار أو ان لم يختلفا فان كان جميع ما في الفقرة الثانية أو أكثره يوافق في الوزن
والتقفية ما في الاولى فرفع * مثال الاول قول الحريري فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع
الاسماع بزواج وعظه ومثال الثاني ما لو أبدلت الاسماع بالأذان وان لم يكن جميع ما في الثانية ولا أكثره
كذلك فالمتوازي وما هنا منه بالنسبة للاولين بالنسبة للاربعة بعدها للاختلاف في الوزن والمراد بالوزن
الوزن الشعري وهو مقابلة سا كن بسا كن ومتحرك بمتحرك من غير نظر لخصوص الحركة والساكن
كإذ كره ابن يعقوب في شرح التلخيص وأحسن السجع ما تساوت فقره كقوله تعالى في سدر مخضود
وطلع منضود وظل ممدود ثم ما طالت فيه الثانية أو الثالثة مثال الاول والنجم اذا هوى ماضل صاحبكم وما
غوى يومنه ما هنا ومثال الثاني خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه (قوله العزيز الخ) فنوردت هذه النعوت
الثلاثة في القرآن العزيز قال تعالى والله عزير ذو تقام المهيمن العزيز وقال تعالى الله لطيف بعباده يرزق

قوله ثم الجحيم صلوه
واقصر عليهم ما والشاهد
في الثالثة وهي ثم في
سلسلة الآية اه

من بناء وهو القوي العزيز وقال قيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وأنت خير الغافرين
 فإن أفضل التفضيل بعض ما يضاف إليه أي غافر خير الغافرين وقد صرح العلقمي في حاشيته على الجامع
 الصغير في شرح قوله الغفار في حديث الاسماء الحسنى وكذا اشرح آخر عليه بذلك ونص عبارة العلقمي
 وقد جاء التوقيف في التنزيل بالغفار والغفور والفرق بينها أن الغافر يدل على اتصافه بالمغفرة مطلقا
 والغفار والغفور يدلان عليه مع المبالغة والغفار أبلغ لما فيه من زيادة البناء ولعل المبالغة في الغفور باعتبار
 الكيفية وفي الغفار باعتبار الكمية وهو قياس المشدد للمبالغة في النعوت والأفعال فلا يقال إن إطلاق
 الغافر عليه تعالى على طريق الغزالي إذ ليس من الاسماء الحسنى وليست الآيتان السابقتان نصا في جواز
 الإطلاق تأمل قال في المختار وجع العزيز عزاز مثل كريم وكرام وقوم أعزة وأعزاء وفي القرآن أعزة على
 الكافرين بل الثلاثة قياسية مذكورة في الخلاصة أي في قوله * وفي فعليل وصف فاعل ورد * وأعزة في قوله
 في اسم مدكرر باعني بمد * ثالث افعلة عنهم اطرده

وأعزاء في قوله * وناب عنه أفعلاء في المثل * لاما ومضعف * ومعنى العزيز الغالب على أمره
 المرتفع عن أوصاف الخلق من عز يعز بالضم إذا غلب ومنه قوله تعالى وعزني في الخطاب وقيل الذي لا مثل
 له من عز يعز بكسر العين إذا قل وحود مثله وقيل القادر القوي من عز يعز بفتحها إذا قوي ومنه فعززنا
 بثالث أي قويتنا * والخاص أن عزله معان فبعضها بكسر العين في المضارع وبعضها بالفتح وبعضها
 بالضم وقد نظم السيوطي ذلك فقال

ياقارنا كتب الآداب كن يقطا * وحرر الفرق في الأفعال تحريرا
 عز المضاعف يأتي في مضارع * تثليت عين بفرق جاء مشهورا
 فا كقل وضد الدل مع عظم * كذا كرمت علينا جاء مكسورا
 وما كعز علينا الحال أي صعبت * فافتح مضارعه ان كنت تحريرا
 وهذه الخمسة الأفعال لازمة * واضمم مضارع فعل ليس مقصورا
 عززت زيدا بمعنى قد غلبت كذا * أعنته فكلما جاء ماثورا
 وقل إذا كنت في ذكر القنوت ولا * يعز يارب من عادت مكسورا
 واشكر لاهل علوم الشرع أن شرحوا * لك الصواب وأبدوا فيه تذكيرا

وقيل العزيز بمعنى المعز ففعليل بمعنى مفعل كألیم وجع فعلى هذا القول يكون من صفات الفعل وعلى باقي
 الوجوه يكون من صفات الذات والفرق بينهما أن صفات الذات لا يصح نفيها عن الله تعالى وصفات الفعل
 يصح نفيها عنه كما تقول إن الله لا يعرف فلا يافاستفده * وحظ العبد منه أي تخلقه به واتصافه بمعناه أن يغلب
 نفسه وشيطانه بالاستقامته والاستعانة بالله تعالى * وخاصيته وجود الغنى والعز لمن داوم عليه إحدى وأربعين
 مرة كل يوم حتى يصل إحدى وأربعين يوما ههنا من شروح الاسماء الحسنى وقوله ليس مقصورا أي ليس قاصرا
 بان كان متعبا وقوله وقل إذا كنت الخ مفرع على قوله فا كقل الخ وخصه بالص عليه لان سبب نطمه
 هذه الآيات أنه سئل عن ولا يعز في القنوت هل هو بالكسر أو بالضم ومكسورا الثاني حال من يعز ولعله
 جرى على أن أقل القصيدة ثلاثة آيات كما هو قول وعليه ظاهر قول الخرزجي والقصيدة من آيات الخ
 والا كان في كلامه الا بقاء بين مكسورا ومكسورا وقد أفرد السيوطي الكلام على العزيز برسالة * ومعنى
 القوى الذي لا يضعف فهو تفسير للعزيز والغفار المتصف بالغفر كما تقدم أي الستر للذنوب بمحوها فينبه بين
 العزيز والقوى من أنواع البديع صنعة الطبايق وهو الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة وفي العزيز أيضا منها
 التورية وهي ذكر لفظ له معنيان قريبو بعدد ويراد منه البعيد اعتمادا على قرينة خفية وبراعة

مرسل بالخذف وعلى كل فهو كناية عن ذل أهل الشرك بسبب وجوده ^{عليه السلام} ورواهم وخسرانهم
والشرك اسم مصدر أشرك والمصدر الاشرار والمراد به هنا الكفر بجميع أنواعه كما سبق (قوله
فأصبح) أي النبي ^{عليه السلام} المعبر عنه بمن وهو أي الشرك دابر والجملة حالية وان كان فيه تشبیه لظهور
المقام فيكون محلي حد * فأصبحوا والنوى على معرسمهم * الخ أو أن ضميراً أصبح للشرك فيكون
على القليل من عود الضمير على المضاف اليه على حد قوله تعالى كمثل آدم خلقه كمثل الجار يحمل ومعنى
أصبح على كل دخل في الصاح فهي تامة على حد ما في البيت السابق ولو أسقط وهو ويكون وقف عليه
بالسكون على لغز بيعة لأجل السجع كان أصوب إذ فراره من ذلك أوجب قلاقة معنى العبارة تأمل
(قوله وهو دابر) أي ذاهب قال في المختار دبر النهار ذهب وبابه دخل (قوله على الهدى) أي الرشود والدلالة
كافي المختار (قوله الا كابر) كافي بكر رضى الله عنه (قوله سألت) أي طلب مني ولم يقل دعاني أو التمس
مني أو أمرني لثلايهم على الطريقة المشهورة المرجوحة التي هي لبعض المعتزلة وجرى عليها الشيخ
عبد الرحمن الاخضرى رحمه الله تعالى في السلم حيث قال

أمر مع استعلاء وعكسه دعا * وفي التساوى فالناس وقعا

والسؤال وما تصرف منه يتعدى لمفعولين الاول بنفسه والثاني بنفسه أيضا كما هنا وبعن كسال سائل
بعذاب أي عن عذاب والاخوان جمع أخ أصله أخوفرده الجمع لاصله كفتى وفتيلن وهو جمع قياسي كما
ذكره في الخلاصة أي في قوله

في فعل اسما مطلق الفا وفعل * له وللفعال فعالان حصل

والمراد بهم الاصدقاء جملا على المتبادر فان الكثير في الاخ بمعنى الصديق جمعه على فعالان وفي أخى الولادة
جمعه على اخوة كافي المختار وان كان قد يجمع كل جمع الآخر (قوله افاض الخ) الجلتان دعائين معترضان
بين مفعولى سأل وجيعا حال مؤكدة للضمير في علينا على حد قوله تعالى لآمن من لارس ناهم جبا
وفي الكلام استعارة اما ترشيحية أصلية مان شبه أنواع الاحسان بالسحائب بجامع أن كلا يأتي بخير
والقرينة الاضافة وأفاض ترشيح واما بالكناية بان شبه الاحسان بغيوث بالجامع السابق وأثبت السحائب
تخييل والترشيح بحاله وعبر بمن الزائدة في الإيجاب على رأى الاخفش أو الابتدائية اشارة الى ان
المطلوب بعض الاحسان لانه كثير والمراد اللائق بنا (قوله سحائب) جمع سحابة قال في الخلاصة

وبفعائل اجعن فعاله * وشبهها ذاتاء او مزاله

(قوله وجننا) أي نحى عن ذلك ومنه قوله تعالى واجنبنى وبنى أن نعبدا الاصلان قاله في المختار (قوله
والبهتان) قال في المختار وبهته قال عليه ما لم يفعل وناه قطع وبهتا أيضا بفتح الهاء وبهتاناً فهو بهتان
بالتشديد والآخر مبهور اه فهو معطوف على القول لان البهتان قد يكون غير منكر كان يكون لغرض
شرعى بقى أنه كان ينبغى له تقديم هذه السجعة على التي قبلها لان ما فيها من باب النخلة والذى في التي
قبلها تحلية والتحلية مقدمة على التحلية كما هو شهير بمثاله ثم ان المراد بالقول الفعل على حد جعله قول
بالماء هكذا ينفض القول يشمل جميع المنكرات كالزنا وشرب الخمر فلا يقال ان في العبارة قصورا أو يراد
بالقول الفعل الشامل لفعل اللسان وعلى كل فعطف البهتان خاص ونسكتة الاهنام (قوله نأشرح)
هو المنعول الثانى لسأل ومنظومة البيقونى علم جس على هذا المتن الآتى كما سيتول فى آخرها * سميتها
منظومة الب. قونى * فالاسم مركب وما اشهر عليها من البيقونية نسبة لناظمها احنصار فى الاسم وسياى
فى الشارح أنه يقول لم أقفاه على اسم ولا أعرف ما هو منسوب اليه لكن وجد بهامش نسخة عا. هاخا
الناظم مانصه واسمه الشيخ عمر بن الشيخ محمد بن فتوح الدمشقى الشافعى اه مع أن الجوى رحمه الله

فأصبح وهو دابر وعلى
آله وأصحابه المتفقيين
على الهدى سواء
الاكابر والاصاغر
(أما بعد) فقد سألت
بعض الاخوان أفاض
الله علينا جميعا من
سحائب الاحسان
وجنبتنا من فضله منكر
القول والبهتان ان
أشرح له منظومة
البيقونى

تصليح كالمشراح كاذكره آخر شرحه فليحرروا بالجملة فالناظم رحمه الله تعالى لا خلاصه لم يبين نفسه ولا بلده
ولهذا عم النفع هذه المقصدة واعتنى بها جماعة شرحوها كالجوى وابن الميت السمعاني وشارحنا العلامة
الزرقاني رحمه الله تعالى فانها زبدة ما في الالفيه للعراق ومعنى النظم لغة التأليف واصطلاحا الكلام المقفى
الموزون بأوزان العرب على ما بين في محله وهذه المنظومة من بحر الرجز كاذكره الجوى (تنبيه)
التحقيق أن أسماء التراجم من حيز علم الجنس لا اسمها وان صح اعتبارها ولا علم الشخص خلافا لمن زعموا ان
ألف فيه بما يحتاج رده الى بسط ليس هذا محلها وان أسماء العلوم من حيز علم الشخص اه حجة اه حاشية
الز يادى على المنهج من تنبيه الخ فاعلم أن مختار السبيل رحمه الله أن أسماء الكتب والترانيم موضوعه للالفاظ
باعتبار دلالتها على المعاني والمعاني ولا النقوش ولا اثنين من الثلاثة ولا الثلاثة وإنما اختير ما قاله لان النقوش
غير متيسرة من كل أحسن ولا في كل وقت فلا يناسب أن تكون مدلول ولا جزء مدلول لكتب العلم المحمولة
لأهلها الى قيام الساعة ولم تكن للمعاني لان الغالب فيها ان ادراكها موقوف على ادراك الدوالها التي هي الالفاظ
فلا تناسب أيضا أن تكون مدلول ولا جزء مدلول فتعين أن تكون الالفاظ وانما قيل باعتبار دلالتها على المعاني
لان الالفاظ وحدها غير مقصودة بالذات اه (قوله في مصطلح) أى في علم مصطلح فهو من ظرفية الدال
في المدلول لان المعاني قوالب لا دلالات وان ككنا الالفاظ قوالب للمعاني أيضا لان كلا باعتبار
فن حيث ملاحظة المعنى أولا والاثبات باللفظ على طبقه تكون المعاني قوالب ومن حيث فهم المعنى
من اللفظ تكون الالفاظ قوالب أو أن في سببه على حد فذلكم الذي لمتنى فيه أى سببه ولا جله
وعلى حد قوله يتبعه دخلت امرأة النار في هرة حسنتها لاهى ألعمتها ولاهى أطلقتها تأكل من
حشاش الارض اى دخلت النار بسبب هرة لا يقال المنظومة من علم المصطلح فلم تكن هناك مغيرة
بين المصطلح مع أنه اشترى للمعنى لا نقول ليست من العلم لانها دالة عليه اذ العلم هو القواعد
والضوابط فالتغايير باعتبار الدال والمدلول (قوله ظننا منه) علة سؤال فهو مفعول لاجله (قوله الثانى) أى
الامر وهو هذا العلم وهو بترك الهمزة لمناسبة ما قبله فان ما قبل الآخريه لين ومن قوله أما بعد لقوله مقدمة
اثنا عشرة سبعة الأتقى فيها بأر بعد على حرف النون وثلاثة على حوف الالف وثلاثة على حرف التاء
واثنان على حرف اللام وهو معبب اذ كل فقرة تقابلها فقرة كما بينوه في قول العصام ولو قال وعلى آله العلية الخ
(قوله ما امتنع) أى امتناعى فما مصدرية ومنه أى الشرح المفهوم من أن أشرح أو السائل أى اجابته
(قوله وقد استأخ) أى فتدرد بعد ان كان جزم بالمنع على العادة الجارية أن الانسان أولا يمنع ثم
يعاود الذلر فظهر له أن فى الاقدام خيرا فيتدرد ولا يخفى انه استعارة ثعلبية وأخرى صفة
موصوف محذوف أى وأخرت تلك الرجل مرة أو تارة أخرى كما أنه حذف من الاول هذا الموصوف ففيه
شبه احتباك وانما لم يكن المعنى وأخرت رجلا أخرى لانه لا يفيد التردد ومن فعله ما انفسخ (قوله لعلمى
الخ) عملة فطال الخ والبضاعة بالكسرة معناها فى اللغة طائفة من مالك تبعثها للتجارة كما فى المختار قال تعالى
وجئنا ببضاعة مزجاة وكفى بها ناعن قلة العلم أو عدمه وهو تواضع منه رحمه الله تعالى فقد كان اماما محققا
متقنا لكل علم خصوصا فى الحديث وما يتعلق به فلا ينافى قوله الآتى ورجاء للدخول الخ أو يقال ان
رجاء الشئ لا يفيد حصوله تأمل (قوله وفى هذا الفن) متعلق بمحذوف متصيد من الكلام قبله مخبر عنه
بأخرى أى وعدم البضاعة فى هذا الفن (قوله بدا) أى طهر وبابه سما كما فى المختار وقوله لعلمى أى منظومة
البيقونى وكان الطاهر أى الشرح لانه الذى للشارح رحمه الله تعالى الا انه لتواضعه نزله منزلة العدم غاية
الامر أنه بين هذه المنظومة وشهرها فرجا بذلك أن تنفعه فى الآخرة (قوله فى القيامة) أى فى يوم القيامة
(قوله ذخرا) بالذال المعجمة فان الافصح أن ما فى الآخرة بالمعجمة ومنه الملم اجعله فرط لا بويه

فى مصطلح الحديث
ظننا منه أى من أهل
ذلك الشأن فطالما
امتنعت منه وقدعت
رجلا وأخرت أخرى
لعلمى بأن لبضاعة
لى فى العلوم وفى هذا
الفن أخرى ثم بدالى
شرحها لعلمى تكون
لى فى القيامة ذخرا

وسلفا وذخرا الخ وقول الشاعر

وإذا افتقرت إلى الذخائر لم تجد * ذخرا يكون كصالح الأعمال

وما في الدنيا بالمهمة ومات ذخرون في بيوتكم وقيل بالمهمة فيها (قوله ورجاء) عطف بالمعنى على الخبر كذا
خوفا (قوله ألا أخبركم الخ) الذي في الجامع الصغير ألا أخبركم عن الاجود الله الاجود أنا اجود ولد آدم
إلى آخر ما ذكره شارحنا قال شارحه المناوي في صغيره (الأخباركم عن الاجود الله الاجود) الا كرام الامسح
(وأنا أجود ولد آدم) فانهما سئل شيئا فقط فقال لا فكان يعطى عطاء من لا يخاف الفقر (وأجودهم من بعدى
رجل علم عالما من علوم الشرع فنشر علمه) به لمستحقه (يبعث يوم القيامة أمة واحدة) قال في الفردوس الامة
هنا هو الرجل الواحد المعلم الخبير المنفرد به (ورجل جاد بنفسه في سبيل الله حتى يقتل أو ينتصر) (ع) عن أنس
وضعه المنذرى وغيره اه بالحرف والعين في اصطلاحه لاني يعلى في مسنده فاني نسخ من الاجود الله
تقديم وتأخير والصواب ما في أكثر النسخ الله الاجود ولعل أصله مكررك في الجامع وشرحه فظن الناسخ
زيادة واحدة فأسقطها فخره ولعله أظهر في قوله فنشر علمه تلذذا وترغيبا في العلم على حد

بأنه يظيبيات القاع قلن لنا * ليلاي منكن أم ليلى من البشر

ولا يخفى أن محل الشاهد في قوله رجل علم عالما فنشر علمه يبعث أمة واحدة جملة مستأنفة استئنافا نيا
ليبان علة كونه أجود وقوله بالجر عطف على قوله من ورجاء للدخول في نحو قوله الخ (قوله الحديث) تمامه كما
في الجامع الصغير وولدا صالحا تركه ومصحفا ورثه أو مسجدا بناه أو يتالان السبيل بناه وأنهر أجراء أو
صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته تلحقه من بعد موته (ه) عن أبي هريرة والهاء في اصطلاحه لابن ماجه
قال شارحه المناوي في صغيره (ان مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته علمنا نشره) عبر بمن اشارة الى
أن ثم خصالا أخرى تلحقه (ولدا صالحا) أى مساما (تركه) أى خلفه بعده يدهوله (ومصحفا ورثه)
بالتشديد أى خلفه لوارثه ليقراء فيه (أو مسجدا بناه) لله تعالى لال ياء وسمعة (أو يتالان السبيل بناه) يعنى
خانا تنزل فيه المارة من المسافرين لنحو جهاد أو حج (أنهر أجراء) أى حفر مواجري الماء فيه (أو صدقة
أخرجها من ماله) الذى يملكه بخلاف نحو المقصوب من كل مأخوذ بغير وجه شرعى (في صحته وحياته) وهو
يؤمل البقاء ونحوه (تلحقه من بعد موته) أى هذه الاعمال المذكورة تجري على المؤمن ثوابها ويتجدد
من بعد موته فاذا مات انقطع عمله الا منها ولا ينافى ما ذكره هنا الحصر المذكور في الحديث المار اذا مات
ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث فان المذكورات تندرج في تلك الثلاث لان الصدقة الجارية تشمل الوقف
والنهر والبئر والنخل والمسجد والمصحف فيمكن رد جميع ما في الاحاديث الى تلك الثلاث ولا تعارض (ه)
عن أبي هريرة باسناد حسن اه فالشارح اقتصر من الحديث على محل الشاهد وقوله وحسناته كانه عطف
تفسير مراد وان كان العمل أعم وقوله تلحقه الخ تأكيد لصدر الحديث ان مما يلحق الخ وقد جعل
السيوطى ما يلحق ثوابه بعد الموت عشر خصال ونظمها فقال

اذا مات ابن آدم ليس يجزى * عليه من خصال غير عشر

علوم بشها ودعاء نجل * وغرس النخل والصدقات تجزى

ورثة مصحف وورباطنجر * وحفر البئر أو اجراء نهر

وبيت للغريب بناء يأوى * اليه أو بناء محل ذكر

وزاد بعضهم مذيلها وتعليم لقرآن كريم * نفعها من أحاديث بحصر

وفي نسخة بدل من خصال من فعال وقوله والصدقات تجزى هي الوقف وقوله اجراء نهر في نسخة بدله أو
اجراء نهر والوزن مستقيم على كل منهما (قوله وخوفا من مثل) عبر بمثل هنا وفيما تقدم بنحو لعله تفننا

ورجاء للدخول في
نحو قوله ^{عليه} إلا
أخبركم عن الاجود
الاجود الله وأنا
أجود ولد آدم وأجودهم
من بعدى رجل علم
عالما فنشر علمه يبعث
أمة واحدة ورجل
جاد بنفسه في سبيل
الله حتى يقتل رواه
الترمذى وأبو يعلى
والطبرانى وقوله صلى
الله عليه وسلم ان مما
يلحق المؤمن من عمله
وحسناته بعد موته
علمنا ينشره الحديث
رواه ابن ماجه مطولا
وخوفا من مثل قوله
صلى الله عليه وسلم
من سئل

وان كان عندهم فرق بين نحو ومثل فان المأثلة تقتضي الاتفاق في اللفظ والمعنى بخلاف النحوية ففي المعنى فقط ثم هذه العبارة المراد منها هما وهو نحوهما فلا يخرجان هما (قوله ابن ماجه) يقرأ بالهاء وقفا ووصلا كسيده ومنده ويزد بعواعرها بفتح مقدرة نياية عن الكسرة لانها ممنوعة من الصرف للعلمية والعجبة منع من ظهورها سكوت الحكاية بلفظه (قوله عن علم) أي شرعي بدليل ما قاله المناوي في شرح الحديث السابق (قوله بلجام من نار) أي جزء وفاقا فثبت سكت في الدنيا جزاؤه منعه من الكلام يوم القيامة (قوله العلل) اسم كتاب (قوله كاتم العلم) أي بعد السؤال بدليل الحديث قبله (قوله حتى الحوت الخ) بالجر عطف على شيء أو الرفع عطف على كل وكذا الطير والمراد من ذلك التعميم حيث أتى بواحد من جهة العلو وواحد من جهة الاسفل (قوله حين) بالرفع معرب لانه مضاف لمفرد ومحل ترجيح الاعراب والبناء عند الاضافة الى جملة (قوله اعتضدت) قال في المنار اعترضه استعان اه فعلى هنا بمعنى الباء (قوله فيانعم) أي مقولايه نعم الخ أو أن يالاسبيه اذ الفعل لا ينادى (قوله الكفيل) أي الوكيل (قوله مقدمة) أي هذه مقدمة وهي مقدمة علم اذهي ما يتوقف عليه الشروع في ذلك العلم كحدوده وفائده وغاياته وموضوعه فهي اسم للعاني أما مقدمة الكتاب فاسم لطائفة منه قدمت عليه لارباطها بها واستفاد بها في كرمز الشاطبية والجامع الصغير فهي اسم للالفاظ فالنسبة بينهما النابن قال السعد والشرق بينهما مخفي على كثيرين وحاصل ما ذكره في هذه المقدمة ثلاث من المبادئ العشرة التي نظمها ابن المقرئ بقوله

من رام فنا فليقدم أولا * علما بخده وموضوع تلا
وواضع ونسبة وما استمد * منه وفضله وحكم يعتمد
واسم وما أفاد والمسائل * فذلك عشر للنسب وسائل
وبعضهم فيها على البعض افتصر * ومن يكن يسرى جميعها انتصر

ولا يخفى أن اسمه علم مصطلح الحديث قال السيوطي في النقاية ما محصله ثم إن أول من صنف في هذا الفن القاضي أبو محمد الزاهر مزي والحاكم ثم أبو يعيم الاصبهاني ثم الخطيب أي أن جاء الشيخ تقي الدين بن الصلاح فجمع مختصره المشهور واهل شأ بعد شيء لما ولي تدريس دار الحديث الاشرفية اه فراجعه ان أردت زيادة بيان (قوله علم الحديث) أي دارية لانه المنصرف اليه عند الاطلاق كما يأتي عن شيخ الاسلام (قوله أي قواعد) كقولك كل حديث صحيح مقبول أو يستدل به وكل حسن كذلك وكل ضعيف لا يستدل به (قوله أحوال السند الخ) أي سواء العامة للسند والمتن والخاصة بأحدهما فقوله من صحة وحسن وضعف عامة لها وقوله علو ونزول خاصة بالسند كما سيأتي في قوله وكل ما قات رجاله علا * وضده ذلك الذي قد نزلا

والخاص بالمتن كالرفع والقطع ركان عليه أن يمثل به وان كان دخل تحت قوله وغير ذلك (واعلم) أنه لا تلازم بين السند والمتن اذ قد يسح السند أو يحسن لاستجماع شروطه من الاتصال والعدالة والصدق بدون المتن لشذوذ أو علة وقد لا يصح السند ويصح المتن من طريق آخر اه من حاشية الطوخي على شرح شيخ الاسلام فقلان عن شرح المشكاة وسيأتي بعضه في القوائد في الشارح (قوله وكيفية) عطف على أحوال فهو بالرفع وهذا ما أشار له في جمع الجوامع بخاتمة كتاب السند حيث قال خاتمة مسند غير الصحابي قراءة الشيخ املا وتحدثنا فقراءته عليه فسماعه بقراءة غيره على الشيخ فالمنولة مع الاجازة فالاجازة الخ والاداء كقوله أملى على حدثني قراءة قرى عليه وأنا أسمع أخبرني اجازة ومنولة أخبرني اجازة أنبأني منولة أخبرني اعلاما وصلى الى وجدت بخطه وصفات الرجال من عدالة وجرح كعدل وكذاب (قوله وغير ذلك) كطبقات الرجال وكيفية الكشط والرواية بالمعنى ورواية الاصاغر عن الاكابر وغير ذلك مما هو مذكور في تراجم العراقي ولا يلزم من ذكر هذا التعريف أن يكون جميع ما فيه آتيا هنا (قوله الاخبار)

عن علم فكتمه الجاه
الله يوم القيامة بلجام
من نار رواه ابن حبان
والحاكم وغيرهما وروى
ابن الجوزي في العلل
مرفوعا كاتم العلم يلغنه
كل شيء حتى الحوت في
البحر والطير في السماء
وهذا حين الشروع فيما
قصدت وعلى الله
اعتمدت وعلى تفسيره
اعتضدت وهو حسي
ونعم الوكيل وكفيل
فيانعم الكفيل
(مقدمة) علم الحديث
علم بقوانين أي قواعد
يعرف بها أحوال السند
والمتن من صحة وحسن
وضعف وعلو ونزول
وكيفية التحمل والاداء
وصفات الرجال وغير
ذلك والسند الاخبار
عن

أى الذى هو الاسناد فالسند والاسناد متحدان على هذا كما يأتى فى كلام السيوطى كالاسناد لدى الفريق
قال شيخ الاسلام ماملخصه والسند الطريق الموصلة الى المتن والاسناد حكاية طريق المتن والمحدثون
يستعملونهما لشيء واحد اهـ بل قد يستعملون الاسناد بمعنى الطريق الموصلة الى المتن بحسب اقتضاء
الحال كما فى حواشى شرح الالفية (قوله طريق المتن) أى الرجال الموصلة اليه لانهم كالطريق الذى يتوصل
منها الى المقصود (قوله من قولهم) أى مأخوذ من الخ وكذا ما بعده (قوله فلان سند الخ) عبارة
المختار فلان سند أى معتمد وسند الى الشيء من باب دخل اهـ وفى القاموس وباب سند قد عد فى لغة من
باب تعب اهـ (قوله لاعتماد الحفاظ الخ) علة لمقدرا مأخوذ مما قبله أى انما أخذ من ذلك لاعتماد الخ فهو
بيان للنسبة بين المنقول والمنقول عنه اللغوى والاصطلاحى وكذا يقال فيما بعده (قوله فى صحة الحديث)
أراد بهما ما يشمل الحسن بدليل مقابلة بالضعف فهو بناء على أن القسمة ثنائية لدخول الحسن فيما يحتاج به
وسياقى قريبا فى الشرح ومنهم من لم يفرد نوع الحسن الخ أو أنه على تثلث القسمة ويكون فى كلامه
اكتفاء (قوله وعلا) عطف تفسير (قوله من سفح الجبل) قال فى المصباح والقاموس وسفح الجبل
مثل وجهه وزنا ومعنى والوجه مستقبل كل شيء وهذا هو المناسب هنا لما فى المختار والصحيح انه الاسفل
حيث يسفح فيه الماء الخ (قوله من الكلام) بيان لما (قوله من الماتنة) أى ففعله ما أن كما قال فى الخلاصة
* لفاعل الفاعل والمفاعلة الخ * وجع المتن متان كسهم وسهام قال فيها أيضا * فعل وفعله فعال لهما *
أو متون كما قال فيها * وبفعول فعل نحو كب * ينخص غالبا كذا كيطرد * فى فعل اسما مطلق لنا
أو متن كما قال فيها * لفعل اسما صح عينا أفع * (قوله من الماتنة) أى مأخوذ كما تقدم (قوله
المباعدة) أى البعد والمراد بالغاية جيع المسافة (قوله اذا شقت الخ) أى فرجتها من غير انفصال
بخلاف القطع فانه الفرج مع الفصل كما فى اللغة (قوله واستخرجتها) أى أخرجتها لكن المراد مع عروقها
كما فى القاموس والصحيح فكان عليه أن يزيد بعروقها وجلدة البيضة وعاء الخصة كما فى كتب الطب
(قوله او من المتن) قال فى المختار متن الشيء صلب وبابه ظرف (قوله صلب) بابه ظرف كما فى المختار
(قوله يقويه) يرجع لصلب ويرفعه لارتفع (قوله وفى الالفية الخ) أى بعد قوله علم الحديث وأقسامه
وتام البيوت التى ذكرها الشارح

والاكثر وقسموا كل السنن * الى صحيح وضعيف وحسن

والقصد به الاستشهاد على مقاله من التعريف وتعريف السنن والمتم وان كان فيه أيضا زيادة (قوله
السيوطى) بتثليث السين وبالهزمة مضمومة كما نقله أستاذنا الحنفى فى حاشية النشرى عن السيوطى
نفسه لكن زاد سيدى محمد القامسى فى المنح البادية فى الاسانيد العالية أن الهزمة مفتوحة أيضا وعبارته هو
الحافظ أبو الفضل عبد الرحمن بن السكال بن أبى بكر بن عثمان بن محمد بن خضر بن أيوب بن محمد السيوطى
بتثليث السين المهملة ويقال الاسيوطى بضم الهزمة وفتحها المصرى الشافعى المتولد سنة تسع وأربعين
وثمانمائة بالقاهرة وكان يلقب بابن الكتب لان أباه أمراءه وكانت أم ولد له أن تأيه بكتاب من بين الكتب
فذهبت لتأتى به ففجأها الخاض وهى بين الكتب فوضعتها بينها وأحضره والده وهو ابن ثلاث سنين
مجلس الحافظ بن حجر مرة وحج وشرب ماء زمزم على أن يكون فى الحديث كالحافظ ابن حجر وفى الفتحة
كالمسراج البلقينى وتوفى سنة احدى عشرة وتسعمائة (قوله قوائين) أى فواعد كما سبق فى الشارح
(قوله فذا نك) أى المتن والسند (قوله والمقصود) مبتدأ وان يعرف بفتح الهزمة خبره فلم يهذله
وموضوعه زفائده وتقدم زيادة على ذلك (قوله كالاسناد) بنقل حركة الهزمة للاجل المسم
(قوله لادى) أى عند وفى نسخة لادى فى الفريق للعهد العالمى الخارجى أى فريق غير المصطلح المشتغلين

طريق المتن من قولهم
فلان سند أى معتمد
لاعتداد الحفاظ عليه فى
صحة الحديث وضعفه أو
من السند وهو ما ارتفع
وعلام من سفح الجبل
لان المسند يرفعه الى
قائه والمتم ما ينتهى اليه
غاية السند من الكلام
من الماتنة وهى
المباعدة فى الغاية لانه
غاية السند أو من متن
السكبش اذا شقت جلدة
ييضته واستخرجتها
فكان المسند استخرج
المتن أو من المتن وهو
ما صلب وارتفع من
الارض لان المسند
يقويه بالسند ويرفعه
وفى الالفية للحفاظ
جلال الدين السيوطى
علم الحديث ذوقوا نين
تحديث يدرى بها احوال
متن وسند
فذا نك الموضوع
والمقصود
أن يعرف المقبول
والمردود
والسند الاخبار عن
طريق
متن كالاسناد لدى
الفريق
والمتن ما انتهى اليه
السند

بهولو أسقط ال منه كان أظهر ويكون المعنى عند بعضهم لانه أحد قولين كما سبق والفرق لغة أكثر من
 الطائفة التي هي الواحد فأكثر كما في المختار (قوله من الكلام) بيان لما كما سبق نظيره (قوله والحديث
 مفعول مقدم لقوله قيدوا وبما متعلق بقيدوا والمعنى وعلم الحديث أي رواية قال شيخ الاسلام والحديث
 ويرادفه الخبر على الصحيح ما أضيف الى النبي ﷺ قيل أو الى صحابي أو الى من دونه قولاً أو فعلاً
 أو تقريراً أو وصفاً ويعبر عن هذا بعلم الحديث رواية وبجداً به علم يشتمل على نقل ذلك وموضوعه ذات
 النبي ﷺ من حيث انه نبي وغيابته الفوز بسعادة الدارين * وأما علم الحديث دراية وهو
 المراد عند الإطلاق كما في النظم فهو علم يعرف به حال الراوي والمرؤى من حيث القبول والرد وما يتبع ذلك
 من كيفية التحمل للرواية والضبط والكتابة وموضوعه الراوي والمرؤى من حيث ذلك وغيابته معرفة
 ما يقبل وما يرد من ذلك ومسائله ما يذكر في كتبه من المقاصد اهـ (قوله قولاً أو) بالنقل للنظم
 وهي أحوال من الضمير في أضيف (قوله وتقريراً) الواو بمعنى أو كما يدل عليه ما قبله ونحوها
 عطف على ما قبله وجاءت حكاها مستأنفة أي حكى هذا القول العلماء وهو تميم للبيت أو أن نحوها
 مفعول مقدم لحكاها المراد نحوها من الصفة ككونه ﷺ أبيض مشرباً بحمرة وليس
 بالطويل ولا القصير المهم العزم والایاء والامثلة المشاهدة (قوله وقيل لا يختص الخ) مقابل لما قبله اذ هو عليه
 مختص كما بينه بقوله والحديث قيدوا الخ وهذا القيل هو الصحيح كما في شرح شيخ الاسلام (قوله جاء
 للوقوف) أي على الصحابي والمقطوع أي الذن للتابعي كما سيأتيان (قوله برادف) في نسخة مرادف
 (قوله وشهروا) قال في المختار والشهرة وضوح الامر تقول شهرت الامر من باب قطعت وشهره أيضاً
 فاشتهر وشهرته أيضاً تشهيراً اهـ فيقرأ في النظم بالتشديد فراراً من الخين الفبيح لو خفف وعبارة شيخ
 الاسلام في شرح قول العراقي الا ترى بفتح الهمزة والمثناة نسبة الى الاثر وهو الاحاديث مرفوعة أو
 موقوفة وان قصره بعض الفقهاء على الموقوفة اهـ (قوله شمول هذين) أي الموقوف والمقطوع كما
 يشمل المرفوع - لكن ليس في شيخ الاسلام شموله للمقطوع فليراجع وليحذر وهذين مضاف الى المصدر
 والاثر مرفوع فاعل المصدر سكن للوقف (قوله بسم الله الخ) هكذا في النسخ بقلم الجررة فتكون من
 الناظم واعر الشارح اطلع على ذلك والا فالناظم لم ينظمها كما فعل الشاطبي وغيره وما يدل على ذلك أيضاً أن
 غيره من الشراح تكلم عليها هنا وكان الشارح ترك الكلام عليها لشهرته (قوله أبدأ بالجد الخ) أي
 بدأ اضافياً بعد أن بدأ بالسلمة بدأ حقيقياً أيضاً كما ذكره الجوزي فان كل حقبة اضافي ولا عكس فيبينها
 عموم وخصوص طابق اذ الحقيقي مالم يسبق أصلاً والاضافي ما تقدم أمام المقصود سبق شيء أو لا ثم ان غاية
 ما في هذه العبارة الاخبار عن أنه أتى بالجد ولا تعلم صيغته التي أتى بها ما هي فليس حامداً ولا مخبراً بالجد لكن
 عدوه جداً اذ فيه ثناء الذي هو معنى الجد بهذه الجملة فهو اخبار عن الابتداء بالجد وهو من مثل الناظم صدق
 وقول الشارح لله لانه للتقوية فلفظ الجلالة مفعول الجد لانه صدر وهو يعمل عمل فعله ولا يخفى أن
 الناظم لم ينظم السمنة كما صنع الشاطبي وغيره لكن اجاع الشراح على كتابتها بقلم الجررة دليل على أنها
 من خطه أو املائه وان كان لم يعلم اسمه ولا صفته كما يأتي وسبق ويدل على ذلك أيضاً أن غير شارحنا تكلم
 عليها وشارحنا تركه لشهرته (قوله امتثالا) مفعول لاجله ولعله أتى به على لسان الناظم ليتحد الفاعل
 ويقدر مضاف أي ارادة امتثال ليكون قابلاً وهذا أولى من جعله حالاً من ضمير أبدأ لأن نصب المصدر
 على الحال مع كثره سماحاً ويعبر به دون اقتداء لما أن الحديث قول فكانه أمر (قوله ان الله عز وجل الخ)
 هو أعم من المدعى اذ هو خصوص البدء وما في الحديث شامل له ولغيره ولا يضر الا الاخص (قوله ان الله
 يحب) أي من عبده فالمنزاري في شرح الجامع الصغير مع المتن (ان الله يحب أن يحمد) أي يحب من

من الكلام والحديث

قيدوا

بما أضيف للنبي

قولاً أو

فعلاً وتقريراً ونحوها

حكوا

وقيل لا يختص بالمرفوع

بل جاء للوقوف

والمقطوع

فهو على هذا يرادف

الخبر

وشهروا شمول هذين

الاثر

قال المصنف رحمه الله

تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

أبدأ بالجد) الله امتثالا

لقوله صلى الله عليه وسلم

ان الله عز وجل يحب

ان يحمدوا والطير اني

وغيره وأخرج الديلمي

عن الاسود بن سريع

(قوله فالمعنى الخ) هذه

العبارة غير مستقيمة

ولو وقال يؤخذ من

هذا معنى علم الحديث

رواية لأجاد اهـ

عبدہ أن یثنی علیہ بمالہ من صفات السکال ونعوت الجلال (طب عن الاسود بن سریع) بفتح السين التیمی السعدی اه ای فہو مکبر فقوله رواہ الطبرانی الخ ای عن الاسود بن سریع واما الحديث الثاني فلیس فی الجامع الصغیر فلیراجع (قوله مرفوعا) سیأتی معناه (قوله بحمدہ) ای من غیرہ بدلیل لیشیب الخ وقوله جعل الحمد لنفسه ذکر ارجع لقوله بحمدہ وقوله ولعباده ذکر ارجع لقوله لیشیب حامده (قوله ذخرا) تقدم مافیہ فلا تغفل (قوله وأردف) ای أتبع والبسمة ای ما تحت منه وهو بسم الله الرحمن الرحیم یقال بسم الله اذا قال بسم الله الرحمن الرحیم وهیلة اذا قال لا اله الا الله وهو کثیر الا أنه سماعی ومنه الکلمات الاربع المنسوبة لعلی کرم الله وجهه والله ما تر بعینک قط ولا تستمسک قط ولا تعمق ددت قط ولا تسر ولقمت قط ومنها السبحة اذا قال سبحان الله والطلبة اذا قال أطال الله بقاءک والحسبة اذا قال حسبنا الله والحوقة والحیلة والجدلة وقوله بالجدای بدال مدلوله أو بالاخبار بانه جد (قوله من أفرادها) ای أفراد مدلولها وهو مطلق الثناء وهذا جواب سؤال تقديره کان یکفیه فی الابتداء البسمة لانها جدا هو الثناء وهي تدل علیہ (قوله لا یسمى حامدا عرفا) ای ولا یحصل العمل بما فی الاحادیث الا ان أطلق علیہ العرف أنه جد تأمل وقد یقال ان رواية بذکر الله دللت علی أن المراد لا ابتداء بمافیہ ذکر الله مطلقا وغایة ما یقال ان موافقة لفظ الحديث مطلوبة (قوله مصليا) ای ناوی الصلاة فہی حال منتظرة وذلك لا اشتغال مورد الصلاة وهو اللسان بالجد كما ذکرہ الجوی وفیہ أنه لا یلزم من نية الشی فعله وجوابه أن المصنف کریم ذوہمة عالیة ومن کان كذلك شأنہ أنه اذا نوى شیأ فعله خصوصاً ما هو خیر کما هنا (فان قلت) مصليا مفرد والمفرد لا یكون انشاء ولا خبرا فكیف یكون المصنف بذلك مصليا فالجواب أن الحال فی معنى الجملة ألا ترى أن را کبافی قولک جاء زید را کبافی قوة جملة وهي الاخبار برکو به فان قلت ان کان النائم شافعیاً کان من حقہ أن یزید مسامال کراہة افراد أحدہما عن الآخر فالجواب أنه لعلہ وان کان شافعیاً لا یوافق علی کراہة الافراد مطلقاً ویرى انتفاء ہا بالجمع لفظاً علی أن بعضهم قال المراد بالکراہة هنا خلاف الاولی لعدم التہی المخصوص وما أجاب به سم علی الخلاصة من أنه أراد بالصلاة ما یشمل السلام أيضاً کأن یراد مطلق الاکرام فیکون من عموم المجاز أو الجمع بین الحقيقة والمجاز لا یظهر الا اذا لم نکن الصلاة والسلام من الالفاظ المتعبد بها بخصوصہا أما اذا کانانہا وهو الاظهر فلا کما أفادہ بعض المحققین (قوله علی) تکتب الباء بلا نقط للقاعدة التي ذکرہا السیوطی فی النقایة وهي أن الباء والفاء والقاف والنون اذا وقعت آخر کامة لا تنقط لتمييزها بصورها اه وجعہا بعضهم فی لفظ ینفق لکن کتب بعض العلماء علی قول الخلاصة * مصليا علی النبی المصطفى * أنه یکتب بالالف لاجل الشرفا قال وهكذا منی اجتمع ما یکتب بالالف والياء تغلب الف فی جمیع الالفاظ الامتی وبلی والی فعلی قیاسہ تکتب علی هنا بالالف لاجل أرسل فلیراجع (قوله محمد) منقول من اسم مفعول جد المشدداً ما الخفف فاسم مفعوله محمود کما فی الخلاصة وانما خص نبینا ﷺ بحمد مع أنه دال علی المبالغة فی کثرة الحمد لانه مضعف ولم یطلق علیہ تعالی مع أنه أولى بذلك بل انما أطاع علیہ تعالی محمود لان الحمد بالنسبة الی عظمة الله عز وجل قليلة جدا فکان انبائنا بها اتيانا باصل الحمد فقط بخلافها فی النبی ﷺ فظهر التناسب و یصح أن یكون منقولاً من المصدر المیمی علی حد کل ممزق ای تمزق کما أفادہ الجوی (قوله) وقد روى الخ) دلیل لما قبلہ (قوله الصغیر) ای لا الاوسط ولا الکبیر فانہ ثلاثة (قوله کان أبو طالب یقول) سیأتی عن الخازن أنه لسان مع آیات أخر فعل المعنی منشداً ومتمثلاً لا منشئاً کان أبو طالب حفظ کلام حسان والا کان من توافقی الخواطر و یبعد أن حسان أخذت أبی طالب ونظم علیہ لکن وجدنا فی عبارة المجـدولی فی حاشیته علی حاشیة الشفانی الصغری علی الآجرومية ما نصه وعز وجاعة

مرفوعاً ان الله يحب
الجد بحمد به ليشيب
حامده وجعل الحمد لنفسه
ذكرًا ولعباده ذخراً
وأردف البسمة بالجد
وان كان من أفرادها
لان المقصر على
التسمية لا يسمى حامدا
عرفاً (مصليا على محمد)
مشتق من اسمه تعالى
المحمود وقد روى
البخارى في تاريخه
الصغير عن علي بن زيد
قال كان أبو طالب يقول

البيت يعني به وشق له من اسمه ليحمله الخ لحسان خلاف ما في تاريخ البخاري الصغير أنه لا في طالب ولا منافاة لقول الخليل ان حسانا ضمن شعره بيت أبي طالب اه (قوله وشق) أي الله أو الاله في البيتين قبله ومن اسمه بقطع همزة الوصل لاجل الوزن والا كان فيه قبض مفاعيلن في الحشو وهو قبيح عندهم والمراد بالشق الاخذ فانهما متفقان في المادة (قوله خير) صفة مشبهة أو أفعال تفضيل حذف همزته تخفيفا أفاده الجوى أي فهو على الثاني على حد * وحسب شيء الى الانسان مامنا * (قوله أرسل) الجلة صفة نبي فالعني خير رسول يلزمه أنه خير الانبياء غير الرسل بالاولى وهو من الارسال الذي هو الايحاء واختلف فيه هل يكون القرآن في النوم قال السيوطي في النقاية النوع التاسع الفرائي كآية الثلاثة الذين خلفوا نزلت وهو ﷺ نائم في بيت أم سلمة كما في الحديث السابق ويلحق به ما نزل وهو نائم فان روي الانبياء وحى تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم كسورة الكوثر في صحيح مسلم عن أنس بن مالك رسول الله ﷺ ذات يوم بين أظهرنا في المسجد إذ أغفى عينه ثم رفع رأسه متبسما فقلنا ما أضحكك يا رسول الله فقال أنزل على آتفا سورة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم أنا أعطيناك الكوثر فصل ربك وانحر ان شانك هو الابر * وقال الرافي في أماليه فهم قاهمون من الحديث أن السورة نزلت في تلك الغفوة وقالوا من الوحي ما يأتيه في النوم قال وهذا هو الصحيح لكن الاشبه أن يقال ان القرآن كله نزل في اليقظة وكان خطره في النوم سورة الكوثر المنزلة في اليقظة وعرض عليه الكوثر الذي وردت فيه أو يكون الانغفاء ليس اغفاء نوم بل الحالة التي كانت تعتريه عند الوحي وتسمى برحاء الوحي قلت الذي قاله الرافي في غاية الاتجاه والجواب الاخير هو الصواب اه بالحرف (قوله فيتولده منها حرف) ويسمى ذلك الحرف وصلا كما قال الخرزجي توصلا بهابنا الخ (قوله وثني بالصلاة) أي جعلها آنية للخدمة الشامل بالبسملة (قوله لامر الله في القرآن) أي بقوله يأياها الذين آمنوا صلوا عليه وهذا الدليل عام فيشمل ما وقع ثانيا الذي هو المدعى ثم انه لا بد من تقديم مضاف أي ارادة امتثال ليكون قليا (قوله ولما قام) عطف على امتثال عطف عام (قوله أما نزل الخ) لتوسن مشوش (قوله فلقوله تعالى الخ) هكذا في النسخ باللام ويرسحها قوله بعده وأما عقلا فلان الخ والكاف أظهر منها لان القول من النقل لأن النقل لاجله تأمل (قوله ورد) في نسخته روي (قوله مفسرا) حال من فاعل ورد أو نائب فاعل روي الذي هو ضمير يرجع للتفسير فانه مجمل فاحتاج للتفسير أيضا أو من خير وهو أظهر وان كان اتيان الحال من النكرة قليلا فهو على حد قوله وراه رجال قياما وقولهم مررت بماء فعدت رجلا وعن جبريل متعلق بو ردا و روي * وحاصل التفسير أربعة قال الخازن في تفسير هذه الآية ورفعنا لك ذكرك روي البغوي باسناد الثعلبي عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ أنه سأل جبريل عن هذه الآية ورفعنا لك ذكرك قال قال الله عز وجل اذا ذكرت ذكرت معي قل ابن عباس يريد الاذان والاقامة والشهد والخطبة على المنابر ولو أن عبدا عبد الله وصدقه في كل شيء ولم يشهد أن محمدا رسول الله لم ينتفع من ذلك بشيء وكان كافرا وقال قتادة ورفع الله ذكره في الدنيا والآخرة فليس خطيب ولا مشهد ولا صاحب صلاة الا ينادي أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وهل الضحاك لا تقبل صلاة الا به ولا تجوز خطبة الا به وقال مجاهد يريد التأذين وفيه يقول حسان بن ثابت

أغر عليه للنسوة خاتم * من الله مشهور يلوح ويشهد

وضم الاله اسم النبي مع اسمه * اذا قل في الجس المؤذن شهد

وشق له من اسمه ليحمله * فذو العرش محمود وهذا محمد

وقيل رفع ذكره بأخذ ميثاقه على النبيين ﷺ والراهم الايمان به والافرار بفضلته وقيل رفع

وشق له من اسمه ليحمله

* فذو العرش محمود

وهذا محمد

(خير نبي أرسل) بالف

الاطلاق وهو اشباع

حركة الروي فيتولد

منها حرف مجانس لها

* وثني بالصلاة على

المصطفى امتثالا لامر الله

في القرآن ولما قام على

ذلك عقلا ونقلا من

البرهان (أما) نقلا

فلتسوله تعالى ورفعنا

لك ذكرك أي لأذكر

الاوتد كرمي كما ورد

في خبر مفسر اعسن

جبريل عن الله * وأما

عقلا فلان المصطفى هو

الذي علمنا

ذكره بأن قرن اسمه باسمه محمد رسول الله ونبي الله وفرض طاعته على الأمة أطيعوا الله وأطيعوا الرسول من يطع الله ورسوله ونحو ذلك كفاي القرآن وغيره من كتب الانبياء اه وفي الدر المنثور وأخرج أبو يعلى وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن حبان وابن مردويه وأبو نعيم في الدلائل عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال أنا نبي جبريل عليه السلام فقال ان ربك يقول أتدري كيف رفعت ذكرك قلت الله أعلم قال اذا ذكرت ذكرت معي اه وقد ذكر فيه في ذلك أحاديث كثيرة (قوله شكر المنعم) أي الثناء عليه بالقول والفعل فدخلت الصلاة ونحوها (قوله هذا النوع) أي الانساني المعبر عنه بنامن علمنا فالعهد الذكري (قوله بين القابل) وهو النوع الانساني والمفيد وهو الله عز وجل (قوله وهو) عطف على ضمير يكون ومن جنس الخ عطف على له صفات الخ والجلية حالية تأمل (قوله ليقبل عن الله) أي ولو بتوسط جبريل مثلا (قوله بصفاتها البشرية) أي الموجدية فيه والافق العبارة ويفيض علينا بشرية تأمل (قوله فذلك) أي لكونه علمنا وكان سببا وقوله اذ لابد علة لقوله علمنا الخ أي انما علمنا النبي ﷺ ولم يكن الله على طريق المباشرة لانه لمناسبة بين القابل والباء الموحدة أي من يقبل وهم الآدميون والمفيد وهو الله عز وجل العلم والمناسبة بينهما فلذا ثبت الواسطة الذي اجتمع فيه الامران كما قال الشارح فتدبر (قوله استوجب) أي استحق ووجبه فالسين والتاء مزيدتان للتأكيد (قوله قرن شكره بشكر الله) أي قرن الصلاة بالخدمة المقدمات العقاية الدالة على وجوب قرن شكره بشكر الله ومعنى كونها عقلية انفراد العقل بهما من غير دليل نقلي (قوله وذى) الواو استثنائية وذى مبتدأ والمشار اليه العبارات الذهنية المفصلة لتطابق ما في الخارج لا الخارجية سواء كانت الخطبة سابقة أو لاحقة على ما هو التحقيق من أقسام الحديث أي الاقسام التي لها اختصاص بالحديث وهو بيان خبر المبتدأ وهو قوله عدة قدم عليه على حد عندى من المال ما يكفي لكن هذا تدبر لا لتحقيق والتحقيق ما ذكره الشيخ الرضى وهو أنه اذا تأخر المبين فن في الحقيقة بيان لمبهم تدبر وهو عدة عظم بيان فالمبين في الحقيقة يجب أن يكون مقدما قطعاً لأنه مذكور أو مقدر اه فاحفظ ذلك ولا تغفل والعدة بالكسر الجماعة من الشيء كافي الصحاح والاقسام جمع قسم بكسر القاف وهو ما كان من جهته الشيء وأخص منه كالانسان بالنسبة الى الحيوان اه جوى أي أما قسم الشيء فما كان مبايناً له ومندرجا معه تحت أصل كلى كالانسان بالنسبة الى الجار مثلا (قوله الى وجود) أي نفس موجودى الذهن بالنخيل فان كل شيء له وجودات أربع وجود فى البنان أى الاصابع بالكتابة وجود فى اللسان أى باللفظ وجود فى الالذهان أى بالنخيل وجود فى العيان أى بالتشخيص وكل واحد منها يدل على ما بعده على هذا الترتيب تأمل (قوله ان كانت) أي الخطبة وحده علمه من المفهوم وهو جرى الى سائر التحقيق فان التحقيق كما سبق أن مسمى الكتب الالفاظ وعليه فلا فرق بين تقدم الخطبة وتأخرها اذ الالفاظ أعراض تنقضى بمجرد الالفاظ المرجوح أن مسميها النقوش فظهر الفرق لان النقوش محسوسة وعلى التفرقة جرى شيخ الاسلام فى غالب كتبه لكن فيه أن مرقه شخص فلا يشبه له رفه غيره الا أن يقدر مضاف أى نوع ذى لكن فيه أن النوع كلى لا وجود له خارجا الا أن يضاف ثن أى منفصل نوع ذى الخ ذكره الدجى فى حاشية ايساغوجى (قوله علم الحديث) قدره من العلم (قوله كما سيد كر) أى الناظم آخر بقوله * فوق الثلاثين بأربع أنت * أقسامها * فعمل من هذا النسخة التى شرح عليها هذا الشارح أقسامها الخ وان كان فى نسخة أيها هو صحيح أيضا خاصه أن عدد الاقسام كعدد الايات وان لم يكن كل قسم فى بيت فان بعض الاقسام فى بيتين كالصحيح وأبيات الخطبة والختام ليس فيها أقسام وبعض الايات فيها قسمان هذا لكن سردت الاقسام فوجدت اثنين

شكر المنعم وكان سببا
فى كمال هذا النوع اذ
لا بد من مناسبة بين
القابل والمفيد وأجسامنا
فى غاية الكبرورة
وصفات البارى فى غاية
العلو والصنوء والضياء
فاقتضت الحكمة الالهية
توسط ذى جهتين
يكون له صفات عالية
جدا وهو من جنس
البشر ليقبل عن الله
بصفاته الكالية وتقبل
عنه بصفاتها البشرية
فلذلك استوجب قرن
شكره بشكر الله
(وذى) إشارة الى
موجود فى الذهن ان
كانت قبل التأليف
(من أقسام) علم
(الحديث عدة) يعنى
أربعا وثلاثين كما
سيد كر آخر وأراد
بالاقسام هنا

ما يشمل الأنواع
المندرجة تحت الأقسام
والأقسام الحديث
لا يخرج عن ثلاثة كما
قال الأكثر من صحيح
وحسن وضعيف لأنها
ان اشتملت من أوصاف
القبول على أعلاها
فالصحيح أو على أدناها
فالحسن أو لم تشتمل
على شيء منها فالضعيف
ومنهم من لم يفرد نوع
الحسن ويجعله مندرجا
في الصحيح (وكل
واحد أتى في النظم
(وحده) أي مع حده
الشامل لرسمه ببعض
الخواص تقريبا على
المتبدي ولترك الحد
استغناء عنه بالمثل
(أولها) أي الأقسام
(الصحيح) المجمع على
صحته عند المحدثين
(وهو ما) أي المتن الذي
(اتصل أسناده) الذي
هو حكاية طريق المتن
بحيث يكون كل من
رجاله سمع ذلك المروى
من شيخه فخرج
المنقطع والمرسل والمعضل
الآتي بيانها (ولم يشذ)
لم يدخله الشذوذ (ولم
يعل) بعله قاذحة
كارساله وسواء كانت
العلة

وثلاثين قسما كما عدها كذلك الديماطى فنسخة أبياتها هي الصحيحة ولذا شرح عليها الديماطى والحووى
(قوله ما يشمل الأنواع الخ) أي فانه سيد كرهه الثلاثة ولا يميز ذكر غيرهما وحاصله أن التقسيم الأولى
ثلاثة فقط ولا يصح إرادته هنا لما يأتي من قوله فوق الثلاثين بأربع أنت اه (قوله الأنواع الخ) مثلا
الصحيح لذاته تحت مرفوع ومتصل ومسند والصحيح لغيره تحت مقطوع وغيره وكذا الحسن والضعيف
وكل نوع تحت أفراد (قوله والا) ان شرطية مدغم في لافية وفعل شرطها وجوابه محذوفان وقوله فاقسام
الخ دليل الجواب والتقدير والابرء ما يشمل الأنواع الخ فلا يصح لأن أقسام الخ لا أنها الا الاستثنائية والمراد
بالاقسام التي لا تخرج عن الثلاثة الأولية كما سبق (قوله كما قال الأكثر) سيأتي مقابله في قوله ومنهم من
لم يفرد نوع الحسن الخ وعليه لا يصح أن المراد الأقسام الأولية بالأولى فلاحاجة لقوله كما قال الأكثر
نأمل (قوله صحيح الخ) بدل من ثلاثة بدل كل ان نظار للمعطوفين وبعض بالنظر لكل منها (قوله لأنها
ان اشتملت الخ) علة لا تخرج (قوله ولم تشتمل على شيء منها) أي أعلى صفات القبول وأدناها وفي
نسخة منها أي أوصاف القبول وأفعال التفضيل فيهما ليس على بابها إذ لا واسطة بينهما (قوله نوع الحسن)
الإضافة ببيان (قوله ويجعله) عطف على النفي فهو بالرفع لاعلى النفي حتى يحزم ولو عبر بالماضي كان أظهر
وذلك بان يراد بالصحيح المقبول كما يؤخذ من شرح شيخ الاسلام و يأتي (قوله أي مع حده) أشار به
الى أن وحده مفعول معه وذلك لان العطف هنا ضعيف فيختار النصب اذ يلزم على الرفع العطف على
الضمير المتصل من غير فصل بالضمير المنفصل أو غيره فهو منصوب يأتي على المختار (قوله تقريرا) علة لمقدر
أي ويرسمه بذلك لاجل التقريب أي إرادته والمبتدى بالهمز وقد يترك تخفيفا (قوله ولترك الحد) عطف
على لرسمه والمراد الحد المصطلح عليه وهو ما بالذاتيات ولهذا الظاهر في مقام الاخبار (قوله استغناء عنه)
أي وتركه استغناء الخ وذلك كقوله * معنعن كعن سعيد عن كرم (قوله المجمع على صحته) فيه إشارة
الى أن هناك صحيحا غير مجمع على صحته وذلك كالمرسل فانه صحيح عند مالك وبعض الفقهاء وكاملة لوب
والشاذ والاضطرب فقد قال الزركشى في مختصره يدخل القلب والشذوذ والاضطراب في قسم الصحيح
والحسن ولما كان قول المصنف الصحيح ظاهره العموم قيده الشارح بالمجمع الخ إشارة الى انه ليس مرادا
وانما المراد فرد خاص اه من حاشية شرح الالفية للعلامة الشيخ على العدوى مع نصرف يسير
(قوله على صحته) أي صحة نسبت للنبي ﷺ أي فيما يظهر لنا لانه يقطع بثبوت ذلك في الواقع كما يأتي (قوله
الذي هو -) كناية عن الخ الطريق هي الرجال كما سبق وتفسيره الاسناد بذلك هو الملائم لما سبق في المقدمة
وكلام السيوطى ولو فسر هنا بالرجال فانه قد يطلق عليهم كان أظهر (قوله فخرج المنقطع) أي الشامل للعاق
كما سيذكره الشارح بناء على تعريف المتن الآتي في قوله

وكل مالم يتصل بحال * اسناده منقطع الاوصال

ولا يخفى أن ما من قوله ما اتصل الخ جنس واتصل فصل فصيح وقوله فخرج ولا حاجة الى أن المراد تبين خروجها
(قوله ولم يشذ) كسر الشين وضمها كافي المختار هذا ان بنى الفاعل لسن في شرح الديماطى هنا أنه
كيعل مبنى للمفعول (قوله ولم يعل) الذي في المتن المجردة أو يعل والنظم عاينها مستقيم والذي في نسخ هذا
الشارح ولم يعل فاعلمها نسخة وقعت له وعليها يقرأ يشذ بالتخفيف للنظم وكتب الحوى على الأولى أن
أو بمعنى الواو أي فهو نفي أيضا (قوله كارساله) أي الارسال الخفي وهو أن يروى عن عاصره بلفظ عن
ولم يسمع منه شيئا وأدخلت الكاف التبدليس وهو أن يروى عن سمع منه مالم يسمع منه والارسال الظاهر
كان تنقل عن شيخه عرف عند الناس اجتماعك به بلفظ عن مثلا اه من حواشي الالفية وضمير ارساله
للمحدث الموصول أي وكوقف المرفوع بخلاف ما تقدم في قوله فخرج المرسل فان صورته انه لم يوصل

وأحمد عن الشافعي
لاتفاق أصحاب الحديث
على أن أجل من روى
عن مالك الشافعي وعنه
أحمد لم يقع من ذلك
في مسند أحمد على سبعة
الاحديث واحد قال
الامام أحمد حدثنا
الشافعي قال حدثنا
مالك عن نافع عن ابن
عمر أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال لا يبيع
بعضكم على بيع بعض
الحديث وكذا زهري عن
سالم عن أبيه وكان
سيرين عن عبيدة بن
العين ابن عمرو عن علي
وكابراهيم النخعي عن
علقمة عن ابن مسعود
ودون ذلك في الرتبة
كرواية يزيد بن
الموحدة قال راى مصغرا
ابن عبد الله بن أبي ردة
عن أبيه عن جده عن
أبيه أني موسى وكهناد
ابن سامة عن ثابت عن
أنس ودونها في الرتبة
كسهييل بن أبي صالح
عن أبيه عن أبي هريرة
وكالعلاء بن عبد الرحمن
عن أبيه عن أبي هريرة
فان الجميع شملهم اسم
العدالة والضبط الا ان
في المرتبة الاولى من
الصفات المرجحة ما
يقتضى تقديم روايتهم
على التي تليها وفي التي تليها من قوة الضبط ما يقتضى تقديمها على التالية انما قدم ما كان على شرط الشيخين

(قوله بأن الشافعي) أي اذا أردت زيادة واحد من رواية مالك فزعموا بأن الاصح الشافعي الخ أي ان
أصح الاسانيد الشافعي الخ وكذا ما بعده (قوله وعنه أحمد) أي وعن الشافعي أحمد أي هو أجل من روى
عن الشافعي رضى الله عنهما (قوله من ذلك) أي رواية الامام أحمد عن الشافعي والمسند اسم كتاب وعلى
سبعة أي مع سبعة وعظموه وهذه فائدة زائدة عما الكلام فيه وقوله قال الامام أحمد الخ بيان لذلك الحديث
(قوله لا يبيع بعضكم الخ) أي هو حرام اذا كان في زمن خيار المجلس أو الشرط أو العيب وكان بغير اذنه له
وصورته كان أمر المشتري بالفسخ ليبيعه مثل المبيع باقل من ثمنه أو خيرا منه بمثل ثمنه أو أقل والمعنى في
ذلك الايذاء وخرج بغير اذنه ما لو اذن البائع في البيع على يبيعه فلا تحريم اه من شرح المنهج (قوله
الحديث) أي اقرأ الحديث الخ وتماه ونهى عن النجش وعن حبل الحيلة ونهى عن المزانة والمزانة
بيع الثمر بالتمر كيلا ببيع الكرم بالزبيب كيلا أخرجه البخاري مفردا من حديث مالك اه من شيخ
الاسلام وقوله ونهى عن النجش الخ حكاية للحديث من الصحابي بعناه ولم يبين صورة نهى النبي صلى الله
عليه وسلم وان كان من الحديث أيضا وقوله ببيع الثمر أي على النخل مثلا وهو بالمشاة وفتح الميم الرطب
بسكون الطاء وبالتمر أي بالمشاة فوق وسكون الميم قاله السيوطي على البخاري والكرم أي العنب واطلاق
الكرم عليه مكره لقوله صلى الله عليه وسلم لا تسموا العنب كرما انما الكرم الرجل المسلم رواه مسلم أي
انما يستحق المشتق من الكرم الرجل المسلم وانظر وجه اطلاق ذلك مع النهي عنه اه من حاشية الطوخي
على شرح شيخ الاسلام ولعل هذا الصحابي لم يستحضر صيغ النهي ولعل صيغة النهي عن النجش هي
الاربعين ولا تناجشوا * والمزانة قال في شرح المنهج من الزين وهو الدفع لكثرة الغبن فمما فيه بد
الغبون دفعه والغابن خلافه فيتدافعان اه وقال في المختار والمزانة بيع الرطب في رؤس النخل بالمرو ونهى
عن ذلك لانه يبيع مجازفة من غير كيل ولا وزن ورخص في العرايا (قوله وكذا زهري) أي وكقول أحمد
ابن حنبل ان أصح الاسانيد الزهري الخ فهو معطوف على قوله كقول البخاري الخ هذا القول في المسند
أبو اسحق بن راهويه والزهري هو أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري كافي شيخ
الاسلام وهو المعبر عنه بان شهاب الا أنهم يحافظون على ما قاله شيخهم (قوله عن أبيه) أي أبي سالم وهو
عبد الله بن عمر رضى الله عنهما (قوله وكان سيرين) أي وكقول عمرو بن علي الفلاس أصح الاسانيد
ابن سيرين الخ وابن سيرين هو أبو بكر محمد وسيرين اسم أبيه لا أمه وهو أعجمي (قوله عن علي) أي
ابن أبي طاب كرم الله وجهه (قوله وكابراهيم) أي وكقول يحيى بن معين أصح الاسانيد ابراهيم الخ
وأسقط قبل ابراهيم واحدا وهو سليمان بن مهران الاعمش عن ابراهيم الخ وعلمت من هذه المقاربان
هذه أقوال والعبارة لا نفيد ذلك فكان الاولى ذكر عبارة مفيدة لذلك كما صنع شيخ الاسلام في لشرح
وتبقى أقوال آخر داخل تحت الكاف وذكر منها في متن الالفية خامسا (قوله الخ) نسبة الى نفع
بفتح حين قبيلة من اليممن (قوله ودون ذلك) أي الرتبة العليا التي يقع فيها خلاف على أقوال (قوله
كرواية) أي رجال رواية الخ ليسكون مثلا للسند وانظر هل هذه أقوال طبري سابق في العليا وهو انما هو
أولوا راجع (قوله عن جده) أي جد يزيد وقوله عن أبيه أي عن أبي جده وقوله أني موسى عطفت
بيان لأبيه وهو الاشعري رضى الله عنه (قوله ودونها) أي دون هذه المرتبة وهي الوسطى والتي قبها
(قوله فان الجميع) علة للراتب الثلاثة بملاحظة قوله الآن الخ (قوله من الصفات المرجحة) وهي الاتصال
والعدالة والضبط وعدم الشذوذ وعدم العلة اه من حاشية العلامة العدوي ومثله يقال في قوله الآتي
لان الصفات الخ (قوله انما قدم الخ) كان الاولى تقديم هذا على قوله فن الرتب الخ لانه يتعاقب بمقتضى
كما لا يخفى (قوله على شرط الشيخين) أي رجالهم كما سبق والمراد ما كان فيهما أوفى أحدهما ليطابق

كتايبهما بالقبول واختلاف بعضهم في أيهما أرجح وقد صرح الجمهور بتقديم صحيح البخاري في الصحة لأن الصفات التي تدور عليها الصحة في كتاب البخاري أتم منها في مسلم وأشد وأمر جرحه أقوى وأشد وأمر جرحه من حيث الاتصال فلائن شرطه أن يكون الراوي قابلاً لقاءه من روى عنه ولو مرة ومسلم اكتفى بطلاق المعاصرة وأمر جرحه من حيث العدالة والعضب فلائن الرجال الذين تكلم فيهم من الرجال مسلم أكثر عدداً من الرجال الذين تكلم فيهم من رجال البخاري مع أن البخاري لم يذكر من أخرج حديثهم بل غالبهم من شيوخة الذين أخذ عنهم ومارس حديثهم بخلاف مسلم في الأمرين وأمر جرحه من حيث الشذوذ والاعلال فلائن ما اتقده على رجال البخاري أقل عدداً ما اتقده على مسلم هذا مع اتفاق العلماء على أن البخاري كان أجمل من مسلم في العلوم وأعرف بصناعة الحديث وأن

التعليل وهذه العبارة غير السابقة (قوله لاتفاق الخ) أي تلقينا تاماً بحيث لا يحتاج إلى تفتيش عنه بخلاف غيرها (قوله واختلاف) بالجر عطفاً على قوله لاتفاق لأنه من تمام العلة (قوله في أيهما) أي في جواب هذا الاستفهام (قوله بتقديم صحيح البخاري) والمراد ما أسنده فيه لتخرج التراجم والتعليق والمتابعات والشواهد بخلاف غيره من بقية كتبه كالتاريخ وكذا يقال في قوله صحيح مسلم (قوله في الصحة) متعلق بتقديم (قوله أشد) بالسبب المهمة وعطفه على أتم تفسير (قوله وأشد) تفسير لأقوى وبينهم وبين أسد الجناس المصحف ويسمى عندهم جناساً لاحقاً لتباعد مخرج الحرفين وقوله فيها أي الصحة وعبارة شيخ الإسلام ولأن اشتراطه في الصحة الخ (قوله أمار جرحه الخ) تفصيل لقوله لأن الصفات الخ (قوله أثناء من روى عنه) أي في المضعف خاصة كان يقال عن فلان فيحمل على الاتصال عند البخاري إذا تحقّق اللقي والاجتماع بخلاف مسلم فإنه يكتفي بالمعاصرة وإمكان اللقي العادي فالخلاف عندهما في المضعف فقط واشتراط البخاري اللقي إنما هو باعتبار ما فهم من سياقه لأنه صرح به ومثال المضعف أن يقول البخاري حدثنا أصبغ عن ابن وهب عن مالك عن نافع عن ابن عمر فلا يحكم البخاري على هذا بالاتصال إلا إذا ثبت أن أصبغ السبق بابن وهب وابن وهب بمالك ومالك بنافع ونافع بابن عمر ومسلم يكتفي بالمعاصرة فشرط البخاري أخص وخرج بالمضعف ما كان بصيغة حدثني وأخبرني فلا خلاف فيه لعدم إيهامه اهـ من حواشي الألفية (قوله بملق المعاصرة) أي المعاصرة المطلقة عن تحقق اللقي لكن يزداد إمكان اللقي عادة (قوله أكثر عدداً الخ) فالتكلم فيهم بالمضعف من رجال مسلم مائة وستون ومن رجال البخاري ثمانون كما ذكره ابن حجر في شرحه على الأربعين والجوى هنا (قوله لم يذكر من أخرج الخ) أي بل الغالب أنه إنما يخرج لهم في الاستشهاد والتراجم كافي حجج (قوله من أخرج حديثهم) أي ذكره (قوله بل غالبهم الخ) عبارة ابن حجر في شرح الأربعين بدل هذا التعبير وأيضاً أكثرهم شيوخة الذين هو أعرف بهم من كونه لقيهم وخبرهم وخبر حديثهم وأما المتكلم فيهم في مسلم فأكثرهم من المتقدمين الذين لم يخبرهم اهـ فالمراد بالأميرين أكثر مسلم من حديث المتكلم فيهم وإنهم ليسوا من شيوخة بل كانوا من المتقدمين الذين لم يخبر حديثهم (قوله ومارس حديثهم) أي اختبره كما يؤخرون ابن حجر (قوله ما اتقده) أي الأحاديث التي اتقده الخ وعبارة الجوى فلائن ما اتقده على البخاري نحو ثمانين حديثاً وما اتقده على مسلم نحو مائة وثلاثين حديثاً اهـ (قوله على مسلم) أي رجاله (قوله في العلوم) أي من حديث وفقه وأصول وتاريخ وغير ذلك (قوله وأن مسلم الخ) عطف بيان على أن البخاري كان أجمل الخ عطف على معلوم والتلميذ من روى عن الشيخ شريعة أو طريقة أو حقيقة أو غيرها من العلوم أي وشأن الشيخ أن يكون أعلم من تابعه وقوله حتى قال الدارقطني الخ تفرع على الإعلانية والتأنيذية أما تفرع على التأنيذية فظاهر وأما تفرعه على الاجلية والاعرفية فلكونه مثلاً ضاع على كيفية واستفاد منها إصار به إماما (قوله مراح مسلم ولا جاء) يطلق الرواح على الذهاب في الغدو وهو المراد هنا لاجل قوله ولا جاء والمعنى لا ذهب مسلم ولا جاء هذا هو المراد باعتبار الأصل والافهوا لأن كناية عن التصرف اهـ عدوى على شيخ الإسلام ولعل ما ذكرناه الأصل يعني وإن كان غير شائع وهو موافق لحديث الجمعة من راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة والافقد في المختار والرواح ضد الصباح وهو اسم للوقت من زوال الشمس إلى الليل وهو أيضاً مصدر راح بروح ضد غدا يغدو وسرحت الماشية بالغداة وراحت بالعمى تروح رواحاً أي رجعت اهـ وعلى هذا حديث تغدو خاساً وتروح بطاناً أي ترجع وقال بعضهم في معنى العبارة السابقة أنه كناية عن كونه عميلة على البخاري (قوله وقيل هما سواء وقيل بالوقف) انظر جواب أصحاب هذين التوأمين عن تعليل باشتراط البخاري الاجتماع دون

مساهماته ولم يزل يستفيد منه ويتبع أثره حتى لا يتركه في نفسه لولا لبخاري راح مسلم ولا جاء وقيل هما سواء وقيل بالوقف

الاكتفاء بإمكانه التي اه وبقول رابع للمعار بذكره الجوى وهو فى متن الالفية وهو تقديم صحيح مسلم
وأشاره قول القائل

قالوا المسلم فضل * قلت البخارى أعلى * قالوا المكرر فيه * قلت المكرر أحلى ٧

(قوله فائدة الخ) اعلم ان القاعدة فى قولهم هذا حديث صحيح أو ضعيف الصحة والضعف بحسب الظاهر
أى فيما يظهر لهم نسبتة الى النبي ﷺ وليس المقصود القطع بصحته وضعفه فى نفس الامر لجواز
الخطأ والنسيان على الثقة والضبط والصدق على غيره والقطع انما يستفاد من المتواتر أو بما احتف
بالقرائن وهذه القاعدة متفق عليها بين العلماء فى الاحاديث التى لم توجد فى الصحيحين ولا فى أحدهما
أما ما وجد فيهما أو فى أحدهما ولم يكن متواترا فاختلف فيه على قولين فقال ابن الصلاح يقطع بالصحة
فما أسنده أو أسنده أحدهما دون المعلق وقال غيره لا يقع بالصحة بل هى مظلونة فيكون مذكوره فى
هذه الفائدة كالمستثنى من القاعدة السابقة فى ذكرها تحرير للمقام (واعلم) أن مذكوره فى هذه
الفائدة يحسن أن يكون جواب سؤال نشأ من قوله سابقا يقدم ما كان على شرط الشيخين أو شرط أحدهما
على ما كان على شرط غيرهما وحاصله أن يقال (٢) لم يذكروا أن العدد عند واحد منهما فيقال فى
السؤال أيرتقى صحيحهما عند أخبار الآحاد لرفعتهما وجلالتهما وتحريرهما فى الصحيح أم لا فاجاب بما ذكر
فيهما من القولين (قوله والقاضى أبو الطيب) فى نسخة قبله والقاضى أبو حامد (قوله الى القطع الخ)
متعاقب بحزم فالى معنى الباء أو باقية على باهالكن ضمن حزم معنى ذهب فالمعنى بحزم موا بالقطع أو فذهبوا الى
القطع وهذا هو التضمن النحوى وهو سماعى وبصح أن يكون بيانيا وهو أن يكون الكلام على تقدير
حال تعدى بذلك الحرف أى ذهبوا جازمين الخ وهو قياسى كما بينوها فى قوله تعالى فليحذر الذين
يخالفون عن أمره (قوله بما أسنده) على حذف مضاف أى بصحة ما أسنده (قوله لائق الأمة
الخ) تعليل للحزم بالقطع والحق أنه لا ينتج المدعى لانه لا يخص الصحيحين فقد تلقت الأمة الكتب
الستة بالقبول وحينئذ يكون الحق أن أحاديث الصحيحين تفيد الظن القوى الذى هو القول الثانى
ونلقى الأمة بالقبول انما أفاد وجوب العمل بما فيهما من غير توقف على النظر فيه بخلاف غيرهما فلا يعمل
به حتى ينظر فيه وتوجد فيه شروط الصحيح ولا يلزم من اجتماع الأمة على العمل بما فيهما اجاعهم على
القطع أنه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم (قوله المعصومة فى اجاعها) هذا الظرف متعلق بالمعصومة
أى معصومة من الخطأ فى اجاعها لا فى غيره من أفعالها وأقوالها التى لم تجمع عليها وصلة الاجاع مخدوفة
أى اجاعها على وجوب العمل بما فيهما وقوله خبر لتعليل لقوله المعصومة الواقع صفة للأمة (فان قلت)
قوله المعصومة موصوف وهو من قبيل التصور والدليل انما هو على التصديقات فالجواب أن يقال انه تعاليل
لخدوف والتقدير وانما وصفت بالمعصومة خبر الخ ونلقى مصدر مضاف للفاعل ومفعوله لذلك فاللام فيه زائدة
لقوية المصدر واسم الإشارة الجبرور باللام عائد على ما أسنده بالقول متعلق بتلقى (قوله فى اجاعها)
قوليا كان أو سكوتيا قال المحلى فى تصوير الثانى بان يقول بعض المجتهدين حكما وسكت الباقيون عنه بعد
العلم به الخ قال سم قوله بان يقول الخ الظاهر أن منه أيضا أن يفعل بعضهم فعلا يبدل على الجوازو يتمتع
من فعل امتناعا يبدل على الامتناع وسكت الباقيون بعد العلم الخ ومن القول جوابه عن السؤال عن حكم
وحكمه اذا كان حا كذا فى معناه أو معنى الفعل الإشارة الى الحكم وكتابته اه (قوله خبر لا يجمع أمتى
على ضلالة) رواه فى الجامع الصغير بلفظ ان الله لا يجمع أمتى على ضلالة ويدانه على الجماعة من شد شد
الى النار (ت) عن ابن عمر * قال المناوى فى شرحه عليه (ان الله لا يجمع أمتى) أى علماءهم
(على ضلالة) لان العامة عنها تأخذ دينها واليهاتفز فى النوازل فافتضت الحكمة حفظها (و بد الله على

(فائدة) ما أخرجه
الشيخان أو أحدهما
اختلف هل يقطع له
بالصحة أو هى مظلونة
بحزم الحيدى وابن طاهر
والاستاذ أبو اسحق
والشيخ أبو حامد
والقاضى أبو الطيب
وتلميذه الشيخ أبو
اسحق الشيرازى
والسرخسى من الخنفية
والقاضى عبد الوهاب
من المالكية وكثيرون
وصححه ابن الصلاح
الى القطع بما أسنده
لتلقى الأمة المعصومة
فى اجاعها خبر
لا يجمع أمتى على
ضلالة لذلك بالقبول

٢ قوله لم يذكروا
كذا بالاصل وانظر
ما معناه ه

(٧) قوله قالوا المسلم الخ انظر هذا الدليل فإنه عكس المدعى اه مصححه

الجماعة) كناية عن الحفظ أى الجماعة المتفقهة فى الدين (من شذ) أى انفرد عن الجماعة (شذ إلى النار) أى إلى ما يوجب دخوله النار فاهل السنة هم الفرقة الناجية (تدعى ابن عمر) بن الخطاب باسناد رجاله ثقات لكن فيه اضطراب ورواه فى الجامع المذكور بلفظ آخر فقال ان الله قد أجاز امتى ان تجتمع على ضلالة قال شارحه المذكور (ضلالة) أى محرم ومن ثم كان اجماعهم حجة قاطعة فان تنازعوا فى شئ ردوه إلى الله ورسوله أما وقوع الضلالة من جماعة منهم فهو ممكن بل واقع (ابن أبى عاصم عن أنس) غريب ضعيف لكن له شاهد بلفظه ولا يخفى أن تلك القطعية انما هى بحسب المتن فقط لا بحسبه مع الدلالة (قوله) فهذا يفيد علما بنظر الخ) اسم الإشارة راجع لقوله لنلقى الامة فهو المشار اليه وكان الحمل للضمير وعدل عنه إشارة إلى تعيينه وتميزه - كأنه محسوس وضمير يفيد التلقى أيضا وعلما بنظريا أى بالصحة ومعنى العلم بالصحة القطع بها الذى هو المدعى وهذه دعوى لا تحصل الا ببيان ذكر الشارح من أولها كبراه وحذف صغراما ونتيجته وحذف الثانى بتمامه وأصل التركيب أن هذا التلقى ظن من هو أى مذنون من هو معصوم من الخطأ وظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ* ينتج فهذا التلقى لا يخطئ* ثم تجعل هذه النتيجة صغرى لكبرى محدوفة هى ونتيجتها فيقال فى نظم هذه التلقى لا يخطئ* وكل ما كان كذلك فهو يفيد العلم ينتج هذا التلقى يفيد العلم والا فإذ كانت نظرية يكون العلم نظريا فتم الدليل وانطبق على الدعوى (قوله ورجعه الخ) ويحييون عن دليل الأولين بان اجماع الامة انما هو على وجوب العمل ولا يلزم منه الصحة وقوله لكن أشار لرده صاحب النخبة وعبارتها فان قيل انما اتفقوا على وجوب العمل به لا على صحته ٧ منعناه وسند المنع انهم متفقون على وجوب العمل بكل ما صح ولو لم يخرج الشيوخ فلم يبق للحديث فى هذا مزية والاجماع حاصل على أن لها مزية فيما يرجع إلى نفس الصحة انتهت بحروفها (قوله صوب) فعل ماض مبنى للجهمول خبران وفى نسخة أصوب وفى أخرى صواب وهما أظهر وأرشق (قوله والحسن الخ) هذا هو القسم الثانى من الاقسام الاولى كما تقدم فى قوله وكل واحد أتى وحده* والمراد الحسن لذاته كما ان المراد سابقا بالصحيح الصحيح لذاته وسيأتى الصحيح لغيره والحسن لغيره فى الشارح فالاقسام أربعة وسيأتى فى الفوائد فى نظم السيوطى أربعة أخرى الخ (قوله طرقا) جمع طريق* قال فى الخلاصة وفعل لاسم رباعى بمد الخ الا انه أتى به على لغة تسكين المضموم تخفيفا وقد قرئ بهما فى نحو رسلم (قوله أى رجال طرقة) الاضافة بيانية فان الطرق هى الرجال وقد أسقط الجوى لفظ طرق وعبارته أى ما عرف من جهة طرقة أى ما عرف رجاله المخرجون له وكل منهم مخرج خرج منه الحديث ودار عليه انتهت والمراد رجاله رواة ولو نساء أو عبر به نظرا للغالب وليس الجمع فى قوله طرق مراد اذ ليس تعدد الطرق شرطا بل يكفى أن يكون من طريق واحد لان الكلام فى الحسن لذاته وانما يشترط التعدد فى الحسن لغيره كما يأتى فالخصل أن الحسن لذاته الذى الكلام فيه لا يشترط فيه تعدد الطرق فلا يضر وجود التعدد فهو كقولهم لا يشترط السورة فى الصلاة لكن ان تعددت الطرق سمي أيضا صحيحا لغيره لكن من حيث التعدد كما يأتى فى الشرح (قوله بالخروج) بفتح الميم وسكون الخاء وفتح الراء اسم مكان لا مصدر ولا اسم زمان سمي بذلك لان كلاما من الرجال الرواة محل خرج منه الحديث كما أشار له الطوخى وأما المخرج التشديد* وبالتخفيف اسم فاعل فهو ذا كرا الرواية كالبخارى قال الطوخى ولا مانع أن يقرأ اسم فاعل الا انه كأنه اصطلاح (قوله وغدت) أى صارت ورجاله اسمها وبالعدالة خبر رأى مشتهرة بالعدالة والاضبط الخ وقوله لا كما اصحح عطف على هذا الخبر المقصر قال فى الخلاصة* وأعطف على اسم شبه فعل فعلا* والتقدير لا شهيرة اشتهاه رجال الصحيح ونص عبارة الجوى وغدت أى صارت رجاله أى مخرجوه مشتهرة بالعدالة والاضبط انتهت فيؤخذ منها ان غب

فهذا يفيد علما بنظريا
لان ظن من هو
معصوم من الخطأ
لا يخطئ* وقيل يفيد
الظن فقط مالم يتواتر
وعزاه النووى فى
القريب للاكثرين
والحقين ورجحه لكن
أشار لرده صاحب
النخبة وكذا السيوطى
فخرم بان القلح صواب
والله أعلم (والحسن
المعروف طرقا) بالنصب
تمييز محمول عن نائب
الفاعل أى المعروف
طرقة أى رجال طرقة
المعبر عنها عندهم
بالمخرج

عاملة عمل كان واسمه بهار جاله وخبرها مخدوف متعلق الجار تقديره مشتهرة بالعدالة الخ واشتهرت فعل مأخوذ
 معطوف على اسم الفاعل المخدوف الواقع خبر الغدت كما سبق وكان الاصل أن يجعل اسم غدت ضمير ارجع
 للطرق لكنه عدل عنه وعبر فيه برجاله اشارة الى أن الطرق والرجال بمعنى واحد فيكون مفسر له ولضرورة
 النظم أيضا وكان عليه أن يزيد بقيه الشرط الخمسة بأن يقول وليس ما ينفر دكل به شاذ ولا معالا كجز اد ذلك
 الجوى بجملة الشرط خمسة اتصال السند المعلوم من قوله المعروف بارجا والعدالة والضبط المعلوم من
 قوله وغدت رجاله وعدم الشذوذ والعدالة المعلوم من من عبارة الجوى وسيأتي في الشرح التذييه عما بها تأمل
 (قوله وغدت رجاله بالعدالة والضبط) هكذا في النسخ وهو الصواب كما في الالفية وشرح الجوى وفي بعضها
 الاقتصار على قوله بالعدالة في زادوا الضبط فلا بد منه فالى هنا ثلاثة شر وطوسياتي الاثنان الباقيان في قول
 الشارح بعد نحو ورقة ويزاد كل منهما الخ كما تقدم (قوله وغدت) لفظ غدت لاجل النظم ولذا لم تقع
 في الالفية ولا في كلام الخطابي والمراد بالاشتهار بهذين لازمه وهو الاتصاف بهما (قوله وذلك كناية الخ)
 كان الاولى تقديمه على قوله وغدت كما صنع الجوى وكما في شرح الالفية لشيخ الاسلام لان المشار اليه بلفظ ذلك
 معرفة الطرق التي هي الخارج وقوله كناية عن الاتصال أي عبارة عن اتصال سنده فقول المصنف المعروف
 طرقا بمعنى المنصل سنده والجمع غير مراد فيشمل خبر الواحد ولو في جميع الطبقات كما سبق وقوله اذ المرسل
 الخ تعليل لمخدوف أي تخرج بقوله المعروف طرقا ما عده بما ذكر لان المرسل الخ ولم يذكر المعلق لدخوله
 في المنقطع فظهر أن المرسل وما بعده من أوصاف الحديث لا السند (قوله والمذلس) أي وخرج الحديث
 المذلس أي الذي وقع التدليس في سنده وقوله قبل ان يتبين تدليس أي المذلس به الذي هو الراوي المسقط
 فالصدر بمعنى اسم المفعول أي قبل أن يتشخص وذلك يصدق بعدم معرفته رأسا وبمعرفة بدون تشخص
 بدليل قوله لا يعرف مخرج الخ وان تبين ذلك المستقط بشخصه وعينه فقد عرف مخرج الحديث فيكون
 في حكم المتصل وظهر من ذلك ان المراد بالمرسل وما بعده ما لا يشخص فيه المخدوف والافتد عرف خرحه
 (قوله مخرج الحديث منها) أي مخرج الحديث الكائن من أفرادها وجزئياتها وبهذا التقرير يندفع
 ما يقال كان الاولى ان يقول لا يعرف مخرجها أي الامور المتقدمة التي هي المرسل وما عطف عليه (قوله
 واشتهرت رجاله) عبر به تفننا (قوله وهذا معنى قول الخطابي الخ) اسم الاشارة راجع للذكور من
 الاتصال والشهرة وحاصله أن كلاما من الخطابي والترمذي وابن الجوزي عرف الحسن بتعريف فهي ثلاثة
 والناظم تبع الخطابي لكن زاد ما يدفع ما أورده عليه وسيأتي ان ابن الصلاح يحمل كلا على محمل الا انه لم
 يتعرض لكلام ابن الجوزي * والخطابي نسبة الى جدائيه لانه الحافظ أبو سليمان حمد باسكان الميم ابن
 محمد بن ابراهيم بن الخطابي البستي الشافعي قاله شيخ الاسلام والبستي نسبة الى بستي مدينة من بلاد كان
 (قوله ولما اعترض الخ) هكذا في النسخ الصحيح بلما وجوابها قوله زاد الخ وفي بعضها اسقاط لما ولا يظهر
 حينئذ ارتباط زاد الخ ووجه الاعتراض أن التعريف بدون الزيادة يكون غير مانع لدخول الصحيح
 والضعيف فيه (قوله ولا من الضعيف) المناسب اسقاطه لان الضعيف خرج بما ذكر قطعا أي الضعيف
 من حيث فقد العدالة والضبط ولعله لاحظ الضعيف لشذوذاً أو علة نظر اليكون الخطابي لم يذكر فقد
 الشذوذ والعدالة (قوله وأجيب) عطف على اعترض فهو من فعل الشرط (قوله دون رجال الصحيح) أي
 دون اشتهار رجال الخ كما في بعض النسخ كما ان الناظم اسقط مضافين في قوله كما في الصحيح أي كاشتهار رجال
 الصحيح كما اشار له الشارح في الحل (قوله بقوله) متعلق بزيادة وكان المناسب للناظم أن يزيد وقد الشذوذ
 أو العلة القادحة لان وجود احدهما يمنع من الحسن كما يمنع من الصحة فيقتضي الضعف وحينئذ في الضعيف
 بالشذوذ أو العلة القادحة وادعى الناظم وعلى الخطابي ولا بدفعه الا هذه الزيادة أو ما الضعيف من حيث فقد

(وغدت رجاله) بالعدالة
 والضبط مشتهرة وذلك
 كناية عن الاتصال اذ
 المرسل والمنقطع
 والمعضل والمذلس بفتح
 اللام قبل أن يتبين
 تدليس لا يعرف مخرج
 الحديث منها وهذا معنى
 قول الخطابي الحسن
 ما عرف مخرجه
 واشتهرت رجاله ولما
 اعترض بأنه ليس في
 حده تمييز الحسن من
 الصحيح ولا من الضعيف
 وأجيب بان المراد
 اشتهرت رجاله اشتهارا
 دون رجال الصحيح
 زاد ذلك الناظم في الحد
 لتلا يعترض عليه بقوله
 (لا كالصحيح اشتهرت)
 والمعنى وغدت رجاله
 مشتهرة اشتهارا دون
 اشتهار رجال الصحيح

العدالة أو الضبط أو اتصال السند فلم يدخل في تعريف الخطابي والناظم (قوله وقال الترمذي) بكسر التاء والميم على المشهور وبالجملة نسبة إلى ترمذ مدينة بطرف جيحون نهر ببلخ في العليل التي في آخر جامعته قاله شيخ الاسلام وقوله على المشهور أي من لغات ست فقد قال ابن حجر في شرح المشكاة ما نصه الترمذي بثلاث الفوقية وبكسر الميم أو ضمها كلها مع اعجام اللذان اهـ (قوله ما حاصله) أي كلاما حاصله الخ وفيه إشارة إلى جواز الرواية بالمعنى وإن لم يكن ما هنا حديثا (قوله عندنا الخ) فيه إشارة إلى الجواب الآتي بقوله اصطلاحه (قوله ما سلم) أي حديث سلم الخ ولما شمل هذا ما كان بعض رواه سبي الحفظ أو مستورا أو مدلسا بالنعنة أو مختطبا لكبر سنه شرط شرطا آخر فقال و يروى من غير وجه أي بلفظه أو بمعناه ليرجع به أحد الاحتمالين لأن سبي الحفظ مثلا يحتمل أن يكون ضبط مرويه ويحتمل خلافه فاذا ورد مثل ما رواه من وجه آخر غلب على الظن أنه ضبط قاله شيخ الاسلام وقوله أيضا ومن متهم أي أي راو متهم فالمعنى على عموم السلب ثم المراد بالكذب المنفي فيما ذكر الكذب عن عمد وان كان الكذب عدم المطابقة للواقع على المذهب وأنت خير بأنه حيث أرى أي راو من رواه لم يتهم بتعمد الكذب بقيد أنه لا يكون الامتصا الاسناد فلا يشمل المنقطع مع أنه اذا ورد من وجه آخر كان من أفراد الحسن لغيره وقوله شرط شرطا آخر حاصله ان اشتراط ذلك الشرط انما هو للتقوية في غير الثقة والثقة متقو بذاته فليس ذلك الشرط الا في غير الثقة وحينئذ فالمعروف انما هو حديث غير الثقة وسبي الحفظ قال الحافظ هو عبارة عن استوى غلطه واصابته والمختلط هو الذي تغير عقله (قوله ومن متهم) أي وسلم من رواه متهم أي بالكذب بان لم يظهر منه تعمده كما هو المنصرف اليه عند الاطلاق (قوله من غير وجه) أي أكثر من وجه و اقل ذلك وجه ثان (قوله واعترض باهلم يميز الحسن من الصحيح) أي وحينئذ يكون التعريف غير مانع ولم يجب الشارح عن الاعتراض وأجاب عنه شيخ الاسلام في شرح الالقية بجواب ثم أبطله فلذلك أعرض الشارح عنه وقوله من الصحيح أي لذاته فان هذا التعريف للصحيح لغيره (قوله وبأن صنيعة في جامعته يخالفه) أي ثم بعد الاعتراض بعدم المنع بتوجه الاعتراض على الترمذي من حيث الجمع فيقال له كيف نشترط أن يروى الحسن من وجه آخر مع أننا قد رأينا لك قد حسنت بعض ما انفرد به راو حيث تقول عقب الحديث حسن غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه وهذا الاعتراض الثاني هو الذي اجاب عنه صاحب النخبة كما قال الشارح فالتعريف الذي ذكره الترمذي انما هو للحسن لغيره (قوله صاحب النخبة) هو الحافظ بن حجر في شرح النخبة الا أنه أجاب عن الاعتراض الثاني صريحا فانه لم يعترض الا به وعن الاول لزوما اذ قال بعد الجواب وهذا التقرير يندفع عنه كثير من الاعتراضات هكذا ظهر لكن فيه أن نفس التعريف شامل فالصواب أن قوله عنه أي عن الاعتراض الثاني ولا يكون هذا الاعتراض داخلا في قول صاحب النخبة كثير من الاعتراضات وان كان جوابه سهلا وهو أنه على طريق المتقدمين من جواز التعريف بالاعم تأمل (قوله انما احدا ما يقول فيه حسن فقط) أي الذي يكون راو به ضعيفا أو يأتي من وجه آخر يقي ما جاء من طريقين وكل منهما لم يصل الى مرتبة رجال الصحيح ولم يبلغ الى مرتبة الضعيف فهذا خارج عن الاقسام الآن يقال انما دخل في الاول ويراد بالصحة ما يشمل الصحة بالذات والصحة بالغير فتأمل (قوله لا الحسن مطلقا) أي لأنه حد الحسن مطلقا أي سواء اقتصر فيه على حسن اوز يذفيه غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه (قوله اما لعموضه) تعليل لقوله انما احدا الخ أي لعموض الحسن فقط أي خفائه احتاج لتعريفه لكونه غامضا وذلك لأنه لما كان في المعنى ضعيفا ووصف بالحسن حسن التعرض له من حيث ذلك (قوله ولأنه اصطلاح جديد) أي اصطلاح الترمذي على أن الضعيف اذا تقوى بطريق أخرى يقال له حسن وان لم يكن أحد سبقه الى ذلك فناسب تعريفه لا يخفى أن ذاك أيضا مقتض لعموضه

وقال الترمذي ما حاصله
ان الحسن عندنا ما سلم
من الشذوذ ومن متهم
ويروى من غير وجه
واعترض بأنه لم يميز
الحسن من الصحيح
وبأن صنيعة في جامعته
يخالفه فقد حسن فيه
بعض ما انفرد به راو
وأجاب عنه صاحب
النخبة تبعا لغيره بأنه
انما حد ما يقول فيه
حسن فقط لا الحسن
مطلقا اما لعموضه أو
لأنه اصطلاح جديد له

فكان المناسب أن يجعله آلة للعلّة فيسقط منه حرف العطف (قوله وقال ابن الجوزي) وهو الحافظ ابوا الفرج ابن الجوزي في كتابه الموضوعات والعمال المتناهية قاله شيخ الاسلام وقوله الموضوعات الخ أي المسمى بذلك أي لكونه بين فيه الاحاديث الموضوعات وبين فيه علل الاحاديث ومعنى المتناهية أنها انتهت في الاستقصاء فلم تشذ عنها آلة وكان حنبلياً يحضر درسه عشر ون ألفاً وتاب على يديه خمسة عشر ألفاً وأوصى أي يسخن ماء غسله بمرآة الاقلام التي كان يكتب بها الحديث خصوصاً ففعلاً وذلك وفضل منها شيء كثير (قوله هو ما فيه ضعف) أي ذاتي أو نسي فهو شامل للحسن لذاته والحسن لغيره أما الحسن لذاته فهو ضعيف بالنسبة للصحيح وأما الحسن لغيره فهو ضعيف أصالة وانما جاء الحسن بمعاضده فاحتمل الضعف لوجود العاضد ومعنى قر به أنه غير شديد الضعف ومعنى شدة ضعفه عدم تأثيره في الاحتجاج به وقوله محتمل بضم الميم الاولى وفتح الثانية أي مغتفر أي لم يؤثر في الاحتجاج وذكره بعد قريب تو كيدله (قوله واعترضه ابن دقيق العيد) سيأتي أن ابن الصلاح اعترضه أيضاً وابن دقيق العيد كان مالكيًا واسمه محمد وتشنع وكان يؤلف للفريقين أما بوجه فكان مالكيًا واسمه علي وسبب تسمية أبيه دقيق العيد أنه مريوم عيد وعليه طيلسان فقل كانه دقيق عيد فلقب به ولما مات دفن بقوص في الصعيد أما ابنه فبالقرافة (قوله بل قال هو مبهم) أي كل قول مبهم والغليل حرارة العطش والمراد لا يزال الحيرة على طريق الاستعارة (قوله لانه غير جامع لافراد الحسن في الاولين) فهو على الاول قاصر على الحسن لذاته وعلى الثاني على الحسن لغيره (قوله غير جامع الخ) اذ تعريف الخطابي لا يشمل الحسن لغيره وتعريف الترمذي لا يشمل الحسن لذاته (قوله أمعنت النظر) أي أكثرته كما يفيد القاموس والنظر التأمل وقوله في ذلك أي المذكور من مجموع الاقوال الثلاثة وقوله والبحث هو لغة التفتيش واصطلاحاً اثبات المحمولات للموضوعات بالدليل إلا أن المراد منه هنا المعنى اللغوي فيكون بمعنى ما قبله (قوله جاء ما بين أطراف الخ) هو حال من التاء في أمعنت أي حال كوني جامعاً أطراف كلامهم كأنه لاحظ أن التعريف الاول طرف من كلامهم لتعريف الثاني كذلك وان كلامهم مجموع الطرفين فاطلى الجمع على ما فوق الواحد وقوله ملاحظاً حال ثانية مترادفه أو متداخلة وقوله مواقع جمع موقع وهي الأطراف فالتعريف الاول طرف من كلامهم وموقع لاستعمال الحسن لذاته أي محل وقوع استعمال الحسن لذاته والتعريف الثاني طرف من كلامهم وموقع لاستعمال الحسن لغيره فالأطراف والمواقع متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار (قوله أحدهما أي وهو المسمى بالحسن لغيره) كان ينبغي أن يقدم الكلام على الخطابي لوجوه منها أنه مقدم في الذكر ومنها أنه هو الحسن لذاته ومنها أن بعض أهل الحديث يسميه صحيحاً وكان قوله أي وهو المسمى الخ من كلام الشارح بدليل أي التفسير يتوكلون كلام ابن الصلاح ما في اسناد الخ (قوله ما في اسناده مستور) المستور مجعول الحال وهو مثال لا قيد لان مثله سي حفظ والمختلط لكبر سنه وغير ذلك قال الطوسي مانصه وعبارة السيوطي في شرح الفقيه نقل عن الحافظ ولبس الحسن في التحقيق عند الترمذي مقصوراً على رواية المستور كما فهمه ابن الصلاح بل بشارك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ والموصوف بالعاط أو الخطأ وحديث المختلط بعد اختلاطه والبدل اذ اعنن وما في اسناده انقطاع خفيف فكل ذلك عنده من قبيل الحسن بالشروط الثلاثة وهي أن لا يكون فيه من يتهم بالكذب وأن لا يكون الاسناد شاذاً وان يروى مثل ذلك الحديث أو نحوه من وجه آخر فصاعداً وليس كل ما في المرتبة على حد سواء بل بعضها أقوى من بعض قال وما يقوى هذا وبعضه أنه لم يتعرض لمشروطة اتصال الاسناد أصلاً بل أطلق ذلك فلهاذا وصف كثيراً من الاحاديث المنقطعة بالحسن وذكر لكل من ذلك مثلاً من كلامه اه من الشرح المذكور (قوله لم تتحقق أهليته) أي ولا عدم أهليته وهو وصف كاشف والفرق بين

وقال ابن الجوزي هو ما فيه ضعف قريب محتمل واعترضه ابن دقيق العيد بانه ليس فيه ضبط القدر المحتمل من غيره فلم يحصل التعريف المميز للحقيقة وابن الصلاح لم يرتض شيئاً من هذه الحدود الثلاثة بل قال هو مبهم لا بشئ الغليل لانه غير جامع لافراد الحسن في الاولين ولعدم ضبط القدر المحتمل في الاخير ثم قال ما حاصله أمعنت النظر في ذلك والبحث جامعاً بين أطراف كلامهم ملاحظاً مواقع استعمالهم فاتضح لي أن الحسن قسمان أحدهما أي وهو المسمى بالحسن لغيره ما في اسناده مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلاً

وعلى هذا ينزل حد الترمذي * وثانيهما أي وهو المسمى بالحسن لذاته ما اشتهر رواه بالصدق والامانة ولم تصل في الحفظ والاتقان رتبة رجال الصحيح وعليه ينزل حد الخطابي قال ويزاد في كل منهما سلامته من التعليل والشذوذ ومن أن يكون منكرا وحاصله أن المرتضى في حد الحسن أنه ما اتصل بنقل عدل قل ضبطه غير شاذ ولا معطل والحسن يشارك الصحيح في العمل به والاحتجاج عند جميع الفقهاء كما فهمه العراقي من كلام الخطابي وعند أكثر العلماء من الحديثين وغيرهم وهو بقسميه ملحق في الاحتجاج باقسام الصحيح وان لم يلحقه رتبة بل قال ابن الصلاح من أهل الحديث من لا يفرّد نوع الحسن ويجعله مندرجا في أنواع الصحيح لاندراجها في أنواع ما يحتاج به وهو الظاهر من تصرفات الحاكم لكن من سمى صحيحا لا ينكر أنه دونه هذا اختلاف في المعنى دون العبارة

الصفة الكاشفة واللازمة أن الكاشفة هي الموضحة لطيفة موصوفها كقولنا الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله واللازمة هي الخارجة عن حقيقة الموصوف اللازم كافي جاء الانسان الكاتب بالقوة اه شبرا ملسا على شرح الورقات للحلي (قوله ولا كثير الخطأ) تفسير لقوله مغفلا ومناده أن قلة الخطأ أو المساواة فيه تجامع الحسن فهو قيد وقوله فيما روي به مفاده أن كثرة الخطأ في غير ما يروي به لا تقتضي حصوله فهو قيد أيضا (قوله بالكذب فيه) أي فيما يروي به * واعلم أنه متى تعلق الكذب بالانهاك فالمراد ما كان عن عمد (قوله ولا ينسب الى مفسق آخر غير الكذب) أي غير نعمده مان كان ذابذعة مثلامسقة وأفاد قوله آخر كما قال الطوسي أن الكذب في الحديث مفسق وإنما كان مفسقا لخبر من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار وقوله ولا ينسب الخ زائد على تعريف الترمذي فان قوله واعتضد الخ بمعنى قوله يروي من غير وجه وما قبله بمعنى ما سأل الخ الاقوال ولا ينسب الخ اذ تقدم أن قوله ومن متهم أي الكذب أي دعمده الا أن يقال المعنى مثلا (قوله بمتابع) سيأتي فريدا معناه في الشرح والاشاعة فكقول الصحيح أن أفعله والمراد هذان مثلا فذل ذلك روايته من طريق آخر (قوله ما اشتهر رواه) أي كل فرد من أفراداته (لزم ذلك أن يكون تصلا يسقط من اسناده راو (قوله والامانة) لا ينسب أن الامانة من ادوار واجساب النواهي فالصدق من جلتها فنكتة التعيّن بالذكر أنه الركن الاعظم في هذا الباب وهذا معناه بقوله فيما تقدم بالعدالة فتفنن الشارح في التعبير حيث يعبر تارة بالعدالة وتارة بالصدق والامانة (قوله لم تصل) بالباء كما في نسخ أي الروايات في أخرى بالباء أي كل واحد من رواه وعبارة غيره ما اشتهر رواه فالباء ظاهرة وعلى كل فالعبارة صادقة بعدم الوصول رأسا بوصول بعض دون البعض لكن أراد بها مطابق الضبط الشامل لضبط الكتاب وضبط المصدر لقول الشارح فيما تقدم عاطفا على العدالة والضبط وزاد الاتقان الذي هو الاحكام لانه لا يلزم من جود الحفظ وجوده مع أنه لابد منه وأفاد أن عنده حفظا واتقانا (قوله ينزل) هكذا في نسخ هنا فيكون في التعبير تفنن وفي بعضها ينزل فيهما وهي ظاهرة أي فكل من احطى بالترمذي قد ذكر قسمها وترك الآخر اطهره عنده وألذه هو له عنه أو غيره كما في شيخ الاسلام (قوله في كل منهما سلامته من المعطل والشذوذ الخ) لكن زيادة الثاني انما هي على الخطابي دون الترمذي لما مر من أن الترمذي ذكر السلامة من الشذوذ في تعريفه فالسلامة من العلة مريدة عليهما والسلامة من الشذوذ مريدة على الخطابي فالمراد بزيادة مجموعهما (قوله ومن أن يكون منكرا) شرطا سادسا بناء على أن المسكر غير الشاذ لكن التحقيق أن المسكر من الشاذ فلا يزيد الشروط (قوله وحاصله) أي كلام ابن الصلاح مع الزيادة التي زادها وهذا من كلام شارحا (قوله أن المرتضى في حد الحسن) أي الحسن لذاته بدليل قيوده الثلاث الاول (قوله قل ضبطه) بان كان ضبطه غير نام والى كان صحيحا لذاته (قوله ولا معطل) سيأتي ما في التعبير به (قوله في العمل) أي لزومه أو طلبه وإباحته وعطفا على ما مضى من كلامه على معطل (قوله والاحتجاج به) أي الاستدلال به سواء كان على خصم أولا على مخالف الضعيف لانه في الفضائل اذ ان اشتد ضعفه ولا يخفى أن قوله الحسن أي الحديث الحسن أي ما كان حسنا لا تارة غير بدليل ما عده (قوله عند جميع الفقهاء) أي المجتهدين جمع ففيه وهو المجتهد (قوله وهو بقسميه ملحق الخ) هذا مروي عن قوله يشارك الصحيح فكان الاولى التعبير بالفاء وقوله في ادخله حاج أي ما لم يكن كاسق فبما اكتفاء وقوله وان لم يالحقه الواو لالحال وقوله بل ما لاضراب انتقاله عن قوله ملحق راو لانه مماثلة كما قدمنا في نوع الحسن بزيادة قوله ويجعله تفسير وايضا لما في (قوله اختلاف في المعنى دون العبارة) هكذا في السخ ورواه اخلاف في العبارة دون المعنى كفي عبارة

و يشارك الصحيح إضافي تفاوت رتبة فأعلاه ما قبل بصحته كرواية عمر و بن شعيب عن أبيه عن جده و محمد بن اسحق عن عاصم بن عمر عن جابر و الحسن لذاته المشهور رواه (٢٦) بالعدل والصدق اشتهار ادون اشتهار رجال الصحيح اذا جاء من طرق أخرى

نحو طريقه من الطرق التي دونها صحيحته فان ساوتها او رجحتها اكتفى بمجيئه من طريق واحد وهذا هو الصحيح لغيره و ما مر هو الصحيح لذاته مثاله حديث الترمذي من طريق محمد بن عمرو عن ابي سامة عن ابي هريرة أن رسول الله ﷺ قال لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة فان محمدا وان اشتهر بالصدق والصيانة و وثقه بعضهم لذلك لم يكن متقنا حتى ضعفه بعضهم لسوء حفظه فحديث حسن لذاته و بمتابعة محمد عليه في شيخ شيخه وهو ابو هريرة يربى الى الصحة لغيره فقررناه جماعة غير ابي سامة عن ابي هريرة والمتابعة قد يراد بهامتا بمتابعة الشيخ وقد يراد بها متابعة شيخ الشيخ كما هو مقرر والحديث رواه الشيخان من طريق الاعرج عن ابي هريرة فهو صحيح لذاته من هذا الطريق صحيح لغيره من طريق محمد بن عمرو و بن شعيب عن أبيه عن جده و محمد بن اسحق عن عاصم بن عمر عن جابر و الحسن لذاته المشهور رواه (٢٦) بالعدل والصدق اشتهار ادون اشتهار رجال الصحيح اذا جاء من طرق أخرى

شيخ الاسلام أي فالخلاف لفظي اه (قوله) بشارك (عطف على قوله) والحسن بشارك الخ (قوله) في تفاوت رتبة الخ) انظر هل ما معنا أقوال كما سبق أولا (قوله) عن أبيه (أي شعيب) (قوله) والحسن لذاته) مبتدأ خبره اذا الخ وقوله المشهور الخ خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة (قوله) من طرق أخرى) بصيغة الجمع كما هو معلوم من مقابلة بعده والمراد بالجمع فيه ما فوق الواحد كما يؤخذ من الطوخي وقوله نحو طريقه صفة لا تترك فهو بالجر أي مماثلة لطريقه في المعنى أو قرينة منها الا انها دونها اذا الاصل أن شبهه الشيء دون وقوله من الطرق اما بيان لنحو طريقه أو صفة ثانية لطريقه ولو قال اذا جاء من طرق أخرى أدنى من طريقه فهو صحيح لكان فيه اختصار مع الوضوح الا أنه تابع في ذلك لعبارة الألفية وشرحها وحاصل ما هنا أن الحسن لذاته ان قوى بما هو أدنى منه فلا بد من تعدد المقوى وأما ان كان المقوى مساو بالطريقه أو أرجح فتكفي طريقة واحدة مقوية وقوله صحته أي حكمت عليه بالصحة وهو بضمير المخاطب كما في ألفية المصطلح جواب اذا لكن الذي في الألفية لضرورة النظم فيصح أن يقرأ هنا بالضمير للطريق أي أفادته الصحة تأمل (قوله) وهذا هو الصحيح لغيره) الإشارة للقسمين وهما مجيئه من طرق أخرى أو من طريق أخرى فقط (قوله) وما مر) أي في كلام النائم (قوله) ماله) أي الصحيح لغيره وانظر هل الذين روى عنه الشيخان وهو عبد الرحمن بن هرمز تعدده حاصل غير مقصود أو أدنى فلا بد منه ثم ظهر أن من روى عنه الشيخان وهو عبد الرحمن بن هرمز الاعرج أرجح من محمد بن عمرو وفصح مثلا للارجح بالنظر اليه اذ قوله واه غير أبي سامة عن أبي هريرة صادق بالاعرج و ينظر هل الباقي مثل محمد أو دونه أو البعض والبعض فيكون مثالا أيضا ويحرم رأوا نظره راية البخاري مقوية فانه يكون من الارجح فتأمل (قوله) لولا أن أشق) أي خوف أن أشق فاولا شرطها ثابت وجوابها منفي فقوله لأمرتهم أي أمرا يحجب والافامر الندب موجود (قوله) والصيانة) عطف عام لانها بمعنى العدالة وخص الصدق بالذكر لانه الركن الاعظم كما سبق (قوله) متابعة شيخ الشيخ) أي اومن فوقه (قوله) الاعرج) هو عبد الرحمن بن هرمز (قوله) رأوا) أي اعتقدوا كراي الشافعي حل كذا والحكم أي الواقع من الحديثين واللام في الاسناد بمعنى على متعلقة بالحكم والاسناد هنا بمعنى السند ولو قال اذ قالوا هذا اسناد صحيح أو حسن فلا يلزم منه صحة ولا حسن الحديث ولا عكسه كان أخضر وانظر وأفيد الا أنه تبع شيخ الاسلام في التعبير كعادته وحاصله أن الاسناد قد يصح لثقة رجاله ولا يصح الحديث لشذوذا وعلته وعكسه كحديث محمد السابق فان الحديث صحيح لمجيئه من طريق الاعرج دون الاسناد وكان الاولى للشارح أن يؤخر هذه المسئلة ويذكرها بعد الضعيف لان هذا الحكم لا يختص بالصحيح والحسن المتقدمين بل يجري في الضعيف أيضا كما قاله الزمخشري في نكته (قوله) أو الحسن) عطف على قوله بالصحة (قوله) دون الحديث) أي دون الحكم الواقع من الحديث على الحديث بالصحة أو الحسن (قوله) كقولهم حديث صحيح الخ) مثال لانني وكان عليه زيادة وعكسه بان يسمح الحديث لمجيئه من طريق آخر كما افاده الطوخي وعبارته واعلم أنه لا تالزم بين الاسناد والمثل ان قد يصح السند أو يحسن لاستجماع شروطه من الاتصال والعدالة والضبط دون المتن لشذوذا وعلته وقد لا يصح السند أو يصح المتن من طريق آخر اه ثم قال ايضا واعلم ان الكلام في هذه الانواع كلها لا يخلو اما ان يكون صفة للاسناد او حكما على احدهما فالاول كالمعلق والمنقطع والمعضل والثاني كالرفوع والمقطوع والثالث الصحيح والحسن والضعيف فاذا وصفنا الاسناد بصفة تحه كأن يقال منقطع مثلا لم ينظر الى الحديث اصلا بل تارة يكون

صحيحا

لذاته من هذا الطريق صحيح لغيره من طريق محمد بن عمرو و بن شعيب عن أبيه عن جده و محمد بن اسحق عن عاصم بن عمر عن جابر و الحسن لذاته المشهور رواه (٢٦) بالعدل والصدق اشتهار ادون اشتهار رجال الصحيح اذا جاء من طرق أخرى

حسن لذاته من طريقه بقطع النظر عن جبره بغيره قال العراقي والتمثيل ليس بمطابق هذا الحديث بل بقيد كونه من رواية محمد بن عمرو (فوائد) الاولى رأوا الحكم للاسناد بالصحة دون الحكم على الحديث كقولهم اسناده صحيح أو الحسن كقولهم اسناده حسن

لأن الاسناد قد يصح
لثقة رجاله ولا يصح
الحديث لشذوذ أو علة
(قال) ابن الصلاح غير
أن المصنف المعتمد
منهم إذا اقتصر على
قوله صحيح الاسناد ولم
يذكر له علة ولم يقدح
فيه فالظاهر الحكم له
بأنه صحيح في نفسه
لأن عدم العلة
والفادح هو الأصل
والظاهر (قال) العراقي
وكذلك أن اقتصر
على قوله حسن الاسناد
ولم يعقبه بضعف فهو
أيضا محكوم له بالحسن
زاد السيوطي في ألفيته
مالفظه
ولا تقبول يطلقون
جيذا
والثابت الصالح
والجودا
وهذه بين الصحيح
والحسن
وقربوا مشبهات من
حسن
وهل يخص بالصحيح
الثابت
أو يشمل الحسن نزاع
ثابت
(الثانية) زيادة راوي
الصحيح والحسن
مقبولة إذ هي في حكم
الحديث المستقل وهذا
أن لم تناف روايته من لم نزد

صحيحها وثارة يكون حسنا وثارة يكون ضعيفا وإذا وصفنا الحديث بصفة تخصه كان يقال مرفوع لم ينظر
إلى السند أصلا بل سواء كان منقطعا أم متصلا أم غير ذلك اهـ (قوله لأن الاسناد الخ) علة قوله رأوا
أو لم يروا استفيد منه كما صرح به شيخ الاسلام أي فلا تلازم لأن الخ (قوله قال ابن الصلاح الخ) تخصيص
لعدم تلازم صحة السند والمتمن من الجانبين فهو في معنى الاستدراك فكان الأولى أن يقول لكن عدم
التلازم ظاهر إذا صدر من غير مصنف معتمد وأما إذا صدر من مصنف معتمد لزم تلازم صحة السند والمتمن
وصحة المتن والسند فاللازم من الجانبين اهـ (قوله المصنف) اسم فاعل والمعتمد اسم مفعول وصلته
مخروفة أي العتد عليه أي الذي يعتمد عليه المحدثون فقوله منهم أي المحدثين وقوله ولم يذ كر عطف
تدوير أقواله أقصر وأوله له أي لمتن الحديث (قوله ولم يقدح فيه) عطف عام على ناس إذا قدح يشمل
المدح بشذوذ أو إرسال مثلا وكذا يقال في قوله الآتي والقادح (قوله فالظاهر الحكم له) أي عليه وهذا
جواب إذا (قوله صحيح في نفسه) أي في ذات الحديث كما أنه صحيح في سنده فنطابق من المصنفين وقال
إن هذا صحيح الإسناد أو حسنه يحمل على صحة السند والمتمن فقوله قال ابن الصلاح الخ كالأستدراك على
ما قبله فكان الأولى للشارح أن يقول لكن قال ابن الصلاح كما يعلم ذلك من من الألقبه وشرحها واللام
في له بمعنى على تهـ الخ أي الختم على متن الحديث (قوله والظاهر) إنما كان هو الظاهر نظرا
إلى أن مثل من ذكرنا يطلعه بعد الفحص عن انتفاء القادح (قوله قال العراقي الخ) من تمام
الاستدراك فالعاطف فيه مقدر فكأنه قال لكن قال ابن الصلاح ولكن قال العراقي ولعله عزاه لانه
انفرد به في إرفاقهم في ذلك على لصريح ليس تشدد بل مثله الحسن بل قال الزركشي مثله الضعيف
فالذا كان الأولى تأخير هذه الفائدة عن الضعيف لجر ما نهاه أيضا (قوله ولم يعقبه بضعف) أي
أرجو به كماله أرشدود وهو عطف بنفسه على اقتصر (قوله فهو أيضا) الظاهر أن أيضا ما كيلا
استفيد من كذلك إذ معناه كما أن الصحة كذلك بدليل أنه لم يزل أيضا في قوله صحيح في نفسه لأن
صحة الاسناد هي الوجه أو أن عزاه أيضا أي كالأسناد (قوله زاد السيوطي الخ) مقصوده من نقل كلام
السيوطي ألفاظ أربعة من زيادة على الألفاظ المأثمة التي هي صحيح لذاته صحيح لغيره حسن لذاته حسن
لغيره التي اثنان منها في المتن واثنان في الشرح أي فكما يقع التعبير بما سبق ينفع التعبير بقولك هذا
حديث جيد أو محمود أو صالح أو ثابت أي صالح للاحتجاج به والعمل بهذه الألفاظ الأربعة تشمل
الصحيح والحسن ودائرة بينهما فقوله زاد أي على مامر ولا تعلق له بما قبله في الفائدة فلو جعله فائدة
مستقلة كان أطير (قوله وللقبول يطلقون الخ) أي وللقبول أو أن اللام بمعنى في أو تعليلية أي لاجل
القبول أو ذي القبول أي عامه ويطاقون أي المحدثون وجيدا أي هذا اللفظ وكذا ما بعده والصالح على
حذف العاطف وقوله وهذه بين أي داية بن الخ وقوله رقرير بوا مشبهات من حسن كقولهم هذا يشبه أن
تكون حسنا وقوله وهل يخص الخ بمزلة الاستدراك على قوله وهذه بين الخ والحسن بفتح السين وسكون
النون وادغام في أنون لأنهم والباء داخلة على المقصور سلميه (قوله راوي الصحيح) أي الثقة راوي الخ
والراد أنه زاد ذلك على نفسه أو غيره والمراد الراوي غير الصحيح أي أن يوفى يادته مقبولة اتفاقا لأن الصحابة
كلهم عدول مثال ذلك صلاة الجاهلية من صلاة ألف مائة وخمسة عشرين درجة فإن ابن عمر زاد بسبع
وعبارة شيخ الاسلام في شرح الألفية وتعرف بجميع الفارق والأبواب وزبادة الثقات من الصحابة
مقبولة اتفاقا وإن غيرهم بأن كانت من التابعين أو ممن بعدهم فالمعظم من الفقهاء والمحدثين والأصوليين
على قبولها سواء كانت في المقتضى أم المعنى تعلق بها حكم شرعي أو لا غيرت الحكم الثابت أم لا غيرت
الأعراب أم لا علم اتحاد الجاهل أم لا أكثر السالكين عنها أم لا وقيل لا تقبل الزيادة مطلقا لأن من رواه

بافصلا من غيره لأن ترك الحفظ لهاد بهاد بعد عماده سماع الجماعة لحديث واحسن ذهاب رايه على أكثرهم ونسيانها اه ثم ذكر رواية الاقوال فارجع اليه ان شئت (قوله فان نافت نان الخ) مثاله أن يزداد في حديث فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعا الخ نصف صاع بخلاف رواية خمس وسبع للحواب عنهما ورواية جعلت لسا الارض مسجدا وظهر اوز بادة تر سهاطهورا (قوله فان كان لاحدهما مرجح) كمن يعضط أو كثر عدد وجواب الشرط محذوف تقديره فهو الرابع و يقال له المحفوظ ومقاله مرجوح و يقال له الشاذ مثال ذلك ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجة من طريق ابن عبيدة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس أن رجلا توفي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدع وارثا الا مولاه اعتقه الحديث وتابع ابن عيينة على وصله ابن جريح وغيره وخالفهم حماد بن زيد ورواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس قال أبو حاتم المحفوظ حديث ابن عبيدة اه خمد بن زيد من أهل العدالة والضبط ومع ذلك رجح أبو حامد رواية من هم أكثر عددا منه وعرف من هذا التبرير أن الشاذ ما رواه الملقبول مخالفا لمن هو أولى منه وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح اه من شرح النخبة ومثال الزيادة المغيرة للأعراب ما روى في حديث اصوا الجنود انهم مخالطة الجنود فزادة مخالطة عبرت اعراب الجنود وان لم تكن زيادة حكم ولا معنى وكذلك ما تقدم في حديث الزكاة (قوله فالآخر شاذ) دليل جواب ان المحذوف والتقدير رجح ٢ معا وهو المحفوظ الآخر شاذ (قوله في كلام الترمذي وغيره) ذكر الغير حتى لا يظن أن الجمع بين الوصدين انما وقع في كلامه فقط فاخبر انه وقع في كلام غيره كعلي بن المديني ويعقوب بن شيبة اه بقاى (قوله في حديث واحد) وقياسه واسناده واحد أيضا الا ان الكلام في الوقوع ولا يأتي فيه الجواب الاول من الاربعة (قوله الفصور الخ) بعليل لقوله وهو مشكل (قوله اثبات القصور) اي بقولهم حسن ونفيه أي بقولهم صحيح (قوله وأجاب ان الصلاح الخ) هي أجوبة أربعة الاولان منها لابن الصلاح والثالث لابن دقيق العيد والرابع لصاحب النخبة (قوله وان معناه الخ) هو الجواب الثاني وقوله القوي خبر ان أي فالمراد حسن اللفظ فان ألفاظ النبي حسنة عذبة (قوله في الأول) اي الحواب (قوله في الثاني) اي وتعقبه في الجواب الثاني (قوله بلزوم ان الضعيف) اي الزام أن الضعيف اي للقاعدة أن من قام به وصيب أن يشق له منه اسم (قوله اذا حسن لفظه) يأمل هذا التعليق فان ألفاظ النبي صلى الله عليه وسلم كلها حسنة فكان الاولى اسقاطه (قوله انه حسن) خبران الاولى ولو اسقط انه لكان أظهر (قوله ولا قائل به) اي من المحدثين اذا جروا على اصطلاحهم وأما اذا راعوا المعنى القوي فهو صحيح في نفسه لكن لا ينبغي استعماله في عباراتهم لاقتضائه أن قائله أراد به اصلاح المحدثين فانه الشبراملسي (قوله أعني ان دفن العيد) عبارة شيخ الاسلام ولأبي الفتح محمد بن الدين بن علي ان وهذا القشيري المعروف بان دقيق العيد في كتابه الاقتراح في علم الحديث جواب عن الاشكال بعد رده الجوابين السابقين كما مر اه بحروفه قال العلامة العدوي في حاشيته عليه لا يخفى أن ممدا الذي هو أبو الفصح كان يؤلف للمريقين المالكية والشافعية كما قاله المساوي وشرح قطعه من ابن الحاجب الفرعي وهو دفون بمصر وأما علي والده فقال الشيخ المناوي أيضا أن مالك المذهب ويقرر الذهبين مذهب مالك والشافعي وهو مدفون بقوص وقال السنائي لابن الفتح البقي محمد بن علي بن وهب بن مطيع بن أبي الطاعة التشيرى المنفلوطي ثم الفاهري المالكي ثم الشافعي عرف بان دقيق العيد واحد من ولى قضاء مصر واستمر في القضاء حتى مات في صفر سنة اثنين وستمائة ودفن بالرافة ومولده في شعبان سنة خمس وعشرين وستمائة اه وتقدم سبب تعلق والده بدقيق العيد (قوله

يتبع في كلام الترمذي وغيره الجمع بين الصحة والحسن في حديث واحد وهو مشكل لقصور الحسن عن الصحة فكيف تجمع اثبات القصور ونفيه (وأجاب) ابن الصلاح برجوعه الى الاسناد بان تكون له اسنادا أحدهما صحيح والآخر حسن وبأن معناه اللغوي دون الاصطلاحي وتعصبه ابن دقيق العيد في الاول بالاحاديث الى قيل فيها حسن صحيح و ليس لها الا مرجح واحد فوقع للترمذي ذلك في مواضع كحديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة اذا بني نصف شعبان فلا تصوموا قال الترمذي حدث حسن صحيح لا نعرفه الا من هذا الوجه على هذا اللفظ وفي الثاني نازوم ان الضعيف وله ملع الوضع اذا حسن لفظه انه حسن ولا قائل به ثم أجاب هو أعني ابن دقيق العيد بما حصله أن الصحيح لا يقصر عن درجته الحسن

أذ وجوده الدرجة العليا الخ) أي التي يتحقق بها الصحة وقوله لا الثاني وجوده الدنيا كالصدق أي التي يتحقق بها الحسن أي إذا قوبل هذا بهذا نجد هذا درجة عليا وذلك درجة دنيا مع أن كلاما من الحسن والصحيح لا يتحقق إلا بحفظ واتقان وعدالة وضبط الأما في الصحيح أزيد منها في الحسن (قوله وهي الحفظ) عبارة شيخ الاسلام كالحفظ الخ (قوله لا الثاني الدنيا) أي الدرجة الدنيا (قوله كالصدق) أي وعدم التهمة بالكذب كما في شيخ الاسلام (قوله يصح كونه حسنا باعتبارها) أي الدرجة الدنيا أي وصحيحا باعتبار العليا (قوله الافراد) جمع فرد وهو نفع المهره أي أنه لم يجرى الامن طريق واحد (قوله أن يروى من غير وجه) أي من أكثر من طريق يتصلاف الصحيح فانه يحتمل أن يروى من وجه واحد وأن يروى من وجهين أي فالحق شرطه اثنان من وجهين فيكون شاملا للصحيح لذاته وهو الذي يروى من وجه واحد والصحيح لغيره وهو الذي يروى من وجهين (قوله ورده العراقي) أي تعقب ابن سيد الناس جواب ابن ديق العبد (قوله اشترط ذلك) أي أن يروى من غير وجه (قوله حيث لم يبلغ رتبة الصحيح) أفاد بذلك أن الحسن فسمان أي الحسن في الاصطلاح قسم لم يبلغ رتبة الصحيح وهو الذي اشترط اثنان من طريقين ومسم لم يشترط ذلك وهو الذي بلغ رتبة الصحيح ولا يهتم معايرة بينهما من قوله بلغ رتبة كما يفيد اللفظ هذا الحسن هو ذلك الصحيح بدليل قوله هذا حديث الخ (قوله عريب) سيأتي وقيل غريب أروى راوي (قوله) فلما ارتفع درجة الصحة) أي نه سبنا لوجه الدلالة في ذلك أي أنه لا يرتفع إلى درجة الصحة وهو على حذف إلى وإضافة درجة للبيان وقوله لفردية هو روح التعال ولو قال لان تلك العراة إنما هي باعتبار الفردية لكفاه في المقصود لكن يلزمه أنه لا فرق في صوره إلا مع عدم التمييز بين الحسن لذاته والصحيح لذاته (قوله وقد أجاب الخ) جوابه من جواب ابن الصلاح الاول للجواب ابن دقيق العيد وهذا أقعد وأظهر (قوله عن أصل الاشكال) أي لأن تعقب ابن سيد الناس الدعاء كلام ابن دقيق العيد كما صنع العراقي (قوله اقتضى لا يجزئ) أي في هذا الفن وإيضاحه أن المجتهد كالمرمى بعد البحث الشايد لم يدرك من أحوال راويه الا قول بعضهم فيه سدوى مثلا وقول بعضهم ثقه مثلا ولا يترجح عنده قول واحد منهما فيقول حسن صحيح أي حسن عند قوم لان راويه عندهم صدوق صحيح عند آخرين لان راويه عندهم ثقه وقوله تردد أئمة أي اختلافهم (قوله حسن باعتبار وصفه) أي وصف ماؤه كانه دقيق وقوله فيقال فيه حسن تفريع على الثاني فهو لا يصفه بالاحد بل يصفه بالوصفين (قوله وغاياته فيه) أي أقصى ما في قولهم حسن صحيح من الاشكال على هذا التوجيه بعد صحة الجواب المعنى هو مناذمة له في فقه قوله لان حقه تعلل لقوله وغاياته مافه وقوله لان حقه أي الواجب حيث أن يقول حسن أو صحيح من حيث تبين المراد (قوله وعليه الخ) أي ويبنى عليه أي وإذا بيا على هذا كبره له دخول الماء المشعة بالشرط في قوله فما أي في الحديث الذي هو حسن صحيح نائب فاعل قيل لا يمتزج الجواب بان الحكم على الاسناد بالصحة لا يفرضه على المتن اذ قد يصح الاسناد بغير حاله دية اهتم اتصاله بلا مع المتن لشذوذه وأعله كما سبق وقوله فيه أي في وصفه أو شأنه أو صمد من قبل معنى أطلق وفي بمعنى على (قوله لان الحزم أقوى من التردد) أي الحرم بالصحة أقوى من التردد فيه أو معاده أن التردد فيه قوة أي باعتبار أحد الاحتمالين ونقض ذلك بان التردد في جمع بينهما في الحديث إلى الاختلاف في رواته قال السيوطي ومن الاحوة عن الاشكال أنه طهر لي توجيهان أحزان أحدهم أن اراد حسن لذاته صحيح لغيره أو المراد حسن باعتبار اسناده صحيح أي أنه أصبح ثبتي في الباب (قوله) التردد فاعل فعل مخذوف يدل عليه ما بعده والادب ير حيث محمول التردد لان حيث لا تصاد الا إلى سبل كما صرح به في شرح معاني الحديث يكون باعتبار اسناده دين احدهما صحيح علم آخره سن وسيله ما قيل من صحيح وفي

صحيح حسن ولا تنكس وهذا موجود في كلام المتقدمين وتعقبه ابن سيد الناس بأن الافراد الصحيحة ليست حسنة على رأي الرضا لا لشرائعه في الحسن أن يروى من غير وجه فلا يصح أن يقال على ما به كل صحيح وورده العراقي بان اشتراط ذلك حدث لم يروى عنه الصحيح بدليل قوله في مواضع هذا الحديث من صحيح عريب فلما ارتفع درجة الصحة أئمة العراة لفرديته وقد أحابني شرح الحديث من أصل الاشكال بان تردد أئمة الحديث في حال ناقلية مضى لا يجتهد أن لا يصفه بأحد الوصفين فيقال فيه حسن باعتبار وصفه عند قوم وصحيح باعتبار وصفه عند قوم وتايه ساهيه أنه حذف منه سرف التردد لان حقه أن يقول حسن أو صحيح أو لا يصفه به من صحيح دون ما قبل فانه لا يصفه به من صحيح لان الحزم أقوى من التردد وهذا حديث التردد فان لم يحذف ترويه الا في رصدين

﴿الضعيف﴾

النخوبة (قوله اذا كان فردا) الضمير في كان للصحيح

(قوله وكل ما عن رتبة الحسن قصر) قال الجوى وكل ما أى وكل حديث عن رتبة الحسن وعن رتبة الصحة بالطريق الاولى وهو ظرف لقوله قصر أى منع قدم عليه لضرورة النظم فهو أى ما قصر عن الرتبةين الحديث الضعيف ودخلت الفاء في خبر المبتدأ لكونه من صيغ العموم اه بحر وظهر عبارة أن يقرأ قصر يضم القاف وكسر الصاد مبنيًا للجھول وكثر بفتح الكاف وضم الشاء وحينئذ يكون فيه اسناد التوجيه قال العلامة النبتى في شرحه لمتن الكافى (هو) أى التوجيه (اختلاف حركة ما قبل) أى الحرف الواقع قبل (الروى المقيد بالسكون) أعنى الغير المتحرك سواء كانت تلك الحركة فتحة أو كسرة أو ضمة ثم قال قال ابن الصلاح واختلاف ذلك عيب وكان الخليل يرى الضمة فيه مع الكسرة جائزة وينكر معهما الفتحة الى آخر كلامه فليراجع اه وفي المختار قصر عن الشئ عجز عنه ولم يبلغه وبه دخل يقال قصر السهم عن الهدف وفي القاموس قصر ككرم فهو قصير وفي المصباح قصر الشئ بالضم قصر اوزان عنب خلاف طال فهو قصير اه وعلى هذين يصح قراءة قصر بضم الصاد وحينئذ يتنى عنه سناد التوجيه ويكون معنى قصر لم يصل الى بلوغ رتبة الحسن (قوله وهو أقساما كثر) أى كثر أقساما أى من جهة الاقسام فهو تميز قدم على عامله وهو جائز اذا كان العامل متصرفا كما هنا وان كان قليلا اه جوى (قوله ماله لقب خاص) أى قسم له اسم خاص (قوله كالمضطرب والمقارب) راجعان لعدم الضبط وأدخلت الكاف غير ما ذكر كالشاذ (قوله والموضوع والمنكر) يرجعان لعدم العدالة (قوله وفدها شيخ الاسلام فقال الخ) لكن لم ينقل الشارح عبارة برمتها فوقع منه بعض خلل فيها كما سيظهر (قوله ففاقد شرط قبول قسم) هذا نصف بيت من متن الألفية فقال شارحها أى شرطان شرط قبول القبول (قوله الشامل للصحيح والحسن) أى القبول الشامل لقبول الصحيح وقبول الحسن ويصح أن يجعل القبول مصدرا بمعنى اسم المفعول أى المقبول الشامل للصحيح والحسن وان كان التثنية أى مرارا من شروط قبول المقبول (قوله اتصال السند الخ) قال البقاعى الشرط الاول من الستة يتنازع الصريح والحسن فإكان في أعلاه فهو الصحيح وما كان في أدناه فهو الحسن والسادس مختص بالحسن والاربعة الباقية يشتركان فيهما (قوله والعاقد عند الاحتياج اليه) أى كان كان الراوى سىء الحفظ وهذا إنما هو في الحسن لغيره والظاهر أنه لا حاجة لهذا السادس بان يراد شرط الصحيح والحسن لذاته لان محذور ذلك السادس لا يخرج عن محذور ما تقدم (قوله يتفرع منها أقسام) أى فبالنظر لا تتنازع أفرادا قسم واحد وصورة تسع وبالنظر لا تتنازع اجتماعا يتفرع أقسام والحاصل أن الشرط ستة وتوافيقها تسعة وقول الشارح يتفرع منها أقسام أى من المنافيات تسعة أقسام وكل قسم تحته صور فاقسام التركيب ثمانية للتركيب من منافيين اثنين ست وثلاثون صورة وللتركيب من ثلاثة أربع وثلاثون صورة وللتركيب من أربعة مائة وست وعشرون صورة وللتركيب من خمسة سبعون صورة وللتركيب من ستة خمس وثلاثون صورة وللتركيب من سبعة خمس عشرة صورة وللتركيب من ثمانية خمس صور وللتركيب من المنافيات التسع صورة واحدة وفسم الأفراد الذى هو عدم التركيب صورة تسع فجملة الصور أفرادا تركيبا ثمانية واحدى وثلاثون صورة ولا يخفى عليك كيفية استخراجها حرر ذلك المجدولى فى رساله له تتعلق بأقسام الضعيف على شرح شيخ الاسلام فالمراد بالانفراد عدم التركيب وبالاجتماع التركيب (قوله ففاقدوا حد منها الخ) فاقد مبتدأ وقسم خبره وتحتة تسعة مبتدأ وخبر وقع صفة لقسم وقوله بالنظر متعلق بما تعلق به الطرف الواقع خبر المبتدأ أى تسعة كانتة تحته بالنظر وقوله المرسل والمنقطع والمعضل بدل من أقسام اذ هى ثلاثة ولم يذكر المعلق لدخوله اما فى المنقطع أو فى المعضل لانه لا يخرج عنهم وقوله الى قسمي معطوف على

اذا كان فردا لان كثرة الطرق تقوى (وكل ما عن رتبة الحسن) وأولى عن رتبة الصحيح (قصر) فهو الضعيف وهو أقساما أى أنواعا مندرجة تحته قال العراقى منها ماله لقب خاص كالمضطرب والمقارب والموضوع والمنكر (كثر) جدا كما أشار له ابن الصلاح وقد هذبها شيخ الاسلام فقال * ففاقد شرط قبول قسم * أى شرطان شروط القبول الشامل للصحيح والحسن وهى ستة اتصال السند والعدالة والضبط وفقد الشذوذ وفقد العلة القاذحة والعاقد عند الاحتياج اليه وهى بالنظر لا تتنازع أفرادا واجتماعا يتفرع منها أقسام ففاقدوا حد منها قسم تحته تسعة بالنظر الى أقسام فاقد الاتصال المرسل والمنقطع والمعضل والى قسمي فاقد العدالة

قوله الى اقسام والضعيف والمجهول بدلان من قسمي فرجع فقد الاتصال الى ثلاثة وفقد العدالة الى قسمين
فهذه خمسة تضم لفقد الاربعة الباقية التي هي فقد الضبط والشذوذ والعلّة القادحة وفقد العاضد عند
الاحتياج اليه تصير الجلة تسعة مرتبة هكذا امر سل منقطع معضل ضعيف بمجهول عدم ضبط شذوذ علّة
عدم عاضد (قوله الضعيف والمجهول) المجهول من أفراد الضعيف فكان المناسب اسقاطه أو زيادة الاقسام
تأمل (قوله وفاقد اثنين منها الاتصال) أي الذي يرجع الى ثلاثة اقسام وقوله مع أحد الخمسة أي التي ترجع
الى ستة بجعل فقد العدالة قسمين الضعيف والمجهول فتضرب هذه الستة في اقسام فقد الاتصال تصير ثمانية
عشر كما قاله الشارح فالمرسل يؤخذ مع الضعيف والمجهول ومع عدم الضبط ومع الشذوذ ومع العلّة ومع
عدم العاضد وهكذا المنقطع والمعضل يؤخذ كل منهما مع الكلين شيخ الاسلام عدها ستة وثلاثين وعليها
بقوله لانك اذا ضمنت الى كل واحد من التسعة كل واحد ما بعده بلغ ذلك اه فصوله بلغ ذلك أي
ستة وثلاثين وبيانه انك تأخذ المرسل مع كل واحد من الثمانية بعده ثم تأخذ المنقطع مع كل واحد من السبعة
بعده ثم تأخذ المعضل مع كل واحد من الستة بعده ثم تأخذ الضعيف مع كل واحد من الخمسة بعده ثم تأخذ
المجهول مع كل واحد من الاربعة بعده ثم تأخذ فقد الضبط مع كل واحد من الثلاثة بعده ثم تأخذ الشذوذ مع
كل من الاثنين بعده ثم تأخذ العلّة مع الذي بعدها فالجلة ستة وثلاثون (قوله لانك اذا ضربت بهما) أي
الضعيف والمجهول وقوله مع الاربعة الباقية أي مع ضرب الاربعة الباقية التي هي عدم الضبط والشذوذ
والعلّة وعدم العاضد وقوله في الثلاثة متعلق بضر بهما مع ضرب الاربعة أي ضربت الستة في الثلاثة تأمل
(قوله وضم واحدا الخ) ضم فعل أمر أي ضم أنت وواحدا مفعوله وهو على حذف مضاف أي ضم فبد
واحدا خلاصته أن هذا القسم الثالث فقد ثلاثة من شروط القبول وقوله والآخر أي وسوى الآخر الذي
معه وقوله فهو أي فاقد ثلاثة (قوله قسم ثالث تحت ستة وثلاثون) لانك اذا ضمنت الى اقسام فقد الاتصال
أي المرسل والمنقطع والمعضل مع قسمي فقد العدالة وهما الضعيف والمجهول أي ضربت قسمي فقد العدالة
في اقسام الاتصال تبلغ ستة فاضربها في الشذوذ والعلّة الآتين بعد قسمي الشذوذ والعلّة أخرى تبلغ
الجلة اثني عشر وقوله واليهما مع فقد الضبط الشذوذ والعلّة أخرى فهذه ست صور وكذا قوله واليهما مع
فقد العاضد فالجلة أربعة وعشرون وقوله وضممت أيضا اليها أي الى اقسام الاتصال مع قسمي فقد العدالة
أي ضربت اقسام الاتصال فيها حصل ستة فاضربها في فقد الضبط وفقد العاضد فالجلة ستة وثلاثون وهذا
معنى قوله حصل ذلك هذا حاصل ما في ذلك بإيضاح فظهر من ذلك أنه لا تكرار في كلام الشارح أصلا كما لا يخفى
على المتأمل وتفصيل ذلك أن تأخذ المرسل مع الضعيف أو مع المجهول أو تأخذ المنقطع مع الضعيف أو المجهول
أو تأخذ المعضل مع الضعيف أو المجهول وضممت الى كل اثنين الشذوذ مرة والعلّة مرة حصل ثنتا عشرة
صورة وقوله واليهما أي الى اقسام فقد الاتصال معطوف على قوله الى اقسام فقد الاتصال أي الى قسم من
اقسام فقد الاتصال مع فقد الضبط بان تأخذ الارسل أو الانقطاع أو المعضل مع فقد الضبط وتضم اليهما
الشذوذ والعلّة يحصل ست صور وقوله واليهما مع فقد العاضد أي وضممت اليها أي الى اقسام فقد الاتصال
أي الى قسم منها مع فقد العاضد الشذوذ مرة والعلّة أخرى وقوله وضممت اليها أيضا مع قسمي فقد
العدالة فقد الضبط مرة وفقد العاضد أخرى بان تأخذ المرسل مع الضعيف أو المجهول أو المنقطع مع الضعيف
أو مع المجهول أو تأخذ المعضل مع الضعيف أو مع المجهول وضممت لكل اثنين فقد الضبط أو فقد العاضد
حصل ثنتا عشرة صورة متممة للستة والثلاثين مطابقة لمعاد لكن جعلها شيخ الاسلام أربعة وثلاثين
وعليها بتعديل آخر ينتجها وجعلها العراقي ثنتين وأربعين صورة كما قاله الجوى من غير أن ينقل علّة (قوله)

الضعيف والمجهول وفاقد
اثنين منها الاتصال مع
أحد الخمسة الباقية
قسم غير الأول وتحت
ثمانية عشر لاندراج
الضعيف والمجهول تحت
فقد العدالة لانك اذا
ضربتها مع الاربعة
الباقية في الثلاثة الداخلة
تحت فقد الاتصال بلغ
ذلك وضم واحدا سوى
فقد الاتصال والآخر
الذي معه فهو قسم ثالث
تحت ستة وثلاثون
لانك اذا ضمنت الى
اقسام فقد الاتصال مع
فقد العدالة واليهما مع
الضبط واليهما مع
العاضد الشذوذ مرة
والعلّة أخرى وضممت
اليها أيضا مع قسمي
فقد العدالة فقد الضبط
مرة وفقد العاضد
أخرى حصل ذلك

بل وان ضمنت اليها) أى الى أقسام فقد الاتصال أى الى كل قسم منها اجتماع الشذوذ والعلة بان تأخذ
الارسال أو الانقطاع أو العضل مع الشذوذ والعلة فانه يحصل ثلاث صور أيضا فهذا قسم رابع تحصل منه
ثلاث صور خارج عن المدعى (قوله بالنظر الى مامر) معطوف بواو مقدرة على قوله ستة وثلاثون أى
تحت ستة وثلاثون بالنظر الى قوله لانك اذا ضمنت الخ وتحت أربعة وثلاثون بالنظر الى مامر من عدد
أقسام فقد الاتصال ثلاثة وقسمي فقد العدالة اثنين أيضا ومنافيات الاربع الباقية التى هى فقد الضبط
والشذوذ والعلة وفقد العاضد فهذه المنافيات التسع التى عبر عنها بقوله مامران نظرا الى هذا التعليل الذى
علل به الاربعه والثمانين وهى المطابقة لما قاله شيخ الاسلام فهو الصواب فى النقل عنه من حيث العدد
والعلة (قوله لانك اذا ضمنت الى كل اثنين من التسعة كل واحد مما بعدهما بلغ ذلك) أى الاربعه والثمانين
وبيانه أن تأخذ المرسل والمنقطع مع كل واحد من السبعة بعدهما ثم تأخذ المرسل والمعضل مع كل واحد من
الستة بعدهما ثم تأخذ المرسل والضعيف مع كل من الخمسة بعدهما ثم تأخذ المرسل والمجهول مع كل من
الاربعه بعدهما ثم تأخذ المرسل وفقد الضبط مع كل من الثلاثة بعدهما ثم تأخذ المرسل والشذوذ مع كل من
الاثنين بعدهما ثم تأخذ المرسل والعلة مع الذى بعدهما فجمله الصور التى ابتدئ فيها بلفظ المرسل ثمانية
وعشرون ثم تأخذ المنقطع والمعضل مع كل واحد من الستة بعدهما ثم تأخذ المنقطع والضعيف مع كل واحد
من الخمسة بعدهما ثم تأخذ المنقطع والمجهول مع كل واحد من الاربعه بعدهما ثم تأخذ المنقطع وفقد الضبط
مع كل واحد من الثلاثة بعدهما ثم تأخذ المنقطع والشذوذ مع الواحد الاخير وهو فقد العاضد فجمله الصور
التي ابتدئ فيها بالمنقطع احدى وعشرون صور ثم تأخذ المعضل والضعيف مع كل واحد من الخمسة بعدهما
ثم تأخذ المعضل والمجهول مع كل من الاربعه التى بعدهما ثم تأخذ المعضل وفقد الضبط مع كل من الثلاثة التى
بعدها ثم تأخذ المعضل والشذوذ مع كل من الاثنين بعدهما ثم تأخذ المعضل والعلة مع واحد بعدهما فجمله
الصور التى ابتدئ فيها بالمعضل خمس عشرة صورة ثم تأخذ الضعيف والمجهول مع كل من الاربعه بعدهما
تأخذ الضعيف والشذوذ مع الاثنين اللذين بعدهما ثم تأخذ الضعيف والعلة مع واحد بعدهما فجمله الصور التى
ابتدى فيها بالضعيف عشرة ثم تأخذ المجهول وفقد الضبط مع كل من الثلاثة بعدهما ثم تأخذ المجهول
والشذوذ مع كل من الاثنين بعدهما ثم تأخذ المجهول والعلة مع واحد بعدهما فجمله الصور التى ابتدئ فيها
بالمجهول ستة ثم تأخذ فقد الضبط والشذوذ مع الاثنين اللذين بعدهما ثم تأخذ فقد الضبط والعلة مع الذى
بعدها فجمله الصور التى ابتدئ فيها بفقد الضبط ثلاثة يبقى صورة واحدة هى الشذوذ والعلة مع عدم
العاضد فاجعت الحاصل بلع أربعة وثمانين (قوله لانك اذا ضمنت الى كل ثلاثة من التسعة كل واحد
مما بعدهما بلغ ذلك) أى مائة وستة وعشرين الخ وبيانه أن تأخذ الاول والثاني والثالث والرابع
كل واحد مما بقى من التسعة ثم تسقط الثالث وتأخذ الاول والثاني مع الرابع وتضمها الى كل واحد مما
بقى من التسعة ثم تسقط الرابع وتأخذ الاول والثاني مع الخامس وتضمها الى كل واحد مما بقى من التسعة
ثم تسقط الخامس وتأخذ الاول والثاني والسادس وتضمها الى كل واحد مما بقى من التسعة ثم تسقط
السادس وتأخذ الاول والثاني والسابع وتضمها الى كل واحد مما بقى من التسعة ثم تسقط السابع وتأخذ
الاول والثاني والثامن وتضمها الى التاسع فهذه احدى وعشرون صورة ثم تأخذ الاول والثاني والثالث
وتضمها الكل واحدا بعدهما ثم الاول والثالث والخامس وتضمها الكل واحدا بعدهما ثم الاول والثالث
والسادس وتضمها الكل واحدا بعدهما ثم الاول والثالث والسابع وتضمها الكل واحدا بعدهما ثم الاول
والثالث والثامن وتضمها لما بعدهما فهذه خمس عشرة صورة ثم تأخذ الاول والرابع والخامس وتضمها الكل

بل وان ضمنت اليها
أيضا اجتماع الشذوذ
والعلة حصل ثلاثة أخرى
بالنظر الى مامر أربعة
وثمانون لانك اذا
ضمنت الى كل اثنين
من التسعة كل واحد
مما بعدهما بلغ ذلك

ثم تم هذا العمل على هذا الذي ابتدأته كفاقد الشرط المأني به كما تمت الاول ثم عد وهكذا الى أن ينتهي عمالك وشار ابن الصلاح الى كثرة الاقسام جدا بالنظر الى أنه يدخل تحت قاعد كل من السنة أقسام كفاقد العدالة يدخل تحته الضعيف بكنبر اوييه أو بتهمة أو فسقه أو ببدعته أو بجهالة عينه أو بجهالة حاله وذلك مع كثرة التعب فيه قليل الفائدة كما قال شيخنا يعني الحافظ ابن حجر كغيره ثم أطال في بيان ذلك بما اتقده عليه في نقضه بما لا تحتمله هذه العجالة (فائدة) حيث قال أهل الحديث هذا حديث صحيح أو هذا حديث ضعيف فرادهم فيما ظهر لهم أو عملا نظاهر الاسناد لا القطع بصحته أو ضعفه في نفس الامر لجواز الخطأ والنسيان على الثقة والضبط والصدق على غيره هذا هو الصحيح الذي عليه أكثر أهل العلم خلافا لمن قال ان خبر الواحد

أي و بعد انتهائك حالة كونك مبتدئا منه وقوله ارجع لشرط أي فقدته أي كما فعلت في فاقد اثنين أي فانك تأخذ أولا المرسل الذي هو الاول مع كل واحد ما بعده الى ان ينتهي ثم ترجع فتأخذ المنقطع وقوله فهذا قسم أي فرجوعك قسم سوى الاقسام السابقة أي السابقة في أعمالك لا السابقة في كلام الشارح وقوله ثم زد عليه فاقد شرط أي لانك تأخذ المنقطع مع كل واحد ما بعده ولا تأخذه مع المرسل لثلاث تكرير (قوله ثم تم هذا العمل) اشارة الى انك اذا فرغت من القسم الثاني الذي هو الاخذ من فاقد الشرط الثاني تنتقل للقسم الثالث الذي هو أخذك من الثالث الذي هو المعضل أي فتأخذ المعضل مع كل واحد ما بعده الى الآخر ثم تنتقل للرابع الذي هو الضعيف مع كل واحد ما بعده وهكذا (قوله ثم عد) أي فتأخذ من الثالث الى الآخر وقوله وهكذا أي بأن تأخذ من الرابع على حسب ما حل به المصنف * ايضاح ذلك انك اذا ابتدأت بالمرسل الذي هو أول الاقسام وأخذته مع الثمانية بعده فأتى كذا ابتدئ * بالمنقطع وأخذته مع السبعة بعده وأتى كذا ابتدئ * بالمعضل وأخذته مع الستة بعده وأتى كذا ابتدئ * بالضعيف وأخذته مع الخمسة بعده وأتى كذا ابتدئ * بالمجهول وأخذته مع الاربعة بعده وهكذا الى أن تتم الاقسام (قوله جدا) أي نهاية ومبالغة قاله في المصباح أي كثرة جد (قوله أو بتهمة) أي بالكذب وقوله أو بفسقه أي بغير بدعته فهذه ستة تدخل تحت فقد العدالة وفقد الاتصال يدخل تحته ثلاثة وفقد بقية الاربعة يدخل تحته أربعة فبالجمله ثلاثة عشر فلو اعتبرنا هذا الزاد الاقسام جدا وعلى هذا فيوجد لنا مركب من عشرة ومن احدى عشر ومن اثني عشر ومن ثلاثة عشر (قوله قليل الفائدة) أي عديم الفائدة أو أنها تشجيد الذهن وهي قليلة لانها لا ترجع لثمرة في الفن ولا يرد أن فائدته تخصيص كل قسم منها بلقب اذ لم يلقب منها الا المرسل والمنقطع والمعضل والمعلل والنشاذ والمضطرب والمقلوب والموضوع والمنسك (قوله ثم أطال) هو من كلام هذا الشارح والضمير لشيخ الاسلام فهو معطوف على قوله فقال الذي بعد قوله هذا وقوله بما اتقده متعلق ببيان وقوله بما لا تحتمله متعلق بانتقاده وابطال (قوله فائدة) حاصل هذه الفائدة أن ما أخرججه الشيخان أو أحدهما هل هو مقطوع بصحته أو منلوها وأما ما أخرججه غيرهما فهو مظنون الصحة وتقدم مضمونها (قوله فرادهم فيما ظهر لهم الخ) فقوله لا القطع بالرفع معطوف على محل فيما ظهر وسكت عن الحسن اما لشمول الصحيح له بان يراد به المقبول أولا انه يعرف بالمقايضة اه من شرح الالفية لشيخ الاسلام (قوله في نفس الامر) أي في نفس ذلك الشيء فاذا قلت هذا الشيء ثابت في نفس الامر فالمراد في نفسه بقطع النظر عن اعتبار المعتبر وفرض الفارض وهو أعم من الوجود في خارج الاعيان عموما مطلقا فكل موجود في خارج الاعيان فهو موجود في نفس الامر كالباري عز وجل فانه موجود في خارج الاعيان بمعنى تمكن رؤيته فليست بمستحيلة ولبس كل موجود في نفس الامر موجودا في خارج الاعيان كالأحوال عند مشيئتها وكالامور الاعتبارية تمثل الامكان والحدوث فلها ثبوت في نفسها اي بقطع النظر عن اعتبار المعتبر وفرض الفارض وليس لها وجود في خارج الاعيان لانها لا تمكن رؤيتها بل رؤيتها في نفسها مستحيلة لان علة الرؤية الوجود على ما هو معلوم بين الوجود في الذهن وكل موجود في الخارج ونفس الامر عموم وخصوص من وجه تجتمع في نحو زيد الذي نعلمه وينفرد الوجود الخارج والوجود في نفس الامر عن الوجود في الذهن في صفات المولى الوجودية التي لم تطلع عليها بحيث تتصوره في الجافو وينفرد الوجود في الذهن عنهما في تصورك ايمان أبي جهل فإيمانه له وجود في الذهن بذلك الاعتبار وليس له وجود فيها اه من حاشية العلامة العسوي على شرح الالفية لشيخ الاسلام (قوله هذا هو الصحيح أي وحينئذ فيفيد خبر الواحد لنا لاعمالا خلافا لمن قال ان خبر الواحد يفيد العلم بقوله خلافا لـ الخ مقال لهذا المقدر وهذا الخلاف في خبر الواحد الشامل للمشهور والعزير والغريب فيخرج عنه المنواتر فقط

فانه مقطوع بصحته وافادته العلم اتفاقا وكذا ما احتج بالقرائن كما سبق موضعا (قوله يوجب العلم الظاهر) وعلى هذا القول يجب العمل به في سائر الامور الدينية كالاخبار بدخول وقت الصلاة وتنجس الماء لانه صلى الله عليه وسلم كان يبعث الآحاد الى القبائل والنواحي لتبليغ الاحكام فلولا انه يجب العمل بخبرهم لم يكن لبعثهم فائدة اهـ من شرح جمع الجوامع للمحلى قال في متن المنهج ولو اخبره بتنجسه عدل رواية مينا للسبب او فقيها موافقا اعتمد اهـ (قوله على تمكن الاسناد من شروط الصحة) ونعسر الاطلاع على ارتقاء جميع رجال ترجمة واحدة (الخ) الاسناد بمعنى السند وقوله من شروط الصحة الاضافة للاستغراق لا للجنس وقوله ويعسر الاطلاع وجه العسر انك تسبر جميع الصحابة وترجع ابن عمر عليهم في صفات الكمال من الضبط والعدالة والاتصال وعدم العلة والشذوذ ثم تسبر جميع من أخذ عن ابن عمر من نافع وغيره وترجع نافع على غيره لكونه حاز أعلى تلك الصفات تحقيقا ثم تسبر جميع من أخذ عن نافع من مالك وغيره وترجع مالك كالمأذ كرو هذا متعسر كما قال الشارح بل مستحيل مادة كما عبر به البقاعي وان لم يرد ترجيح ابن عمر على سائر الصحابة فيما ذكر مع تفضيل الأئمة الاربعة عليه ويمكن أن يقال ان هذا التفضيل من حيث كثرة ملازمته صلى الله عليه وسلم وكثرة ممارسة حديثه وأفاد السيوطي انه لا يسلم العسر ولا الاسنحة العادية فقال وليس الخوض بمتنع لان الرواه ضبطوا وعرفت أحوالهم وتفاوت مراتبهم فامكن الاطلاع عليهم والترجيح بينهم اهـ عدوى فقول الشارح ويعسر هو المقصود بالعله ومأقبلة من قوله لان تفاوت ذكر توطئة للعلة المقصودة (قوله ترجمة) كقولك لماك عن نافع الخ أى فانها ترجمة لما جاء من - منها من الاحاديث وقوله الى أعلى متعلق بارتقاء وصفات الكمال هي الاتصال والعدالة والضبط وعدم الشذوذ وعدم العلة وقوله من سائر الوجوه متعلق بأعلى وأراد بالوجوه ماذ كرم من الاتصال الخ (قوله على ان جماعة من أئمة الحديث ما نحو غيره ذلك) على للاستدراك على قوله ولا يطلق على اسناد معين الخ وكان الظاهر أن يقول وذهب قوم الى عدم الامسالك والعمرة المشددة والم ادا لشدة هنا تعبير بكثرة التفتيش نحو المترتب عليه اللوم الحاصل لهم فذلك غيبي يشبه التعب بالشدة بجماع الكراهية واستعير اسم المشبه به للمشبه وهو المعاره صرح به نصوصنا من شرح وأما قوله قال الحاكم فهو دليل لما قبله (قوله فاضطرت أقوالهم) أى اختلفت لابعنى احتلت وجلة الاقوال التي قدمها الشارح أربعة وقوله بحسب اجتهادهم أى لا بحسب نقلهم

✽ المرفوع ✽

(قوله ولما فرغ من بيان الحكم على المتن والاسناد بانه صحيح أو حسن أو ضعيف أخفق في ان صفاتها فقال) هذا الكلام يقتضى أن "صحيح والحسن والضعيف ليست أوصافا والوصف انما هو مرفوع مع انها أوصاف أيضا كما يصح الوصف المرفوع وغيره يصح الوصف بالصحيح والحسن والضعيف الان يقال هذه أوصاف عامة وما شرع فيه أوصاف خاصة فلما فرغ من ذكر الاوصاف العامة المتن والسند أخفق في ذكر الاوصاف الخاصة باحدهما قال الطوخى فان المنصل والوصول من صفات الاسناد والمقطوع من أوصاف المتن فالكلام في هذه الأنواع كلها لا يخلو اما أن يكون صفة للاسناد أو المتن أو حكما على أحدهما فالاول كالعلق والمنقطع والمعضل والثاني كالرفوع والمقطوع والثالث الصحيح والحسن والضعيف فإذا وصفت الاسناد بصفة تخصه كان يقال مسقط. مثلام ينظر الى الحديث أصلا هل تارة يكون صحيحا وتارة يكون حسنا وتارة يكون ضعيفا وإذا وصفت الحديث بصفة تخصه كان يقال مرفوع لم ينظر الى السند أصلا بل سواء كان منقطعاً أم معضلاً أم غير ذلك اهـ وقد تقدم ذلك وقوله على المتن والاسناد فيه مسامحة بالنظر للاسناد لان الناظم لم يذكر الحكم للاسناد بالصحة والحسن والضعف وانما ذكر

يوجب العلم الظاهر نعم
ان أخرجه الشيخان
أو أحدهما فاختر
كثيرون كما حكاه
البقيني في محاسن
الاصطلاح ومنهم ابن
الصلاح رحمه الله الفطع
لصحته كما تقدم ولا
يطلق على اسناد معين
انه أصح الاسانيد
طالع على الصحيح لان
ما ثبت مراتب الصحيح
مستتب على تمكن
الاسناد من شروط
الصحة ويعسر الاطلاع
على ارتقاء جميع رجال
ترجمة واحدة الى أعلى
صفات الكمال من سائر
الوجوه قال الحاكم
لا يمكن أن يقطع الحكم
في أصح الاسانيد
بصحافي واحد قال
ابن الصلاح على ان
جماعة من أئمة الحديث
خاضوا غمرة ذلك
فاضطرت أقوالهم
بحسب اجتهادهم
فقل أصح الاسانيد
مالك عن نافع عن ابن
عمر وقيل غير ذلك كما
قدمنا ولما فرغ الناظم
من بيان الحكم على المتن
والاسناد بانه صحيح
أو حسن أو ضعيف

أو فعلا أو تقريراً أو وصفة
تصريحاً أو حكماً هو
(المرفوع) سواء اتصل
استاده أم لا فدخل فيه
المتصل والمرسل والمنقطع
والمعضل والمعلق دون
الموقوف والمقطوع
هذا هو المشهور وقال
الخطيب هو ما أخبر فيه
الصحابي عن قول
الرسول ﷺ أو فعله
فعليه لا تدخل مراسيل
التابعين فمن بعدهم
لكن قال الحافظ ابن
حجر الظاهر أن كلام
الخطيب خرج مخرج
الغالب من أن ما يضاف
إلى النبي صلى الله عليه
وسلم إنما يضيفه
الصحابي قال ابن الصلاح
ومن جعل من أهل
الحديث المرفوع في
مقابلة المرسل أي كان
يقول في حديث رفعه
فلان وأرسله فلان فقد
عنى بالمرفوع المتصل
أي بالنبي ﷺ فهو
مرفوع مخصوص لما مر
أن المرفوع أعم من
المتصل وغيره قال شيخ
الاسلام على أن بعضهم
جری على هذا فقيد
المرفوع بالاتصال (وما)
أضيف (لتابع) قولا
أو فعلا (هو المقتوع)
حيث خلا ذلك عن
قرينة الرفع والوقف وكالتابعي من دونه قاله الحافظ ابن حجر (فائدة) قال ابن الصلاح جمع المقتوع

الشارح في الفائدة الأولى حيث قال رأوا الحكم للإسناد بالصحة الخ (قوله أخذني بيان صفاتهم) أي
إلى التوزيع فالمرفوع والمسند والموقوف والمقطوع والمرسل والمعضل من أوصاف المتن والمتصل
والموصول والتوصل من أوصاف الإسنادية ضحك لك ذلك من كلام الشارح اه عدوى وفيه تأمل يعلم من
عبارة الطوخي ثم تسميتها أوصافاً لما هو باعتبار الأصل وقد صارت أسماء بعد فلا اعتراض عليه (قوله
وما أضيف) اعلم أن الناظم ذكر أولاً المرفوع لأنه المقصود من هذا العلم وهو أيضاً أعم من المسند ولا بد
من معرفة العام قبل معرفة الخاص وثني بالمسند لأنه جمع الإسناد والتمتيز ثم ثلث بالمتصل لأنه معرفة الطريق
ولم يبق إلا معرفة المتن خاصة على المركب منه ومن الطريق وقد خالف ابن الصلاح فإنه ذكر
المسند أولاً لأنه جمع بين الطريق والغلبة وهي المتن فكان الاهتمام به أشد ثم قدم المتصل على المرفوع
لأن معرفة الطريق قبل ما جعل الطريق لاجله ثم ذكر المرفوع لأنه الأصل ومناسبة تقديم المرفوع على
المقطوع واضحة اه طوخي في حاشيته على شيخ الاسلام وسمى مرفوعاً لارتفاع رتبته بإضافته إلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولذا قدمه على غيره (قوله قوله الآن) تأكيدياً لفهم من قوله منا (قوله قولا
أو فعلا) بأن بقول قال النبي صلى الله عليه وسلم كذا أو فعل كذا وقوله أو تقريراً كقولك أكل الضب
على مائدة النبي صلى الله عليه وسلم وذلك أنه أتى بالضب على مائدة فلم يأكل منه وكان خالد بن الوليد
رضي الله عنه يأكل معه فقال أهو حرام يا رسول الله فقال لا ولكنه لم يكن يرض قومي فأجدي أعافه
فجره نال من على القصعة وأكله والنبي صلى الله عليه وسلم ينظر إليه لكن ذكر هذه الواقعة فيه الرفع لقوله
* وقوله أو وصفة أي كأن يقال كان النبي صلى الله عليه وسلم أبيض اللون أو كحلر بعة ونحو ذلك
وقوله أو حكماً كقول الصحابي أمرنا أن نهينا أو أوجب أو حرم أو رخص لنا لظهور أن فاعلها النبي ﷺ
(قوله فدخل فيه المتصل) فيه ننظر لأنه من صفات السند ويدخل فيه قول المصنفين قال رسول الله ﷺ
(قوله دون الموقوف) وهو قول الصحابي أو فعله مما للرائي فيه مجال وقوله والمقطوع وهو قول السابغى أو
فعله كذلك (قوله هذا هو المشهور) أي هذا القول وهو أنه كل ما أضيف إليه صلى الله عليه وسلم (قوله
وقال الخطيب) قال شيخ الاسلام هو الحافظ أبو بكر أحمد بن علي (قوله لا تدخل مراسيل التابعين فمن
بعدهم) أي فإن كلامها لا يسمى مرفوعاً على هذا القول (قوله فقد عني بالمرفوع المتصل) أي لم يعن مطلق
مرفوع بل مرفوع مخصوص أي المتصل بالنبي ﷺ وفيه أن المرسل أيضاً متصل بالنبي صلى الله عليه
وسلم ويحجبان في العبارة أضماراً أي المتصل سنده بالمصطفى أي بأن ذكر التابعي الصحابي وقوله فهو مرفوع
مخصوص أي مرفوع مخصوص أو ذور مرفوع مخصوص (قوله لما مر) تعليلاً للتقييد بمخصوص (قوله فقد
المرفوع بالاتصال) أي لا يسمى مرفوعاً إلا إذا كان متصلاً أي متصلاً بسنده واعلم أن في قوله المرفوع
مجارى الأول أي ما يصير مرفوعاً إذا لوصف بالرفع بعد تحقيق الاتصال ووجوده وقوله بالاتصال أي بذي
الاتصال وهو المتصل

* المقتوع *

(قوله وما أضيف لتابع قولا أو فعلا الخ) قال الزركشي في النكت ادنال المقتوع في أنواع الحديث فيه
نماح كبر فان أقوال التابعين ومذاهبهم لا مدخل لها في الحديث فكيف تكون نوعاً منه قال نعم يجب هنا
ما في الموقوف من أنه إذا كان ذلك لا مجال للاجتهاد فيه يكون في حكم المرفوع وبه صرح ابن العربي
وادعى أنه مذهب مالك (قوله حيث خلا ذلك عن قرينة الرفع والوقف) أما إذا وجدت فيه قرينة الرفع
فهو مرفوع حكماً وإذا وجدت فيه قرينة الوقف يكون موقوفاً صدر عن اجتهاد منه بخلاف ما إذا لم تصدر
عن اجتهاد فإنه لا يكون إلا من النبي صلى الله عليه وسلم (قوله كالتابعي من دونه) قال ابن حجر ومن

المقاطيع والمقاطع وبهما عبر الخطيب قال ووجعت التعبير بالمقطوع عن المنقطع في كلام الشافعي والطبراني وغيرهما قال العراقي
ووجدته أيضا في كلام الجبدي والدارقطني وأما البردعي فجعل المنقطع هو قول التابعي (والمسند) بفتح النون يقال لكتاب جمع فيه
ما أسنده الصحابة أي روه وللإسناد كسند الشهاب ومسند الفردوس (٣٧) أي إسناد حديثهما وللحديث الآتي

تعريفه هو المراد وفيه
ثلاثة أقوال أحدها
قول الحاكم أبي عبد
الله هو (المصلح الإسناد)
من * رآه حتى
المصطفى (كحديث
مالك عن نافع عن ابن
عمر عنه عليه السلام فهذا
سند متصل (و) الحال
أنه (لم يبين) أي لم ينقطع
من بأن إذا بعد ومعنى
بعد انقطع ورجح هذا
القول الحافظ ابن حجر
وغيره وقال ابن عبد البر
المسند المرفوع فهما
مترادفان عنده قال في
شرح النخبة ويلزم
عليه أن يصدق على
المرسل والمعضل
المنقطع إذا كان مرفوعا
ولا قاله هو قال الخطيب
هو عند أهل الحديث
ما اتصل أسنده من
رواه إلى منتهاه قال
العراقي ومقتضاه
دخول المقطوع
والموقوف وهو قول
الناسي فمن بعده وكلام
أهل الحديث ياباه قال
ابن الصلاح وأكثر

دون التابعين من أتباع التابعين فمن بعدهم يدخل في التسمية بالمقطوع (قوله المقاطيع) قدمه على مقاطع
مع خفته نظرا إلى أنه الأصل لاستيفائه جميع حروف الكلمة في الجمع (قوله قال ووجدت التعبير بالمقطوع)
ضمير قال يرجع لابن الصلاح أي وقال ابن الصلاح الخ كما يعلم من شرح الألفية (قوله وأما البردعي) قال
شيخ الإسلام هو الحافظ أبو بكر أحمد بن هرون البردجي البردعي بدال مهملة على الاكثر نسبة إلى بردعة
بلدة من أقصى بلاد آذر بيجان وآذر بيجان بفتح الهمزة بمدودة والذال المعجمة وسكون الراء وكسر
الموحدة بعدها تحتية ساكنة ثم جيم مخففة آخره نون هكذا ضبطه القسطلاني في لطائف الاشارات

المسند

(قوله ما أسنده الصحابة) أي جنس الصحابة ولو واحدا كسند أبي بكر ومسند عمر ومائة ثمان ونحو
ذلك وقوله أي روه أي وليس المراد ذكره ومسند ذلك كسند الإمام أحمد بن حنبل فإنه جمع فيه ما أسنده
الصحابة مفردا كل صحابي به ويذكر فيها الاماكن الروية عنه كقوله سند أبي بكر وسند عمر
الخ (قوله الإسناد) هو معطوف على للكتاب أي وللكتاب الذي احتوى على اسناد أي سنا الاحاديث
وقوله كسند الشهاب كل من المسند والشهاب للقاضي أبي عبد الله شمد بن سلامة القضاعي فالشهاب اسم
كتاب له وقوله كسند الفردوس كسند أبي الدرداء وهو الامام المحدث الحافظ ومسند الفردوس لابن الديلمي
كان يجمع أسانيد كتاب الفردوس لوالده ورتبه ترتيبا عجيبا فسند به معنى اسناد أي اسناد الشهاب فهو
على حذف منافع أي مسند احاديث الشهاب أي ككتاب فيه اسناد احاديث الشهاب خاصة أن الشهاب
كتاب للقضاعي ذكر فيه احاديث غير مسندة ثم ألف كتابا ذكر فيه أسانيد احاديث الشهاب وسماه مسند
الشهاب وكذا مسند الفردوس كل منهما كتاب كافي الذي قبله لكن هنا الفردوس للديلمي والمسند لوالده
فيقال فيه ما قيل في الذي قبله (قوله وفيه ثلاثة أقوال) أي في تعريفه (قوله فهذا سند متصل) أي هذا
الذكر من احاديث مالك أي كل واحد منها (قوله والحال أنه لم يبين) هذه حال مؤكدة لفهمها بمقابلها
(قوله إذا كان مرفوعا) أي إذا كان ما ذكر أي بعض ما ذكر وهو المعضل والمنقطع مرفوعا ولا يرجع للمرسل
لانه مرفوع تابعي فلا فائدة في القيد بالنسبة له (قوله وهو قول التابعي فمن بعده) ضمير هو يرجع للمقطوع
وكان الاولى أن يؤخره عن الموقوف ليرجع الضمير إلى أقرب مذكور أو يسقط الموقوف كما أسقطه شيخ
الإسلام ولا يصح أن يقال أراد بالموقوف المعنى اللغوي الشامل للصحابي ومن بعده لانه لو أراد ذلك لاسقط
المسلوع (قوله قال ابن الصلاح الخ) هو في قوة الاسند ركا على ما قبله فيكون فيه تفصيل من جهة كثرة
الاستعمال وقلته (قوله دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم) أي فإن الاكثر فيما جاء عن الصحابة استعمال
الموقوف وفيما جاء عن التابعين فمن بعدهم استعمال المقطوع ويقل فيها استعمال المسند (قوله إلى منتهاه)
خفي أن المنتهى محل الانتهاء وهو ما البسي عليه السلام أو غيره والغاية خارجة والمراد اتصال السند بظاهرها
ودخل ما فيه انقطاع خفي كعنة المدلس والمعاصر الذي لم يثبت له في لاطاق من حرج المسانيد على ذلك
وقوله من رآه به متعلق باتصل والمراد برآه مخرجه بالبخاري (قوله لحظ الفرق الخ) انما يتم هذا لو كان
المصلح اسم للثلاث وقوله ينظر فيه إلى الخالين أما مراعاة الحالة الاولى فظاهرة من الاحتفاظ بذلك تقول أسندت

ما يستعمل المسند فيما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دون ما جاء عن الصحابة وعيهم فالشيخ الإسلام والنازل بقول الحاكم لحظ الفرق
بينه وبين المصلح والمرفوع من حيث أن المرفوع ينظر فيه إلى حال المتن دون الاسناد من أنه متصل أو لا والمصلح ينظر فيه إلى حال الاسناد
دون المتن من أنه مرفوع أو لا والمسند ينظر فيه إلى الخالين معا

فيجمع شرطي الاتصال والرفع فيكون بينه وبين كل من المرفوع والمتصل عموم وخصوص مطلق فشكل مسند مرفوع ومتصل ولا عكس والحاصل أنه جعل المسند من صفاتها معا وأن ابن عبد البر جعله من صفات المتن فإذا قيل هذا حديث مسند علمنا أنه مضاف للنبي ﷺ ثم قد يكون

(٣٨)

الحديث فالحديث مسند أو ما مرعاة الثانية فن حيث أنه يقال في اللغة كما في المصباح أسندت الحديث إلى قائله رفعته إليه بذلك قائله اهـ والمتبادر جميع ناقلية فأقادمرةعاة الاتصال ورجح هذا بأن المسند في القولين الأولين يكون مراداً لغيره والاصل عدم الترادف وأن كل اسم من هذه الأسماء يخص نوعاً من الأنواع وقوله من أنه متصل أولاً هذا بيان لحال الاسناد وقوله من أنه مرفوع أولاً بيان المتن (قوله فيجمع شرطي الاتصال والرفع) الضمير في يجمع راجع للمسند وإضافة شرطي إلى ما بعده للبيان أي فيجمع المسند الشرطين اللذين هما الاتصال والرفع (قوله فكل مسند مرفوع ومتصل) فيه شيء لما تقدم من أن المتصل اسم للمسند لا الحديث (قوله والحاصل أنه) أي الحاكم وهذا الحاصل يتعلق بالأقوال الثلاثة وقوله من صفاتها أي مرتباً من صفاتها (قوله لكن لحظ فيه صفة الاسناد) أي السند أي جعلها المقصود بالذات وألغى النظر عن اعتبار المتن

﴿ المتصل ﴾

(قوله بسمع كل راو الخ) قال الدمياطي في شرحه لهذا المتن فيه تقديم وتأخير وحذف والتقدير والحديث الذي يتصل اسناده بسمع كل راو من رواه بان كان كل منهم قد سمعه من فوقه حتى انتهى للصطفي ﷺ فهو الحديث المتصل انتهى بحروفه فبسمع بقرأ بالباء الموحدة الجارة للمصدر المضاف إلى فاعله المحذوف مفعوله والتقدير بان يسمع كل راو الحديث من فوقه فقول الشارح من فوقه على تقدير من الجارة قبل من بفتح الميم الموصولة أي من الراوي الذي فوقه والباء في بسمع يصح أن تكون للسببية أو للبعية أو للتصوير وعلى كل منها يكون احتراز عن اتصال السند بغير السماع كاتصاله بالاجازة كان يقول أجازني فلان قال أجازني فلان وهكذا إلى آخر السند فلا يسمى الحديث المروي كذلك متصلاً (قوله سواء كان اتصاله للصطفي أو لصحابي الخ) قال الدمياطي في شرحه ﴿ تنبيه ﴾ دخل في المتصل المرفوع كمالك عن ابن شهاب عن سالم عن عبد الله عن أبيه عن رسول الله ﷺ والموقوف كمالك عن نافع عن ابن عمر وخرج بقيد الاتصال المرسل والمنقطع والمعلق ومعنع المدلس قبل تعيين سماعه اهـ بحروفه (قوله بالفك والهمز) أي بالفك أولاً بان ينطق بواو ساكنة بعد الميم المضمومة وقوله والهمز أي ثانياً بان تبدل الواو همزة ساكنة بعد الميم وقوله كما قلها أي هذه اللغة المشتملة على الفك أولاً والهمز ثانياً فهي لغة واحدة منطوق فيها بالهمز وأما الفك من غير همز فليس بلغة (قوله وأبو الزهري أو إلى مالك) أنت خير بان مالك تابعي على الصحيح فالجواب أن المقطوع لا يختص بقول التابعي بل مثله قول تابعي التابعي (قوله يقع على الموقوف والمرفوع) أي على سندهما فهو على حذف مضاف

﴿ القسم الثامن من أقسام الحديث المسلسل ﴾

(قوله مسلسل من الأحاديث) قال في شرح النخبة وهو من صفات الاسناد اهـ فعلى هذا وصف الحديث باعتبار سنده (قوله من فضيلته الخ) فيه أنه سيقول ولكن قلما يسلم من ضعف وزيادة الضبط تنافي الضعف وجوابه كما أفاده السخاوي أن هذا فضيلة بحسب الأصل لأنه قد انعكس الأمر (قوله دلالة على اتصال السماع) أي كقول كل منهم حدثنا فلان وكلمة المسلسل باطعام التمر أو بالتشبيك أو بالأخذ بالحمية أو بالقسم إلى غير ذلك (قوله وعدم التدليس) من عطف اللازم (قوله ما يسلم المسلسل من ضعف)

لحظ فيه صفة الاسناد فإذا قيل هذا مسند علمنا أنه متصل الاسناد ثم قد يكون مرفوعاً وموقوفاً إلى غير ذلك (وما بسمع كل راو) من فوقه (يتصل * اسناده) إلى منتهاه سواء كان اتصاله (لصطفي) أو لصحابي موقوفاً عليه (فالتصل) ويقال له أيضاً الموصول والمؤتصل بالفك والهمزة كما نقلها البيهقي عن الشافعي * وأما أقوال التابعين إذا اتصلت الأسانيد إليهم فلا يسمونها متصلة قال العراقي في حالة الإطلاق أما مع التقييد فخانز واقع في كلامهم كقولهم هذا متصل إلى سعيد بن المسيب أو إلى الزهري أو إلى مالك وقد علمت مما قررنا أن للصطفي متعلق بمحذوف هو كان وإن قوله يتصل اسناده متعلقه محذوف لأقوله للصطفي لان

مطلق المتصل كما قال ابن الصلاح وغيره يفع على المرفوع والموقوف

(مسلسل) من الأحاديث قال ابن الصلاح من فضيلته اشتباهه على مزيد الضبط من الرواة قال وخير المسلسلات ما كان فيه دلالة على اتصال السماع وعدم التدليس ولكن قلما يسلم المسلسل من ضعف

ما يصح من أى وقت سلامته من ضعف (قوله يحصل في وصفه) ككونه بالقراء أو الحفاظ أو الألباء أو المكان أو الزمان قال السخاوى كسلسل المشابة فتنه في صحيح مسلم والطريق بالتسلسل فيها مقال اه (قوله لاني أصل الحديث) لان أصل الحديث قديكون صحيحا (قوله رسمه باعتبار الرواة) هو ما أشار له بقوله ماعلى وصف أتى برواته أى فاشترك فيه رواته وفيه حذف الواو مع ما عطف أى وباعتبار الاسانيد وهو ما أشار اليه بعد بقوله ما توارده فيه رواته على وصف سند فهو بالاعتبار المذكور من عطف المغاير والمراد بوصف سند وصف التحمل كما سيأتى (قوله على وصف) أى وصف للرواة سواء كان ذلك الوصف قوليا أو فعليا أو على وصف السند أى التحمل (قوله بالدرج) المراد بالدرج اسكان الهمزة الثانية وابدالها ألفا (قوله بل مماثل لحالهم القولى) قديقال انه من أفراده لان الحال هو الصفة لان قوله انى أحبك حال قولى أى وصف وكذا قراءة كل واحد منهم سورة الصف على تلميذه حال قولى أى وصف والقولى من نسبة الجزئى الى كليه الذى هو قول (قوله بقوله انى أحبك الخ) قال الطوخى ظاهر هذا بل صريحه أن الشيخ الراوى هذا الحديث يقول لمخاطبه انى أحبك فقل في دبر الخ هكذا قال عليه الصلاة والسلام لمعاذ وهو ظاهر في نفسه من تفسير المسلسل وفي شرح الناظم ما يقتضى أنه لم يسلسل بهذا اللفظ فانه قال عقب الحديث فقد تسلسل لنا بقول كل من رواته وأنا أحبك فقل الخ اه فافاد أن ما أشبه انى أحبك مثله بل انه لم يرد الابلظ وأنا أحبك أى فالحال القولى انى أحبك فقل فيكون الحديث في الحقيقة الذى وقع التسلسل فيه في دبر كل صلاة الخ (قوله فانه مسلسل بقول كل من الرواة انى أحبك فقل) أى ان النبي ﷺ قال يا معاذ انى أحبك فقل ومعاذ يقول لمن روى عنه وأنا أحبك فقل ثم من روى عن هذا الراوى يقول لتلميذه قال لى شيخى وأنا أحبك فقل وهكذا الى أن يتم السند من جهة النزول فيذكر الحديث بسنده أولا من جهة الصعود على العادة في الرواية بلا تسلسل ثم يذكر السلسلة على جهة النزول وكذا حديث سورة الصف فانه يذكر أولا بسنده على جهة الصعود ثم يذكر سلسلته على جهة النزول وقد تذكر السلسلة في القول مع ذكر السند على جهة الصعود من غير احتياج الى النزول كما في الحديث المسلسل بالقسم وهو أن النبي ﷺ قال بالله العظيم لقد حدثني جبريل عليه السلام وقال بالله العظيم لقد حدثني ميكائيل عليه السلام وقال بالله العظيم لقد حدثني اسرافيل عليه السلام وقال قال الله تبارك وتعالى يا اسرافيل بعزتي وجلالى وجودى وكرمى من قرأ بسم الله الرحمن الرحيم متصلة نفاحه الكتاب مرة واحدة اشهدوا على أنى قد غفرت له وقبلت منه الحسنات وتجاوزت عنه السيئات ولا أحرق لسانه في النار وأجيره من عذاب الفبر وعذاب البار وعذاب القيامة والفرع الاكبر ويلقانى قبل الانبياء والاولياء أجمعين قال السخاوى هذا الحديث باطل متناوئ تسلسلا وقد أثبتته أهل الكشف وأجاب بعضهم عن أسباب بطلانه اه من رساله الشيخ محمد بن احمد عقيلة المكي وقد تذكر السلسلة في الفعل على جهة النزول بعد ذكر الحديث بسنده أولا على جهة الصعود كالمسلسل بقبض اللحية وقد تكون السلسلة في الفعل مذكورة بالقول في سند الحديث على جهة الصعود من غير احتياج الى ذكرها من جهة النزول كما في الحديث المسلسل بالشبيك والحاصل أنه ان أمكن أن تذكر السلسلة مع ذكر سند الحديث سواء كانت السلسلة بالقول أو بالفعل فذاك ولا احتياج الى ذكر السلسلة بعد على جهة النزول (قوله ومثله بالمسلسل بالقراء والحفاظ والمحمدين وبالفقهاء الخ) كأن يقول حدثنا بصحيح البخارى مثلا شيخنا فلان القارىء والحافظ والنقبة أو المحدث عن شيخه فلان القارىء في الاول والحافظ في الثانى وهكذا (قوله بالمحمدين) الذى في شيخ الاسلام والمحدثين فعل مراد هذا الشارح بالمحمدين من أتى بالتحميد ان قرئ اسم فاعل أو من اسمه محمدان قرئ اسم فمفعول والحديث المسلسل بالقسم هو

يحصل في وصفه لاني
أصل الحديث (قل) في
رسمه باعتبار الرواة هو
(ماعلى وصف أتى) به
رواه قوليا كان الوصف
(مثل أم والله أنبأني)
بالدرج (الفق) ثم يقول
الآخر مثل ذلك وهو
مقارب بل مماثل لحالهم
القولى الممثل بقوله صلى
الله عليه وسلم لمعاذ انى
أحبك فقل في دبر كل
صلاة اللهم أغنى على
ذكرك وشرك
وحسن عبادتك فانه
مسلسل بقول كل من
الرواة وأنا أحبك فقل
أو فعليا ومثله بالمسلسل
بالقراء والحفاظ
وبالمحمدين وبالفقهاء
والناظم مثل له بقوله
(كذلك قد حدثني قائما)
ثم بفعل الآخر مثل ذلك
وهو القيام (أو بعد ان
حدثني نبسا) بالف
الاطلاق فان القيام
والتبسم وصف فعلى

واما الحال الفعلى فمكقول ابى هريرة شريك يندى ابو القاسم عليه السلام وقال خلق الله الارض يوم السبت الحديث فانه مسلسل بشريك كل منهم يبدى من رواه عنه (٤٠) وقد يجتمع الحال القولى والفعلى كما فى حديث انس لا يجحد العباد حلالة

اذا قرأت الفاتحة فصل بسم الله الرحمن الرحيم بالحمد لله رب العالمين فى نفس واحد من غير قطع **(قوله راما)** الحال لفعلى فمكقول ابى هريرة شريك يندى ابو القاسم عليه السلام حين حدث اباه هريرة بهذا الحديث وضع يده فى يداى هريرة وأدخل أصابع يده فى أصابع يداى هريرة فكل من روى عن أبى هريرة يفعل معه أبوه هريرة هكذا بان يشبك يده وهكذا وكان المناسب أن يقول بدل وأما الخ ومن الحال الفعلى ما وقع لابي هريرة الخ كما عبر بذلك الدمياطى فى شرحه **(قوله خلق الله الارض يوم السبت)** أى وخلق فيها الجبال يوم الاحد وخلق الشجر يوم الاثنين وخلق الله المكروه يوم الثلاثاء وخلق النور يوم الاربعاء وبث فيها الدواب يوم الخميس وخلق آدم بعد العصر يوم الجمعة فى آخر الخلق فى آخر ساعة من ساعات الجمعة فيما بين العصر الى الليل اه من حاشية العلامة العدوى على شيخ الاسلام **(قوله وقد يجتمع الحال القولى والفعلى)** أى الوصف القولى والفعلى أشار به الى تقسيم وصف الرواة الى ثلاثة أقسام قوليا فقط فعليا فقط قوليا وفعليا فافى قوله أو فعليا مانعة خلو تجوز الجمع **(قوله حلالة الايمان)** أى لذاته المعنوية وفسر الخير بالطاعة والخلو بلذتها وثوابها والنشر بالمعصية والمر بمشقتها وعقابها **(قوله بقبض كل منهم)** هذا هو الفعل وقوله مع قوله الخ هذا هو القول **(قوله ما توارد في رواه)** على وصف سند بما يرجع الى التحمل اما فى صيغ الاداء الخ لا يخفى أن السند هو الرواة فيكون عين قوله أو وصفاهم فلا داعى لذكره معه يمكن أن يكون أراد به الاسناد بمعنى الرواية بجعل الباء فى قوله بما الخ للتصوير أو بمعنى من والتقدير وما توارد في رواه على وصف سند أى وصف موصور أو مبين بوصف يرجع للتحمل أى له تعلق به وخلاصته أنه أراد بالسند التحمل أى الرواية ومعنى اضافة وصف له أنه نوع تعاقب به اما لكون ذلك الوصف طريقا كسمعت فانه من طريق الرواية من حيث مفاده وهو السماع أو متعلقا بزمانها أو مكانها كما يأتى انتهى من حاشية العدوى وقوله اما فى صيغ الاداء جمع صيغة أى اما ذاك الوصف متحقق فى صيغ الاداء من تحقق الكلى فى جزئيه **(قوله واما)** بكسر همزة اما معطوف على اما فى صيغ الاداء فيكون المعنى الوصف الراجع للرواية اما متحقق فى صيغ الاداء واما متحقق فى وصف متعلق بزمان الرواية من تحقق الكلى فى جزئيه كقص الاظفار فانه وصف متعلق بزمان الرواية من تعلق المظروف بالظرف ثم لا يخفى أن قص الاظفار من أحوال الراوى لأنه لما أضيف الى زمن الرواية يعد بذلك الاعتبار من الاوصاف المتعلقة بالرواية وان كان من أوصاف الراوى كسمعت وكان الحافظ الدمياطى يقيم أظفاره يوم الخميس ويسلسل ذلك بسند ضعيف الى رسول الله عليه السلام أنه قال ياعلى قص الاظفار وتنف الابط وخلق العانة يوم الخميس والغسل والطيب واللباس يوم الجمعة انتهى وكحديث ابن عباس الذى ذكره الشارح فانه مسلسل بيوم العيد يقول كل من رواه حدثني فلان فى يوم عيد الى أن يصل الى ابن عباس قال شهدت مع رسول الله عليه السلام يوم عيد فطروا وضحي فلما فرغ من الصلاة أقبل علينا بوجه فقال أيها الناس قد أصبتم خيرا فمن أحب أن ينصرف فلينصرف ومن أحب أن يقيم حتى يسمع الخطبة فليقيم قال الحافظ السيوطى غريب بهذا السياق وفى اسناده مقال وتام سنده بالسلسلة فى مسند محمد العقيلى المسمى **(قوله أو بمكانها كلسلسل باجابه الدعاء فى الملتزم)** فاجابة الدعاء وصف المولى تبارك وتعالى الا أنها متعلقة بمكان الرواية من حيث ان المراد اجابة دعاء رافع فى الملتزم لا مطلقا فالوصف الذى يرجع للتحمل وهو الرواية كما تحقق بقص الاظفار وسمعت تحقق باجابه الدعاء بالملتزم من تحقق الكلى بجزئيه فتلك الجزئيات أوصاف متعلقة بالرواية **(قوله أو بتاريخها الخ)** التاريخ

الايمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشده حلوه ومرة قال وقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم على لحيته وقال آمنت بالقدراخ فانه مسلسل بقبض كل منهم على لحيته مع قوله ذلك ومن المسلسل ما توارد فيه رواه على وصف سند بما يرجع الى التحمل اما فى صيغ الاداء كقول كل من رواه سمعت فلانا أو نحوه كحدثنا أو أخبرنا فلان فاتخذ ما وقع لهم فصار الحديث مسلسلا بل جعل الحاكم منه أن تكون ألفاظ الاداء من جميع الرواة دالة على الاتصال وان اختلفت فقال بعضهم سمعت وبعضهم أخبرنا وبعضهم حدثنا لكن الاكثر على اختصاصه بالتوارد فى صيغة واحدة وأما فى يتعلق بزمان الرواية كحديث ابن عباس شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عيد أو بمكانها كلسلسل باجابه الدعاء فى الملتزم أو

التعريف بوقت يضبط به ما يراد ضبطه من ولادة أو مائة أو نحوهما والمعنى أو وصف يتعلق بتاريخها ومثله الشارح بقوله ككون الراوى الخ فيقول الراوى أخبر فلان وأنا آخر من أخبر عنه فقوله آخر الخ وان كان وصفا للراوى إلا أنه لما يتعلق بتاريخ الراوى عدم الأوصاف الراجعة للرواية ثم هذا من تعلق الجزئى بكليه لأن التعريف بوقت يضبط به كما يتحقق بقوله وأنا آخر من يروى عنه يتحقق بغيره موكأنه يقول روايتى وقعت فى آخر أزمنة الرواية عنه ولعل المراد بالوصف المتعلق بالتاريخ وصف مخصوص كالآخريه فلا يقال أنه هنا متعلق بزمان الرواية فهو تكرار ومن المسلسل بالآخريه الحديث الذى رواه أبوهريرة قال سمعت خليلي أبا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول لا تقوم الساعة حتى لا تنطرح ذات قرن جاء ذكره ثمند العقيلي في مسلسلاته والحديث المذكور كناية عن حصول العدل وهو اذا نزل سيدنا عيسى عليه السلام (قوله أنماهى أمثاله) فتسميتها أنواعا تسمح لان النوع ما دخل تحته جزئيات وهذه الثانية نفسها جزئيات الاول منها المسلسل بسمعت والثاني بقولهم قم فصب حتى أريك وضوء فلان * والثالث المطلق بمادل على الاتصال كسمعت أو أنبأنا أو وحدتنا وان اختلف ألفاظ الرواية * والرابع بقولهم فان قيل فلان من أمرك بهذا قال أو يقول أمرنى فلان * والخامس بالاخذ بالحيية وتقدم * والسادس بقولهم وعدهن في يدى * والسابع بقولهم شهدت على فلان * والثامن بالمشييك باليد انتهى (قوله كما فهمه ابن الصلاح عنه) هو متعلق بالمنفى أى كما فهم الحصر عن الحاكم (قوله بل كلامه) أى الحاكم (قوله ما يدل على الاتصال) لانه قال بعد الفراغ منها فهذه أنواع التسلسل ان لا سانيد المصلة التى لا يشوبها تدليس (قوله كالمسلسل بالاولية) وصف الاولية فيه أن كل راو انما يروى به الى من لم يسمع منه شيأ من لاحديث قبل ومثال المسلسل بالاولية الرجون برجهم الرحمن ارجوا من فى الارض يرجكم من فى السماء فيقول الراوى سمعت حديث الرحمة المسلسل بالاولية من شيخى فلان وهو أول حديث سمعته منه ويقول شيخه سمعته من شيخى وهو أول حديث سمعته منه وهكذا الى تمام السلسلة من جهة الصعود الى أن تتم السلسلة (قوله تنتهى الى سفيان بن عيينة) وانقطع فيمن فوقه فانقطع بالاولية فى سماع ابن عيينة من عمرو بن دينار وفى سماع عمرو من أبى قابوس وفى سماع أبى قابوس من عبد الله بن عمرو بن العاص وفى سماع عبد الله من النبي ﷺ (قوله ولا يصح ذلك) لانه ما غلط واما كذب كما بين ذلك السخاوى (قوله المسلسل بقراءة سورة الصف) هو ما رواه عبد الله بن سلام قال قعدنا نفرا من أصحاب رسول الله ﷺ فتذا كرنا فقلنا ونعلم أى الاعمال أقرب الى الله لعملائه فأنزل الله عز وجل سبحانه ما فى السموات وما فى الارض وهو العزيز الحكيم يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون قال عبد الله بن سلام قرأها علينا رسول الله ﷺ هكذا قال أبو سلمة وقرأها علينا عبد الله بن سلام رضى الله عنه هكذا قال يحيى وقرأها علينا أبو سلمة قال الوزاعى فقرأها علينا يحيى قال محمد بن كثير فقرأها علينا الوزاعى قال الدارمى فقرأها علينا محمد بن كثير

القسم التاسع من أقسام الحديث العزيز

(قوله عزيز) قال الدمياطى بلاننوين للضرورة انتهى (قوله مروي اثنين) خبر مبتدأ محذوف تقديره هو كما قدره الدمياطى وقوله مروي بسكون الياء للوزن وحينئذ تحذف فى الوصل لالتقاء الساكنين وتثبت فى الرسم (قوله ولو من طبقة واحدة) أى ولو كان بقية الطباق أكثر لقوله فيما سأتى وقد يكون الحديث عزيزا مشهورا بل أقول ويصدق بما اذا كان بقية الطباق فرعا والاولى أن يقول ولو فى الطبقة الاولى فقط والحاصل أنه ان رواه عن الامام واحد فقط فغريب ولو رواه بعد ذلك مائة عن ذلك الواحد وان رواه

انماهى أمثلة له ولم يرد الحصر كما فهمه ابن الصلاح عنه بل كلامه يؤذن بأنه انما ذكر من أنواعه ما يدل على الاتصال وقد يقع التسلسل فى معظم الاسناد فقط كالمسلسل بالاولية فان السلسلة منه تنتهى الى سفيان ابن عيينة فقط قال فى النخبة ومن رواه مسلسلا الى منتهاه فقد وهم ونحوه قول شيخه العراقى وقد وقع لنا باسناد متصل الى آخره ولا يصح ذلك قال الحافظ ابن حجر رحمه الله من اصح مسلسل يروى فى الدنيا المسلسل بقراءة صورة الصف (عزيز مروي اثنين) او ثلاثة) ولو من طبقة واحدة وفاد هذا ان حده ان لا يرويه اقل من اثنين فيخرج الغريب وسمى العزيز

لقلة وجوده من عزيز بكسر عين مضارعه اولسكونه قوى بمجيئه من من طريق أخرى من عزيز بفتحهما كقوله تعالى فعززنا بثالث وقد ادعى ابن حبان ان رواية اثنين عن اثنين لا توجد أصلاً في شرح النسخة فان اراد ان رواية اثنين فقط عن اثنين فقط لا توجد أصلاً فسلم وامام صورة العزيز التي جوزها (٤٢) فوجوده بأن لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين مثاله ما رواه الشيخان من

حديث أنس والبخاري من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده الحديث ورواه عن أنس قتادة وعبد العزيز بن صهيب ورواه عن قتادة شعبة وسعيد ورواه عن عبد العزيز بن اسمعيل بن علية وعبد الوارث ورواه عن كل جماعة وليس العزيز شرطاً للصحيح خلافاً للجبائي المعتزلي واليه يؤول كلام الحاكم وصرح ابن العربي في شرح البخاري بأن ذلك شرط البخاري وأجاب عما ورد من ذلك بجواب فيه نظر لا نقال فان قيل حديث الاعمال بالنيات فرد لم يروه عن عمر الاعلمة قلنا قد خطب به عمر على المنبر بحضرة الصحابة فولوا أنهم يعرفونه لانكروه وتعقب بأنه لا يلزم من سكوتهم عنه أنهم سمعوه من غيره وأن هذا لو

اثنان عن الامام أو ثلاثة فعزير ولورواه عن هؤلاء الثلاثة أو الاثنين مائة قال في الخنار طبقات الناس مراتبهم (قوله لقلة وجوده) علة التسمية لاتقضي التسمية فلا ينافي وجود تلك العد في الغريب (قوله) وقد ادعى ابن حبان أن رواية اثنين عن اثنين لا توجد أصلاً أسقط الشارح شيئاً من عبارة ابن حبان ونصها ان رواية اثنين عن اثنين الى أن ينتهي لا توجد أصلاً انتهت فأسقط الشارح الى أن ينتهي فكان الواجب في النقل عن ابن حبان أن يذكرها قال السخاوي وزعم بعضهم أنه ما يرويه اثنان عن اثنين وهكذا من غير زيادة ولوطول بشئ من أمثله لعز وجوده بل امتنع (قوله فسلم) الذي في شرح النسخة فيمكن أن يسلم انتهى فكان الأولى للشارح أن ينقلها بلفظها لا تعبر بالمكان وهو أوسع دائرة من الجزم بالتسليم (قوله بأن لا يرويه أقل من اثنين) عن أقل من اثنين أي المصورة بأن الختم لا يخفى أنه يرد أنه يصدق حتى بالمواتر فضلاً عن المشهور فالصواب أن يزيد ولا يصل الى حد التواتر والشهرة لاخرجهما لانهما مباينان للعزيز عند الحافظ وقوله عن أقل متعلق بزيادة ولا يخفى صدقه بصور احداها أن يرويه الاثنان عن كل واحد من الاثنين ثانیتهما أن يرويه عن كل واحد من الاثنين اثنان الثالثة أن يرويه اثنان عن واحد وواحد عن واحد الرابعة أن يرويه واحد من الاثنين عن واحد من الاثنين والآخر عن الاخر الخامسة أن يرويه اثنان عن واحد من الاثنين ووجه صدقه بذلك أن قوله أقل من اثنين في قوة قوله واحد فكانه قال أن لا يرويه واحد عن أقل من اثنين ولا يخفى صدقه بوحدة الصحابي فلا يشترط تعدده وهو أحد قولين والحاصل أنه اختلف في العزيز هل لابد أن ينقص طبقة من طبقاته عن اثنين حتى في الأولى أو يكفي في الطبقة الأولى بواحد فقط كذا أفاده ولي الله الخرشى في حاشية النسخة وظهر بما تقرر مغايرة ما قاله الحافظ لما ذهب اليه ابن منده الذي قال في شأنه الشارح ولومن طبقة واحدة انتهى من حاشية العلامة العدوي على شيخ الاسلام (قوله من حديث أنس) أنس هو محل الشاهد فهو المقصود بالتمثيل وأما أبو هريرة فلا شاهد فيه وإنما ذكر لبيان الواقع وتعدد الرواية (قوله الحديث) تمامه والناس أجمعين هكذا في شرح النسخة لكن مع تقديم الوالد على الولد (قوله ورواه عن أنس الخ) الذي في شرح النسخة اسقاط الواو من ورواه فلعل الشارح عطفه على مقدر تفديره رواه أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه عن أنس قتادة أو الواو زائدة أو هي للتعليل (قوله وليس العزيز شرطاً للصحيح) أي ليس العزيز من حيث تعدد رواه لامن حيث ذاته لان الحديث الصحيح لا يشترط فيه تعدد الرواة بخلاف المزني (قوله واليه يؤول كلام الحاكم) أي الى الخلاف وموافقة الجبائي في الاشتراط فكل من الجبائي والحاكم يقول باشتراط تعدد الرواة في الصحيح كما يعلم من شرح النسخة وعبارة واليه يؤول كلام الحاكم أي عبد الله في علوم الحديث حيث قال الصحيح أن يرويه الصحابي الزائل عنه اسم الجمالة بأن يكون له راويان ثم يسدأوله أهل الحديث الى وقتنا كالشهادة على الشهادة انتهى (قوله وصرح ابن العربي) أي القاضي أبو بكر بن العربي كذا في شرح النسخة (قوله لقد كان يكفي القاضي) أي الذي هو ابن العربي كما تقدم ففي كلام الشارح استحبابك لانه حذف ابن العربي هنا وفيما سبق حذف القاضي والمراد بالكفاية أنه لو تأمل لم يشترط التعدد واكتفى بعدمه (قوله أنه شرط البخاري) هو مفعول ادعى وقوله أول حديث مذكور فيه فاعل بكفي ووجه كونه كافياً في الإبطال أنه

خال

سلم في عمر منع في تفرد عامة ثم نفرد محمد بن ابراهيم به عن علامة ثم تفرد

يحيى بن سعيد به عن محمد على ما هو الصحيح المعروف عند الحديث وقد وردت له متابعات لا يغتر بها وكذا لا يسلم حوايه في غير حديث عمر قال ابن رشيد لقد كان يكفي القاضي في بطلان ما ادعى انه شرط البخاري اول حديث مذكور فيه اه (مشهور)

مروى في قوله (ثلاثة) كل بعث لسن في كلام الناظم نظر ان أحدهما الإيطاء ثانيهما هو الأهم أن ما عرف به المشهور ليس المعروف
فإنه في النخبة وغيرها هو ماله طرق محصورة بأكثر من اثنين سمي به شهرته ووضح أمره نعم قديوم كلام ابن منده ما قاله الناظم فانه
قال الغريب كحديث الزهري وقتادة ممن يجمع حديثهم إذا انفرد الرجل (٤٣) عنهم بالحديث يسمى غريبا

فإذا روى عنهم جلال
أو ثلاثة واشتركوهم
عزير فإذا روى الجماعة
عنهم حديثا يسمى
مشهورا وهذا ليس
بصريح فيما قاله الناظم
فقد قرر شيخ الاسلام
على ما يفيد ان المراد
بالجماعة في كلامه الثلاثة
فما فوق اللهم الا ان
يجاب بأن لفظ فوق
مقدمتين تأخير والاصل
ثلاثة ففوق على حد ما
قيل في قوله تعالى فان
كن نساء فوق اثنتين ثم
المشهور هو المستفيض
عند جماعة من الفقهاء
لاقتضاه وشيوعه في
الناس وبعضهم غير
ينهما بأن المستفيض
يكون في ابتدائه وانتهائه
سواء والمشهور أعظم من
ذلك بحيث يشمل ما
أوله منقول عن الواحد
(فوائد) الاولى قد
تكون الحديث عزيزا
مشهورا كحديث
حسن الآخرون
السابقون يوم القيامة
فهو عزيز عن النبي
ﷺ رواه عنه حذيفة

خال من التعدد وقوله اه أي كلام شرح النخبة واعلم أن تعريف العزيز بما ذكره الناظم هو قول ابن منده
كما قاله الدمياطي في شرحه مستأنى الإشارة اليه في كلام الشارح

القسم العاشر من أقسام الحديث الحديث المشهور

(قوله مروى) بسكون الباء للوزن أو باسقاطها مع التنوين وهو خبر مبتدأ محذوف أي هو مروى
رواه فوق ثلاثة أي مارواه أكثر من ثلاثة ففوق منصوب على الظرفية صفة لمحذوف (قوله الاول
الايطاء) لا يسمى إيطاء الا ان كان من مشطور الرجز وأمان كان من كامل الرجز فلا إيطاء لان الإيطاء
هو تكرير القافية لفظا ومعنى كما هو معروف عند أهل فنّه (قوله ماله طرق محصورة) الطرق لضميتين
جمع طرق والمراد بها هنا الاسانيد أي ماله أسانيد محصورة ولم تصل الى التواتر (قوله نعم قديوم الخ)
هذا استدراك على قوله ليس المعروف لان ظاهره انه لا مستند له من كلامهم ولو كان مستندا في الظاهر
فقط وقوله الغريب ندأ وقوله كحديث هو الخبر لكنه كالوطى لقوله إذا انفرد الخ ثم انه رد ما أوهمه
كأن ابن منده بقوله وهذا ليس بصريح الخ ويحمل شيخ الاسلام له على ما قرره اورد الى كلام صاحب
النخبة وغيره وان كان فيه شيء وقوله اللهم الا ان يجاب الخ جواب عن صاحب المتن بما يوافق به كلام
شيخ الاسلام وكلام صاحب النخبة وحيث تنفق الاقوال منهم على ان المشهور أقله ثلاثة (قوله كلام
ابن منده) بقراباءه وصلو وقفا واسمه عبدالله (قوله ممن يجمع حديثهم) أي من شأنهم أن يجمع
حديثهم بجلالهم وان لم يجمع ولا فرق في ذلك الامام الموصوف بما ذكر بين أن يكون النبي صلى الله عليه
وسلم أو الصحابة أو غيرهما (قوله يسمى غريبا) قال الحافظ في شرح النخبة الغريب والفرد مترادفان
لغة واصطلاحا الا أن أهل الاصطلاح غير وائيهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته فالفرد أكثر
ما يطلقونه على الفرد المطلق والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي فالفرد المطلق ما تكون غرابته
في أصل السند والفرد النسبي هو أن تكون غرابته والتفرد به في أثناء السند كأن يرويه عن الصحابي أكثر
من واحد ثم يفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد سمي نسبيا لكون التفرد فيه حصل بالنسبة الى
شخص معين وان كان الحديث في نفسه مشهورا (قوله لاقتضاه) من فاض الماء بفيض فيضا اذا
كثر حتى سأل ويلزم من ذلك الانتشار والشيوع أي الظهور فاذا علمت ذلك فهو تعليل باعتبار الازم
(قوله يكون في ابتدائه وانتهائه سواء) أي بان لا ينقص فيهما عن ثلاثة وكذا فيما بين ذلك وقوله والمشهور
أعم الخ يشمل ما أوله منقول عن الواحد كذا أفاده بعض من كتب على الحافظ أي ما أول أحواله كونه
منقولاً عن الواحد (قوله فوائد) أي ثلاثة (قوله الآخرون) أي في الوجود (قوله السابقون)
أي في الحساب والوزن ودخول الجنة وغير ذلك (برثن) بضم الباء الموحدة فراء ساكنة فناء
مثلثة مضمومة فنون (قوله والمراد به) أي بالصحيح ما يشمل الحسن والضعيف (قوله ومن ثم) أي من أجل
أكثرية الضعيف في الغرائب (قوله فالصحيح المشهور الخ) كان الاولى أن يقول فالمشهور الصحيح
لان هذا شروع في أمثلة انقسام المشهور الى صحيح وحسن وضعيف لاني انقسام الصحيح الى المشهور وغيره

وأبو هريرة مشهور عن أبي هريرة رواه عنه سبعة أبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو حازم وطاوس والاعرج وهما وأبو صالح وعبد الرحمن
مولي أم برثن (الثانية) وصف الحديث بالعزيز والمشهور وكذا بالغريب لا ينافي الصحة ولا الضعف بل قد يكون كل من الثلاثة صحيحا والمراد
بما يشمل الحسن وقد يكون ضعيفا لكن الضعف في الغريب أكثر ومن ثم كره جمع من الأئمة تنبغ الغرائب كما يأتي فالصحيح المشهور

كحديث ان الله لا يقبض العلم (٤٤) وحديث من أتى الجمعة فليغتسل والمشهور الذي لم يصح كحديث من بشرني بخروج آدر أشربه الحلة

تأمل (قوله كحديث ان الله لا يقبض العلم) تمامه كافي متن الجامع الصريح ان تراعا ينزعهم من العبادول من يقبض العلم يقبض العلماء حتى اذا لم يبق عالما اتخذ الناس رؤسا جهالا ففسلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا حم ه ق ت عن ابن عمرو * والحاء والميم رمز لاجدني حنبل والهاء لابن ماجه والقفاف للشيخين والتاء للترمذي اه قال شارحه المناوي رحمه الله (ان الله لا يقبض العلم) المؤدى لمعرفة الله والايان بعو علم أحكامه (ان تراعا ينزعهم) أي محو اعمحوه فان تراعا مفعول قدم على فعله (من) صدور (العباد) الذين هم العلماء لانه وهبهم اياه فلا يسترجعه (قوله واسكن يقبض العلم يقبض العلماء) أي بعوتهم فلا يوجد فيمن نقي من يخلف الماضي (حتى اذا لم يبق) بضم أوله وكسر القاف (عالما) وفي رواية يبق عالم بفتح الياء والقاف وعبر باذا دون ان رمزا الى أنه كائن لاحالة (اتخذ الناس رؤسا) بضم الهمزة والتنوين جمع رأس وروي بهمزة آخره جمع رئيس والاول رواية الاكثر (جهالا) جهلا بسيطا أو مركبا (فسلوا فافتوا بغير علم) في رواية برأيهم استكبارا وأفقة عن ان يقولوا الانعلم (فضلوا) في أنفسهم (وأضلوا) من أفنوه وفيه تحذير من ترئيس الجهلة وحث على تعليم العلم وذم من يبادر الى الجواب بغير تحقق وغير ذلك وذالاي عارضه خبر لا زال طائفة من أمتي الحديث لجل ذاك على أصل الدين وذلك على فروعه اه بحروفه (قوله بخروج آذار) وهو بمد اله مزة ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة وهو شهر عددي فهو أحد وثلاثون يوما دائما وهو آخر الشتاء والبرد فيه قليل يدخل في خامس برمهات القبطي في السنة البسيطة وفي سابعه في السنة الكيسية كما ذكره ابن الشاطر الدمشقي في اللمعة وغيره (قوله نحركم يوم صومكم وفي بعض النسخ يوم نحركم يوم صومكم ولعلمها روايتان (قوله ولأصل لهما) أي فهما مشهوران موضوعان وكان المناسب اسقاط هذا القسم لان كلامه في المشهور المنقسم الى الصحيح والحسن والضعيف تأمل (قوله والمشهور الضعيف كثير) من أمثله كما ذكره الشارح في مختصر المقاصد الحسنة في الاحاديث المشتهرة اتقوا زلة العالم ومنها حديث احياء أبوي النبي صلى الله عليه وسلم حتى أماناه ضعيف على الصواب كما قاله ابن شاهين وابن عساكر والسهيلي وابن ناصر لاموضوع خلافا لبعض ولاصحيح خلافا لبعض * ومنها ادفنوا موتاكم وسط قوم صالحين فان الميت يتأذى بجار السوء كما يتأذى الحي بجار السوء فهو ضعيف وقيل موضوع * ومنها اذا أراد الله انفاذ قضائه وقدره سلب من ذوى العقول عفو لهم حتى ينفذ فيهم قضاؤه وقدره * ومنها اذا حدثتم عنى بحديث يوافق الحق فصدقوه وحدثوا به حدثت به أولم أحدث ومنها اذا طنت أذن أحدكم فليذكرنى وليصل على وليقل ذكر الله بخير من ذكرنى فهو ضعيف وقبل صحيح ومنها أصل كل داء البردة ومنها اطلبوا العلم ولو بالطين (قوله متعقبا على عدم ذكر ابن الصلاح) أي متوركا أي لم يذكر ابن الصلاح كون العزيز يكون منه الصحيح والضعيف بل ذكر ذلك في المشهور والغريب فقط (قوله رعل وذكوان) بكسر راء رعل وفتح ذال ذكوان وسكون كاف وهما قبيلتان (قوله سليمان التيمي عن أبي مجلز) واسمه لاحق بن حيد مشهور بكنيته ثقة كما أفاده في القرب (قوله ورواه عن أنس جمع غير أبي مجلز) أي جمع من التابعين (قوله ثم عنه جماعة) أي عن أبي مجلز جماعة عن سليمان التيمي وقوله بعد ثم جماعة أي عن سليمان التيمي (قوله بلا واسطة) قال شيخ الاسلام بعد ذلك وهذا الحديث بواسطة أبي مجلز اه (قوله وهو ما رواه جمع من جمع الخ) وهو أي المسوات وقوله لا حصر عدد أي بلا حصر في عدد فلاضافة على معنى في أي ان المسوات لا يحد له مدد فيه بحيث لا يتجاوز فقد يتحقق في عشرين وقد يتحقق في ثلاثين وغير ذلك باعتبار ما يفهم من الاضاف (قوله ولاصفة مخصوصة) كالعائلة فلا تسترط قال في جمع الجوامع وشرحه

وحديث نحركم يوم صومكم فانها مشهوران ولأصل لهما والمشهور الضعيف كثير وسيأتي ان شاء الله أمثلة الغرب ولم يمثله العراقي للعزيز مع نقله عن الأئمة أنه يكون منه الصحيح والضعيف متعقبا على عدم ذكر ابن الصلاح أنه يكون منه ذلك (الثالثة) قسموا المشهور الى شهرة مطلقة بين المحدثين وغيرهم كحديث المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده والى ما هو مشهور عند المحدثين خاصة كحديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت شهرا بعد الركوع يدعو على رعل وذكوان فهذا حديث اتفق عليه الشيخان من رواية سليمان التيمي عن أبي مجلز وهو بكسر الميم فسكون الجيم ففتح اللام بعدها زاي عن أنس ورواه عن أنس جمع غير أبي مجلز ثم عنه جماعة غير التيمي ثم جماعة عن التيمي بحبث اشتهر بين المحدثين اما غيرهم فربما استغربه

لان الغالب رواية التيمي عن أنس بلا واسطة وهذا واسطه بنفس المشهور أيضا الى متواتر وغيره فكل متواتر والاصح مشهور ولا عكس وان غاب المشهور في غير المتواتر وهو ما رواه جمع من جمع بلا حصر عدد معين ولاصفة مخصوصة بل تحت بلغون حد

تحليل المبادئ التي أطوهم على الكذب كحديث من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار فقروا ومن الصحابة ثمانون منهم العشرة للبصرة بالبصرة كما جعه المزي وقيل نحو الثمانين واستبعدوا العراق وكحديث مسح الخلف فقد (٤٥) رواه سبعون من الصحابة بينهم

العشرة أيضاً ونص على تواتره ابن عبيد البر وكحديث رفع اليدين في الصلاة فقروا ونحو حسين محاميا منهم العشرة أيضاً وجعله ابن الجوزي متواتراً غير ذلك من الأحاديث فدعوى ابن الصلاح عزته وغيره عدمه ممنوع وقد شنع عليه وعلى غيره في شرح النخبة والمتواتر بشرطه المتقدمة يفيد العلم الضروري وهو الذي يضطر إليه الإنسان بحيث لا يمكن دفعه هذا هو المعتمد وقيل لا يفيد العلم الا نظراً قال في شرح النخبة وليس بشيء ثم أطال في رده وما تقدم أنه لا يحصره عدد معين هو الصحيح ومنهم من عينه في أربعة وقيل في خمسة وقيل في سبعة وقيل عشرة قال السيوطي وهو الأقرب عندى وقيل في اثني عشر وقيل في أربعين وقيل في سبعين وقيل غير ذلك قال الحافظ ابن حجر وتمسك كل قائل بدليل جاء فيه ذلك العدد فأفاد العلم وليس بالزم

والاصح أنه لا يشترط فيه أي في المتواتر اسلام في روايته ولا عدم احتواء بلد عليهم فيجوز أن يكونوا كفاراً وأن تحويهم بلد كان يخبر أهل قسطنطينية بقتل ملكهم لأن الكثرة مانعة من التواطى على الكذب اه بحر وفه (قوله تحليل العادة توأطوهم على الكذب) أي او وقوع الغلط منهم اتفاقاً من غير قصدو بالنظر لقوله تحليل العادة يكون العدد في طبقة كثيراً في أخرى قليلاً اذ الصفات العلية في الرواة تقوم مقام العدد أو تزيد عليه ولا بدله من مستند أي أمر مدرك بأحدى الحواس الخمس الظاهرة لا مائت بقضية العقل والعرف كإخبار الفلاسفة بقدم العالم فلا يفيد العلم مع كثرتهم (قوله المزي) بكسر الميم والزاي المشددة نسبة إلى المزة قرية يدمشق كذا في الباب اه سرى الدين أقنص على النخبة (قوله فدعوى ابن الصلاح عزته) أي عزه المتواتر وقوله وغيره معطوف على ابن الصلاح أي ودعوى غيره عدمه أي عدم المتواتر ودعوى مبتدأ ممنوع خبره وذكره املاً كتنسابه التذكير من المضاف إليه أو لتأوله بالادعاء وعبارة شرح النخبة **﴿ فائدة ﴾** ذكر ابن الصلاح أن مثال المتواتر على التفسير المتقدم نزع وجوده إلا أن يدعى ذلك في حديث من كذب على وما ادعاه من العزة ممنوع وكذلك ما ادعاه غيره من العلم لأن ذلك نشأ من قلة الاطلاع على كثرة الطرق وأحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لابعاد العادة أن يتواطؤوا على كذب أو يحصل منهم اتفاقاً من أحسن ما يتقوى به كون المتواتر موجوداً أو وجود كثرة في الحديث أن الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرفاً وغرراً بالاطلاع عندهم بصحة نسبتها إلى مصنفها إذا اجتمعت على إخراج حديث وتعددت طرقه تعدد تحليل العادة توأطوهم على الكذب إلى آخر الشرط أفاده العلم المقبني بصحته إلى قائله ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثر اه بحر وفه (قوله والمتواتر بشرطه) المراد بالشرط الاجزاء المحققة له أي الموجودة لها هيته وهي كونه خبر جع وكونهم بحيث يؤمن توأطوهم على الكذب وكونه عن محسوس (قوله يفيد العلم الضروري) أي الذي يحصل عند سماعه من غير احتياج إلى نظر وذلك لحصوله لمن لا يتأني منه النظر كالبه والصبان (قوله وقيل غير ذلك) فقبل عشر بن وقيل ثلثائة و بضعة عشر (قوله وليس يلزم أن يطرد) أي العلم في غيره أي غير العدد الذي عينه كل قائل وهو العدد الناقص عما عينه ذلك القائل فهذا الكلام من تمة الدليل وقوله لاحتمال الاختصاص أي اختصاص العدد المعين في كل قول أي اختصاصه بهذه المزية وهي افادة العلم

﴿ الحادى عشر من الاقسام الحديث المعنع ﴾

أي وما ألحق به من الحديث المؤن بشديد النون الأولى وهو ما فيه أن بالفتح والتشديد نحو أن فلانا قال كذا ومعظم العلماء على التسوية بينهما وقال الحافظ يعقوب بن شيبه في المعنع بالاتصال وفي المؤن بالارسال ولذلك حكم على رواية ابن الزبير عن محمد بن الحنفية عن عمار قال أتيت النبي ﷺ وهو يصلى فسلمت عليه فرد على السلام بالاتصال وعلى رواية قيس بن سعد بن عطاء بن أبي رباح عن ابن الحنفية أن عماراً مر بالنبي ﷺ وهو يصلى بالارسال لكونه قال أن عماراً ولم يقل عن عمار اه وهذا كان قبل تحريم الكلام في الصلاة اه من شرح الديباج على هذا المتن وسيأتي في كلام الشارح التنبيه على ذلك في الفائدة الثانية (قوله دون بيان للتحديث أو الاخبار أو السماع) كان الأولى أن يزبد أو نحو ذلك أي من قال لنا وذكرنا (قوله عن كرم) أي بفتح الكاف والراء كما في شرح الديباجي (قوله) حكم الاسناد المعنع المعنع صفة للاسناد فبؤخذ منه أن معنى قولهم حدثت معنع أي معنع سنده (قوله وغيرهم) يقرأ بالجر عطفاً على الحديثين أي وجهور غير الحديثين من الأصوليين والفقهاء كما لو أخذ ذلك من كلام ابن الصلاح

أن يطرد في غيره لاحتمال الاختصاص اه والله اعلم (معنع) هو ما رواه بلطاع عن دون بيان للتحديث أو الاخبار أو السماع كما أشار إليه بقوله (كعن سعيد) و (عن كرم) فاستغنى بالمثل عن الحدواختلفوا في حكم الاسناد المعنع فالذي صححه جهور الحديثين وغيرهم أنه من المتصل

بشرط سلامة معنعه من التدليس ويشترط ثبوت ملاقاته عن رواه عنه بالعننة على ما ذهب اليه البخاري وشيخه ابن المديني وغيرهما من أئمة الحديث ومسلم لم يشترط الثاني بل اكتفى بشبوت كونهما في عصر واحد وان لم يثبت في خبر قط أنهما اجتماعا أو تشافها السكن قال ابن الصلاح فيما قاله مسلم نظر رأي لانهم (٤٦) كثير اما يرسون عن عاصم وهو لم يلقوه فاشترط لقيهما لتحمل العننة على السماع

واشترط ابن السمعاني طول الصحبة بينهما وأبو عمرو الداني كونه معروفا بالرواية عنه والقاسبي أن يدركه ادراكاينا * وقيل المعنعن المرسل والمنقطع وان لم يكن راويه مدلسا حتى يظهر اتصاله بمجيئته من طريق آخر انه سمعه منه لان عن لا تشعر بشي من أنواع التحمل قال النووي وهذا مردود باجماع السلف فائدتان * الأولى قال الحافظ ابن حجر رجه الله تعالى قدره عن ولا يراد بها بيان حكم اتصال أو انقطاع بل ذكر قصة سواء أدركها أم لا بتقدير محذوف أي عن قصة فلان أو شأنه أو نحو ذلك مثاله ما رواه ابن أبي خيثمة في تاريخه عن أبيه قال حدثنا أبو بكر بن عياش قال حدثنا أبو اسحق عن ابن الأحرص انه خرج عليه خوارج فقتلوه فلم

(قوله بشرط سلامة معنعه من التدليس) أي لم يعلم أن به تدليساً وهو وإن صدق بالشك فالظاهر السلامة منه بحيث أن السلامة تصير راجعة عند التردد (قوله بشرط ثبوت ملاقاته الخ) ليس المراد باللقاء مجرد الاجتماع بل لابد من سماع منه ولو مرة سواء كان في ذلك الحديث المتنازع فيه أو غيره فيكون في كل ما يرويه عنه محمولا على سماعه منه كذا في حواشي النخبة وقال البقاعي ومما ادعى من اشتراط اللقاء أن يقتصر باللقاء إمكان السماع والافلو ورد في القصة التي ثبت بها اللقاء ما يدل على عدم السماع لم يستد بذلك اللقاء أي فانت تراه قال إمكان السماع لا السماع بالفعل اهـ من حاشية العلامة الصعدي على الالقية (قوله أنهما اجتماعاً أو تشافها) معنى اجتماعاً تلقياً ومعنى تشافها تخاطباً أي انه لابد من معرفة انهما متعاصران ومعرفة اللقاء لا تشترط تحسبنا للظن بالثقة نعم المضر معرفة عدم اللقاء (قوله السمعاني) بفتح السين ويجوز كسرهما (قوله طول الصحبة بينهما) أي بين المعنعن والمعنن عنه (قوله أن يدركه ادراكاينا) أي ظاهراً كان يكون هناك مجالسة ومشاهدة له (قوله وقيل المعنعن من المرسل والمنقطع) فيكون الحديث المعنعن من أوصاف المتن كالمُرسل والمنقطع لامن أوصاف السند فالاحسن أن يقول وقيل المسند أي الحديث المسند المعنعن ليناسب ظاهر قوله وان لم يكن راويه مدلساً وقوله وان لم يكن راويه مدلساً ليست أو لا لخال بل للتعميم أي سواء وصف راويه بالتدليس أم لا وحينئذ لا يحتاج به واقتصر شيعت الاسلام في هذا القيل على المنقطع فيكون عطف الشارح له على المرسل من عطف العام (قوله حتى يظهر اتصاله بمجيئته) أي بسبب مجيء الحديث انه سمعه منه من طريق آخر وقوله لان عن تعليل للحكم بانه منقطع أو مرسل (قوله بشي من أنواع التحمل) أي لاسماعاً ولا تحديداً ولا غيرهما (قوله وهذا مردود باجماع السلف) المشار له هذا القول وهو أن كل ما أتانا منقطع يدل عليه كلام السخاوي فليس المشار له مضمون التعليل والمراد بالسلف من تقدم من علماء الفن وزاد السخاوي على ما هنا بأن فيه من التشديد ما لا يخفى ويليهِ اشتراط طول الصحبة ومقاله في الطرف الآخر الاكتفاء بالمعاصرة وحينئذ فالذهب الوسط أي العدل الاقتصار على اللقاء ذكر ذلك العلامة العدوي في حاشيته ومعنى ذلك أن السخاوي قال وهذا أي اشتراط اتصال المعنعن والافراط بمجيئته من طريق آخر مردود باجماع السلف لان فيه من التشديد ما لا يخفى ويلي هذا القول في التشديد اشتراط طول الصحبة ومقابل هذا القول في الطرف الآخر وهو التفريط الاكتفاء في الاشتراط بالمعاصرة وحينئذ فالذهب الوسط الذي بين الافراط والتفريط الاقتصار في الاشتراط على اللقاء (قوله بيان حكم اتصال أو انقطاع) اضافة حكم لما بعده للبيان مردابه المحكوم به (قوله سواء أدركها أم لا) أي أدركها المعنعن أو لم يدركها (قوله أي عن قصة فلان أو شأنه أو نحو ذلك) هذه الالفاظ معناها واحد فتقدير واحد منها يكفي لان المراد منها واحد وقوله أو نحو ذلك كحال فلان (قوله عن أبيه) أي الذي هو أبو خيثمة ولعله حدثنا أبي قال حدثنا أبو بكر بن عياش (قوله عياش) بفتح العين وتشديد الياء (قوله عن أبي الأحوص) هو بالحاء المهملة أي عن شأنه أو قصته أو حاله وهو عوف بن مالك (قوله لانه يستحيل الخ) أنت خير بأنه لا تتعين الاستحالة لجواز أن يكون حدثه بذلك وهو مشرف على الموت وأطلق القتل على سببه وهو الجرح (قوله كما حكاه في التمهيد عنهم) التمهيد شرح لابن عبد البر على الموطأ وعبارة شيخ الاسلام في شرح

الالقية

يرد أبو اسحق بقوله عن أبي الأحوص انه أخبره بذلك وان كان قد لقيه وسمع

منه لانه يستحيل ان يكون أخبره بعد قتله وانما أراد نقل ذلك بتقدير مضاف محذوف كما تقرر * الثانية ذهب جمهور العلماء ومنهم ماله كما حكاه في التمهيد عنهم الى التسوية بين الرواية بالعننة وبين الرواية

باللفظ أن فلانا قال كذا
ولا اعتبار بالحروف
والألفاظ إنما هو بالقاء
والمجالسة والسماع
والمشاهدة مع السلامة
من التدليس وقال
البرديجي أنه محمول على
الانقطاع حتى يتبين
السماع في ذلك الخبر
بعينه من جهة أخرى
قال ابن عبد البر ولا معنى
لهذا لاجتماعهم على أن
الاسناد هو المتصل
بالصحاحي سواء قال
فيه قال أو أن أو عن أو
سمعت ومن ثم قال
العراقي الصواب أن من
أدرك مارواه من قصة
وأن لم يعلم أنه شاهدها
بشرط السلامة من
التدليس يحكم لحديثه
بالوصل سواء رواه يقال
أو عن أو أن أو بذكر
أو فعل أو نحوها ومن لم
يدرك ذلك صحاحيا
كان أوتابعا فهو مرسل
صحاحي أو تابعي أو منقطع
أن لم يسنده لمن رواه
عنه والا فتصل سواء
روى بعن أو غيرها
فهذه قاعدة يعمل بها
(وهيهم ما فيهم ولم يسم)
بالجزم أي لم يسم ذلك
الراوي رجلا أو امرأة
في الحديث وفي الاسناد
وفائدة معرفة المبهم

الالفية كما نقله عنهم ابن عبد البر في تمهيده انتهت فعل منه أن فاعل حكى ضمير مستتر فيه يرجع لابن عبد البر
(قوله لفظ أن فلانا) أي بالفتح والتشديد كما قاله شيخ الاسلام الأن بين عن وأن فرقا في الاستعمال
لأن عن قد تكون في جميع السند وأن لا تكون إلا في بعضه (قوله ولا اعتبار بالحروف والألفاظ) أي
وحكى ابن عبد البر أنه لا اعتبار بالحروف والألفاظ وعطف الألفاظ على الحروف تعبير بالحروف هي
الألفاظ أي حكى عن جمهور العلماء أنه لا اعتبار بالحروف والألفاظ فحكي عنهم شيئين التسوية بين عن
وأن وأنه لا عبرة بالحروف والألفاظ (قوله والمجالسة) أي بحسب الغالب لأن الغالب أن اللقي يكون معها
وقوله والسماع أي بناء على ما تقدم من أن المراد بالقاء السماع ولو مرة فيكون العطف للتفسير (قوله البرديجي)
قال شيخ الاسلام في شرح الفية بفتح الموحدة أكثر من كسرها وبالمدال المهجلة نسبة لبرد يجمع قرية من
قرى طوس وطوس هي بلد الغزالي رحمه الله قال العلامة العدوي الصعدي في حاشيته على شرح الفية
الغزالي نسبة لغزاة قرية من قرى طوس فهو بالتخفيف وأخطأ الناس في تشديدها هذا ما ذكره في
المصباح نقلا عن بعض ذرية الامام وقال بعض شراح الشفاء بخفف ويشدد فقيل سب لغزاة قرية من
قرى طوس أو لغزاة بنت كعب الاحبار وقيل كان والده غزا الا يغزل الصوف ويبيعه بطوس فقيل صوابه
الغزال لأنه نسب للحرفة وصوابه فعال وقيل هذا على لغة خوارزم لانهم يزيدون باء النسب في تلك الصفة
فيقولون عطاري وقيل من باشر الحرفة بنفسه فعال على صورة المبالغة وان لم يباشرها بل نسب الى من
باشرها فهو فعال بياء النسب فرقا بين المباشر وغيره ومنه أبو اسحق الزجاج وأبو القاسم الزجاجي (قوله)
محمول على الانقطاع حتى يبين السماع في ذلك الخبر بعينه من جهة أخرى) أي حتى يظهر وصف وصل
مارواه أي وصل سنده بالسماع (قوله أو تابعا) كان الاولى أن يقول أو غيرهما اذ يمكن أن انسانا يدرك
العصه ولا يرى النبي ﷺ ولا الصحب وانما يرى التابعي (قوله فهو مرسل صحاحي الخ) انظر أين الرابط
بين المبتدا والخبر الذي هو قوله فهو مرسل لانه يحتاج ل رابط فان قيل ان قوله فرسل بكسر السين
ويبدل منه ما بعده قلنا لا يناسبه (قوله أو منقطع) وحينئذ فالرابط محذوف والتقدير فهو منه ومعنى كونه
مرسل صحاحي أو تابعي أنه حذف كل واحد منها الصحاحي (قوله أو منقطع) أي أن لم يكن صحاحيا ولا تابعا وهو
معطوف على مرسل بعد تقدير أو غيرهما بعد قوله أو تابعا لان المنقطع من جهة الغير فهو المدخل له (قوله ان لم
يسنده) شرط فبإذ كراهي فهو مرسل صحاحي أو تابعي ان لم يسنده أو منقطع ان لم يسنده أي فاذا قال الصحاحي أو
التابعي ان عمار امر بالنبي ﷺ في المثال المذكور وهو عدم ادراك القصة يكون ذلك مرسل حذف
كل من الصحاحي أو التابعي الصحاحي فالمروي عنه عمار ولم يسند الحديث الى عمار وأما لو أسنده الى عمار بأن
قال كل واحد منهما قال عمار أو عن عمار قال أنيت النبي ﷺ فانه يحكم له بالاتصال لا يخفى ظهور ذلك
الشرط في قوله مرسل ولا يظهر في قوله أو منقطع لانه يقتضي أن تابع التابع كما كان قال قال عمار أنيت
النبي ﷺ الخ يكون ذلك متصلا وليس كذلك لانه لم يدرك عمارا فهناك واسطة بينهما بينه وتحقيقا

الثاني عشر من أقسام الحديث المبهم

(قوله في الحديث) أي لم يسم في نفس الحديث أي لم يعين فيه مكان بقول فسأل رجل رسول الله ﷺ
فقوله رجل مبهم في الحديث لافي السند الذي فوقه فلان عن فلان عن فلان الخ ومن المبهم في الحديث
مارواه الشيخان ان امرأة سألت النبي ﷺ عن غسلة في الخيض وقوله او في الاسناد معطوف
على الحديث أي وفي اسناده قال عوض عن الضمر وعارة الجوى واما المبهم ذكره في الحديث
فكحديث عائشة رضي الله عنها ان امرأة سألت رسول الله ﷺ عن غسلة من حيض قال خذي
فرصة من مسك فتطهري بها فهذه المرأة المبهمة اسمها أسماء بنت شكيل وهو الصحيح لثبوت ذلك

زوال الجهالة لاسيما الجهالة التي يرد معها الحديث حيث يكون الابهام في الاسناد وقد صنف في ذلك الخطيب وغيره * ومن أمثلة ذلك ما رواه الشيخان من حديث عائشة (٤٨) أن امرأة سألت النبي ﷺ عن غسلها في الحوض قال خذى فرصة من

مسك فتطهرى بها الحديث فهذه المرأة هي اسماء كما في روايته مسلم وفي سببها خلاف فقيل بنت يزيد بن السكن الانصارى وقيل بنت شكل وهو الذى في مسلم قال العرافى وهو الصواب قال النورى في مبهماتة يحتمل أن القصة جرت من امرأتين في مجلس أو مجلسين ومن المبهمة ابن فلان غير مسمى مثاله ما رواه أصحاب السنن الاربعة من حديث يزيد بن شيبان قال أتنا ابن مربع الانصارى ونحن نعرفه فقال انى رسول رسول الله اليكم يقول لكم قفوا على نهجكم الحديث ومربع بكسر الميم فراء ساكنه فوحدة مفتوحة فعين مهملة قيل في اسمه يزيد وقيل زبد وقيل عبد الله ومن ذلك عم فلان مثاله ما رواه النسائي من رواية على ابن يحيى بن خالد عن أبيه عن عمه بدري في حديث المسى صلانه العم المبهمة رافعة بن نافع كما سمي في أبي داود ومن

في بعض طرق الحديث في مسلم وشكل بمنح المعجمة والكاف قبل سكن الكاف ذكر ذلك السيوطى في التقريب وقيل هي بنت يزيد بن السكن الانصارى وقال النورى في مبهماتة يختمل أن يكون القصة جرت للمرأتين في مجلس أو مجلسين والفرصة بكسر الفاء قطعة من صوف أو خرقه وقوله من مسك ظاهره أن الفرصة منه وعليه المذهب وقول الفقهاء وحكى أبو داود في روايته عن بعضهم فرصة بالفاء والصاد المهملة أى شيئاً يسيراً مثل القرصه بطرف الاصبعين وحكى بعضهم عن ابن قتيلة فرصة بالفاء الواو والمضاد المعجمة من القرض وهو القطلع وفي رواية ممسكة أى مطيبة بالمسك يتبع بها أثر الدم يحصل منه التطيب والتشفي انتهى بحرفه وقوله بكسر الفاء حكى ابن سيده ثلثها وقوله فرصة أى تصح الفاء به تعلم أن قول الشارح ومن أمثلة ذلك ما رواه الشيخان أى من أمثلة المبهمة في الحديث لاقى السند ومثال المبهمة في الاسناد كسفيان عن رجل كافى الجوى وأما الشارح فلم يثل للابهام في الاسناد الا في مثال العم (قوله زوال الجهالة) أى الجهل (قوله في الاسناد) أى لاقى المتن وخلصته أن الابهام اذا كان في المتن الذى هو الرجال فان الحديث يرد وأما اذا كان في الحديث فانه لا يرد * فان قلت فاقى فائدة في زوال الجهالة المتن أى الحديث حتى يحتاج اليها قلت العلم بالشيء أولى من الجهل به على أنه قد نعت بالشيء الواحد مكان مختلفان ومن تبين المبهمة يعلم تأخر أحدهما عن الآخر فيصار الى المسح ما هم به من حيث الابهام العدوى على شيخ الاسلام (قوله وغيره) أى غير الخطيب كعبد الغنى بن سعيد (قوله ما رواه الشيخان) لفظ البخارى بعد ذكر السند عن عائشة أن امرأة سألت النبي ﷺ عن غسلها من الحيض كيف يغسل فقال خذى فرصة من مسك فتطهرى بها فقلت تتبعى بها أثر الدم اه وقوله بعد ذكر السند لفظ السند سبحان الله تطهرى بها فاجتذبتها الى فقلت تتبعى بها أثر الدم اه وقوله بعد ذكر السند لفظ السند حدثنا يحيى قال حدثنا ابن عيينة عن منصور بن صفية عن أمه عن عائشة ان امرأة الخرقه تتبعى بها أثر الدم قال ابن أبى جرة وتفضل ذلك ثلاثا ما بالغت في التنظيف في المدخل لابن الحاج المالكي ما وافقوه يظهر والله أعلم ان كان ذلك يحرك شهوة الجماع من المرأة فلا تفعل والاخسن لان الطيب من السنن ذكر ذلك سيدى على الاجهورى في شرحه على المختصر في باب الحيض قال في فتح البارى وفيه استحباب الكساياب فيما يتعلق بالعورات وفيه الاكتفاء بالتعريض والاشارة في الامور المستهجنه وانما كرره مع كونها لم تقمهم أولا لان الجواب يؤخذ من الاعراض بوجهه عند قوله توضى أى في الخلل الذى يستحى عند مواجهة المرأة بالنصرىج به فاكتفى بلسان الحال عن لسان المقال اه وقوله توضى هورواية كتطهرى (قوله فرصة) مثل سدره قطعة قطن أو خرقه صوف يقال فرصت النسي اذا قطعته اه من حاشية العارضى وقوله مثل سدره لكن حكى ابن سيده ثلثها فراء ساكنه فصاد مهملة خرقه من صوف أو قطن أو جالده عليها صوف (قوله وفي نسبتها) أى نسبها أى في بيان نسبها أى ما رواه بن نسب الله (قوله من المبهمة ابن فلان الخ) جملة ما ذكره الشارح من الامثلة سبعة منها المثال المنقادم قال الدمياطى في شرحه على ابن وقد يأتى الابهام في المتن كرايت النبي ﷺ ورجل أخذ بزمام ناقته ويعرف المبهمة بعجينة مصر حابه في بعض طرقه اه بحرفه (قوله أصحاب السنن الاربعة) المراد بهم علماء البخارى ومسلم وهم أبوداود والترمذى والنسائى وابن ماجه (قوله قال أنا) فاعل قال ضمير يرجع الى يزيد أى قال يزيد أنا ابن مربع (قوله رسول رسول الله اليكم) بتكرير رسول وأولها مضاف لثانيها (قوله قفوا على نهجكم الحديث) انظر تمامه في السنن الاربعة (قوله كما سمي في أبي داود) أى عين فيه (قوله حصين بن حصين

ذلك عمه فلان مثاله ما رواه النسائي أبضا من رواية حصين بن حصين عن عمه أنه أتى النبي ﷺ لها حاجة الحديث حصين اسم عمته أسماء ومن ذلك زوجة فلان مثاله حديث الصحيح جاءت امرأة رافعة القرظى قيل هي تيممة بالنكبير وقيل بالصغير وقيل هي

سهيمة ومن ذلك زوج فلانة لحديث سبيعة الاسلمية انها ولدت بعد وفاة زوجها بليال هو سعيد بن خولة ومن ذلك ابن ام فلان كقول ام هاني "زعم ابن ابي انه قال رجل اجرته ابن امها هوشة يقها على كاهها ومسمى في رواية الموطأ (٤٩) وكان أم مكتوم هو عبد الله

زائدة وعمر بن قيس
ورجح البخاري وابن
حبان الاول (وكل ما)
اي حديث (قلت
رجاله اي رجال اسناده
(علا) اي عريف
عندهم بأنه العالي
وقسموه حسة اقسام
* الاول استهاؤه الى
النبي ﷺ بذلك
العدد القليل بالنسبة
الى سند آخر يرد به
ذلك الحديث بعينه
لعدد كثير وهذا هو
العالو المطلق فان صح
سنده كان الغاية

حصين نعم الحاء المهملة وفتح الصاد مصغر ومحسن بكسر الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الصاد (قوله سهيمة) بصم السين وقوله حديث الصحيح ال في الصحيح للجنس فانه مذكور في الصحيحين كذا ذكره في شرح المنهج وعبارته فيه خبر الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها جاءت امرأة رفاعا القرظي الى النبي ﷺ فقالت كمت عند رفاعا فطلعتني فت طلاقى فزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير واعا معه مثل هدة الثوب فقال أتر يدن ان ترجعي الى رفاعا لاحتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك اه ثم قال بعدد كرهذا الحديث والمراد بها عند اللغو بين اللذة الحاصلة بالوطء وعند الشافعي وجهور الفقهاء الوطء اك ماء المطه سمى بها ذلك تشبيها له بالعلس بجامع اللذة * قال الحلبي في حاشيته عليه قوله واعا معه مثل هدة الثوب أي لا ينتشر كانتشار رفاعه وبهذا يندفع ما يقال الذي لا انتشار له كيف تذوق عسيلته ويذوق عسيلتها أي بان يذوقها وتزوج من تذوق عسيلته اه فيكون الضمير عائدا على الزوج من حيث هو والزبير مكبر كاهم (قوله سهيمة) بصم السين مصغرا وخولة بفتح الخاء (قوله أم هاني) يعرأ بهمة في آخره وزعم ابن أي أي قال ابن أي فليس زعم هنامطية الكذب (قوله قال رجل) هو زوج لها هو انه سفيان أسلم عام فتح مكة أي قال أنا فأناله حين فتحت مكة وأجرته بالقصر أي أمنتها فقال له النبي ﷺ فدأجرنا من أجزت يا أم هاني وكان ذلك قبل اسلامه (قوله ابن امها) هو شقيقها أي أخوها شقيقها والجملة مستأنفة استئنافا بيانيا في جواب سؤال احضته الجملة الاولى وعلى كرم الله وجهه هو ابن أبي طالب

(الثالث عشر والرابع عشر منها معرفة العالي والنازل من الاسناد)

وقد ذكر الاول بقوله وكل ما أي وكل اسناد فلت بفتح اللام المشددة رجاله عن النبي ﷺ علا أي ارفع القرب منه عليه الصلاة والسلام والثاني ضده أي ضد العالي وهو كثرة رجال ذلك السند الذي قد نزل ابعده عنه ﷺ اه من شرح الديمياطي على هذا المتن وبه تعلم أن المنقسم للعالي والنازل الاسناد ومثله عبارة شيخ الاسلام حيث قال العالي والنازل من السند وما معهما يأتي اه فقول الشارح الررقاني وكل ما أي حديث غير ظاهر وكان حق التعبير الموافق للاصطلاح أن يقول وكل سند الآن يقال وكل حديث أي من حيث سنده نأمل (قوله رجال اسناده) الاضافة بيانية أي رجال هي اسناده فان الرجال والاسناد بمعنى واحد (قوله علا أي عرف) فسرته بالفعل المبني للجهول وكان الاولى تفسيره بالعل المسى للساعل بان يقول أي ارفع كما صنع غيره (قوله بانه العالي) أي العالي سنده أو العالي من حيث السند (قوله وقسموه حسة أقسام الخ) فالخاصل أن كلام ابن الصلاح وابن طاهر يقول بانها خمسة را سقا على ماهية الاول والثاني واحد اما في ماهية الثلاثة الباقية وترجع الثلاثة الاول منها الى علو مسافة وهو ما بعدد والاخير ان الى علو صفه في الراوى أو شبهه وحاصل الخمسة اما علو اسناد للقرب من رسول الله أو القرب من امام أو القرب الى كتاب من الكتب الحديثة أو علو لفاهم وفاة أو قدم سماع والقسم الأول من علو ما طلقا لعدم تقدمه بقيد من امام أو كتاب (قوله من صح سنده) أي قوى فيشمل الضعيف الخ. وقوله كان الغاية القصوى أي في الفصل (قوله له) أي منسوب بالنسبة أي انه علو بالنسبة الى امام من أئمة الحديث ذي صفه عليه من حديثه وموضه (قوله اذ الراوى) هذا تعادل لكونه نسبيا وقوله من الستة كالمزني وقوله من غير طر بها كجزء من عرفه وكان المناسب قلب العبارة ليكون المعنى هو العلو بان يقول من غير طر بق كتاب من الستة اه لعل ما لو رواه من طريقها (قوله مطابقا أيضا)

الاربع اذ الراوى لو

رى - ش من عرف كتاب من الستة لوقع انزل ما رواه من غير طر يقها وقد

يكون ما طلقا أيضا كحديث ابن مسعود مرفوعا يوم كلم الله موسى كان عليه

(٧ - يقويه)

جبة صوف الحديث فالرواه الراوى من جزء ابن عرفة عن خلف بن خليفة يكون اعلى ما لرواه من طريق الترمذى عن علي بن حجر عن خلف فهذا مع كونه علوا نسبيا مطلقا اذ لا يقع هذا الحديث اليوم اعلى من روايته من هذا الطريق وسمى ابن دقيق العيد هذا القسم علو التنزيل لانه يكون نازلا بالنسبة للنبي ﷺ وعلويا بالنسبة للكتاب المأخوذ منه وفي هذا القسم تقع الموافقات والابدال والمساواة والمدافعة فالموافقة الوصول الى شيخ واحد المصنفين من غير طريقه مثاله حديث رواه البخارى عن محمد بن عبد الله الانصارى عن حميد عن أسس مرفوعا كتاب الله القصاص فاذا رواه الراوى من جزء الانصارى تقع موافقة للبخارى في شيخه مع علو درجته وكحدث يرويه البخارى عن قتيبة عن مالك فالرواه راو (٥٠) من طريقه كان ينسب بين قتيبة ثمانية ولوروى ذلك الحديث بعينه من طريق أبى العباس السراج

كان ينسب بين قتيبة سبعة والبذل الوصول الى شيخ شيخه كذلك كان يقع الراوى ذلك الاسناد بعينه من طريق آخر الى القعنبى عن مالك فيكون القعنبى بدلا فيه عن قتيبة ومن امثله حديث ابن مسعود السابق قال الخافض ابن حجر واكثر ما يعتبرون الموافقة والبذل اذا قارنا العلو والافسهم ما وقع بدونه ونحوه لشيخه العراقى والمساواة استواء عدد الاسناد من الراوى الى آخر الاسناد بان يكون بين المخرج وبين النسبى ﷺ في المرفوع او الصحابى او من قبله في غير الى شيخ احد الستة مثلا كما بين احد الستة وجزم العراقى وغيره بان المساواة

أى غير مقيد بنسبة للكتب الستة أو غيرها (قوله جبة صوف الحديث) تمامه ونعلان من جلد حار مبت وفي بعض الاخبار غير مدبوغ (قوله فالرواه الراوى من جزء ابن عرفة عن خلف بن خليفة يكون اعلى ما لو رواه من طريق الترمذى عن علي بن حجر عن خلف) مثلا لوروى يناس من طريق الترمذى وقع بيننا وبين خلف تسعة فاذا رويناه من جزء ابن عرفة وقع بيننا وبينه سبعة بعلاو درجتين فهذا مع كونه علوا بالنسبة فهو أيضا علو مطلق أى بالنسبة للنبي ﷺ فانه لم يكن للحديث سند اعلى منه (قوله علو التنزيل) المراد بالتنزيل النزول (قوله وفي هذا القسم) أى القسم الثالث (قوله والمساواة والمصاحفة) لا يخفى انه ليس فيها علو بالنسبة للكتب الستة كما هو موضوع المسئلة (قوله مع علو درجته) أى لا يقال له موافقة الامع العلو واما مع الدنيا وان أمكن أو التساوى كذلك فلا يقال له موافقة ولا بدل وازافة درجة الى الضمير على معنى فى أى درجة فيه أى السند (قوله أى الصحابى) أى فى الموقوف وقوله أو من قبله أى المقطوع فى التابى أو من دون التابى وقوله أو غيره أى المرفوع الى شيخ أحد الستة أى شيخ واحد من الستة كأن يكون البخارى أخذ عن أصبغ وهو أخذ عن ابن وهب وهو أخذ عن مالك وهو أخذ عن نافع وهو أخذ عن ابن عمر فانت يا مخرج اذا رويت اما ان يكون ينسبك وبين النبي ﷺ كما بين البخارى وبين النبي أو بان يكون ينسبك وبين ابن عمر كما بين البخارى وابن عمر أو يكون ينسبك وبين نافع كما بين البخارى ونافع أو يكون ينسبك وبين مالك كما بين البخارى ومالك أو يكون ينسبك وبين ابن وهب كما بين البخارى وابن وهب أو تكون أخذت عن أصبغ كما أخذ البخارى عن أصبغ فتى حصل شئ من ذلك فيقال لك مساو للبخارى الا أنها لا توجد كما هو ظاهر فظهر ان مصدوق من قبله بالنسبة لما قلنا نافع ومالك وابن وهب وأصبغ وظهر أن الغاية داخله وتقدير العبارة أو من قبله فى حال كونك منتبها الى شيخ أحد الستة اه من حاشية العلامة العدوى على شرح الالفية لشيخ الاسلام (قوله كما بين أحد الستة) أى وبين أحد من ذكر من العدد كما ذكره شيخ الاسلام فى شرح الالفية (قوله المصاحفة) موجودة فى المساواة بين المتلاقيين أى اللذين يريد أحدهما الاخذ عن الآخر قال المصنف وثلث بالكتب الستة لان الغالب على المخرجين استعمال ذلك بالنسبة اليهم فقط وقد استعمله الظاهرى وغيره بالنسبة الى مسند أحد ولا مشاحة فى ذلك اه من حاشية العلامة العدوى على شرح الالفية (قوله على الوجه المشروح أولا) يعنى فى المساواة فى العدد وكان يكون بين تلميذ النسائى والرسول اثنا عشر وبننا وبينه كذلك مع عدم ملاحظة الاسناد الخاص اه من بعض حواشى النخبة (قوله على ابن خطيب المزى والفخر الخ) لم يبين من تقدمت وفاته منها على الآخر وانها ما تماعا لعل لم تثن عنده شئ من ذلك أو ان قصده التمثيل وقد حصل ما ذكر (قوله طبرزد) قال العلامة اه وى وجدت فى خط بعض الشيوخ أنه بالذال المعجمة فى

مفقودة الآن الا ان يكون عدة ما بين الراوى وبين النبي ﷺ كعدة ما بين الامم السبعة وبين النبي ﷺ قال فى شرح آخره النخبة فيكون مساواة بقطع النظر عن ملاحظة ذلك الاسناد الخاص انتهى ووقع للعراقى من ذلك حديث فان النسائى روى حديث على فى النهى عن نكاح المتعة وينسب بين النبي ﷺ عشرة ورواه العراقى من طريق غير النسائى فوقع له أن يشخ فيه ساواه وكأنه هو لى النسائى وصاحفه والمصاحفة الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف على الوجه المشروح أولا سميت مصاحفة لبيان العادة أن المتلاقيين صاغان * الرابع من أقسام العلو تقدم وفاة الراوى عن شيخ على وفاة راو آخر عن ذلك الشيخ مثاله من سمع سنن أبى داود على الزكى عبد العظيم أعلى ممن سمعه على النجيب الخرافى ومن سمعه على النجيب أعلى ممن سمعه على ابن خطيب المزى والفخر ابن البخارى وان اشترك الاربعة فى روايته عن شيخ واحد هو ابن طبرزد لثقة قدم وفاه الزكى على النجيب ووفاه النجيب على من بعدهم هذا من العلو المقاد من تقدم وفاة

مع الالتفات لنسبة شيخ إلى شيخ فأما العلو المقاد من مجرى تقدم وفاة الشيخ لامع التفاوت لشيخ آخر فقد اختلف في وقته فقيل يكون الحسين سنة مضت بعد وفاته وقيل ثلاثين سنة * خامس الاقسام علو الاسناد تقدم السماع لاحد (٥١) رواه بالنسبة لراؤ آخر شاركه في

السماع من شيخه او لراؤ سمع من رفيق شيخه فالاول أعلى وان تقدمت وفاة الشيخ (وضده) أى ضد ماقلت رجاله وهو ما كثر رجاله وهو (ذاك الذى قد نزل) أى هو المعروف عندهم بالنازل وأقسامه خمسة أيضا فان كل قسم من أقسام العلو يقابله قسم من أقسام النزول كما قاله ابن الصلاح خلافا لمن زعم ان العلو قد يقع غير تابع للنزول (فائدتان) الاولى الاسناد خصيصية فاضلة من خصائص هذه الامة قال ابن المبارك الاسناد من الدين ولولا الاسناد (قوله مثل) أى صفة (قوله يطلب أمر دينه) أى أمرها هو دينه وقوله بلا اسناد أى يطلب معرفة دينه فلا يشوخي يأخذ عنهم وأراد بالامر المعرفة فالإضافة حفيقية (قوله كمثل الذى النخ) خلاصه ان الدين صعب الوصول كالسطح الذى شأنه صعوبة الوصول وقوله بلا سلم أى فالاسناد كالسلم (قوله سلاح المؤمن) فيماني زيد أسد مما هو مقرر مشهور (قوله فإى شئ يقاقل) أى فيقاقل بأى شئ أى يبلغ العلم للناس بسبب أى شئ لان تبليغ العلم بالاخذ عن الرجال فادافد فكيف يأتي تبليغ في العبارة استعارة ويصح اجراء هذا الكلام على حقيقته أى وقياسه يقال هنا فتدبر وقال أبو بكر محمد بن أحمد بلغنى أن الله خص هذه الامة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبها وهي الاسناد والاسباب والاعراب (قوله أو قدم سماع النخ) معطوف على السند أى العلو من جهة السند أو من جهة قدم سماع الراوى وطلب مبتدأ وسنة خبره ويدخل في قوله العلو في السند ثلاثة أقسام من الاقسام الخمسة (قوله سنة عن السلف) أى ان تحصيل العلو أمر مسنون سنة من سلف لا النبي صلى الله عليه وسلم لكون النبي صلى الله عليه وسلم لم يصرح بالسند بل فهم من فعله لكن الصحيح ان ما فهم من فعله ينزل منزلة قوله فحكم عليه بأنه سنة منه صلى الله عليه وسلم (قوله قال محمد) استدلال لما قبله فهو على حذف الفاء (قوله قرب الاسناد) أى من حيث روايته الحديث (قوله أو قال قرينة) هذا شك فاذا يكون معنى قوله قرب الى الله أى تقرب الى الله فتتفق السخستان (قوله سنة صحيحة) أى ثابتة عن النبي أو دليلها حديث صحيح وقوله محتجا حال من فاعل قال (قوله صام) كسر الصاد

آخره اه وهو صحيح في المختار في باب الذال طبرزد قال الاصمعي سكر طبرزد وطبرزل وطبرزن ثلاث لغات معرب اه (قوله مع الالتفات) أى النظر (قوله لنسبة شيخ الى شيخ) أى من حيث وفاته كما تقدم من تقدم وفاة الزكي عبد العظيم على وفاة النجيب الحراني (قوله فقد اختلف في وقته) أى العلو وقد أشار لذلك الخلاف بقوله فمعل الخ وقوله يكون أى العلو أى يتحقق كما هو ظاهر وذلك لانه ليس المراد ان وقت العلو يكون عند ذكر الوقت الذى هو انتهاء الحسين بل المراد ان وقت العلو هو انتهاء الحسين و بان بما تقرر أن الامم بمعنى عذاب (قوله وان تقدمت وفاة الشيخ) هو غير مناسب والذي في عبارة شيخ الاسلام وان تقدمت وفاة الثانى اه أى الداعي الثانى (قوله خصيصية) أى الطريقة التى هي الرجال من حيث الاحاد منها أو الاخذ عنها حالة مختصة بهذه الامة وقوله فاضلة أى شريفة زاد السخاوى بعد قوله خصيصية وسنة بالغة من السنن المؤكدة وقدروا ينامن طريق أبي العباس قال سمعت محمد بن حاتم بن المطهر يقول ان الله قد أكرم هذه الامة وشرفها وفضلها بالاسناد وليس لاحد من الامم كلها قديمها وحديثها اسناد انما هو صحف في أيديهم وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم فليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والانجيل وبين ما ألحقوه بكتبهم من الاخبار التى أخذوها عن غير الثقات وهذه الامة انما تنص الحديث عن الثقة المعروف في زمانه المشهور بالصدق والامانة عن مثله حتى تنهاى أخبارهم ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالا حفظ والاضبط فالأضبط والاطول مجالسة فن فوقه عمن كان أقل مجالسة ثم يكتبون الحديث من عشرين وجها أو أكثر حتى يذهبوا من الغلط والزلل وقد يضبطون حرروهم يعدونه عدا فهدا من أفضل نعم الله على هذه الامة وقال أبو حاتم الرازى لم يكن في أمة من الامم منذ خلق الله آدم أمنا يحفظون آثار الرسل الا هذه الامة اه من حاشية العلامة العدوى على شيخ الاسلام (قوله قال ابن المبارك النخ) في قوة الاستدلال على ما قبله وقوله الاسناد من الدين أى من العمل بالدين أى الاحكام أو أراد بالدين التدين (قوله ولولا الاسناد) أى ولولا طلب الاسناد (قوله مثل) أى صفة (قوله يطلب أمر دينه) أى أمرها هو دينه وقوله بلا اسناد أى يطلب معرفة دينه فلا يشوخي يأخذ عنهم وأراد بالامر المعرفة فالإضافة حفيقية (قوله كمثل الذى النخ) خلاصه ان الدين صعب الوصول كالسطح الذى شأنه صعوبة الوصول وقوله بلا سلم أى فالاسناد كالسلم (قوله سلاح المؤمن) فيماني زيد أسد مما هو مقرر مشهور (قوله فإى شئ يقاقل) أى فيقاقل بأى شئ أى يبلغ العلم للناس بسبب أى شئ لان تبليغ العلم بالاخذ عن الرجال فادافد فكيف يأتي تبليغ في العبارة استعارة ويصح اجراء هذا الكلام على حقيقته أى وقياسه يقال هنا فتدبر وقال أبو بكر محمد بن أحمد بلغنى أن الله خص هذه الامة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبها وهي الاسناد والاسباب والاعراب (قوله أو قدم سماع النخ) معطوف على السند أى العلو من جهة السند أو من جهة قدم سماع الراوى وطلب مبتدأ وسنة خبره ويدخل في قوله العلو في السند ثلاثة أقسام من الاقسام الخمسة (قوله سنة عن السلف) أى ان تحصيل العلو أمر مسنون سنة من سلف لا النبي صلى الله عليه وسلم لكون النبي صلى الله عليه وسلم لم يصرح بالسند بل فهم من فعله لكن الصحيح ان ما فهم من فعله ينزل منزلة قوله فحكم عليه بأنه سنة منه صلى الله عليه وسلم (قوله قال محمد) استدلال لما قبله فهو على حذف الفاء (قوله قرب الاسناد) أى من حيث روايته الحديث (قوله أو قال قرينة) هذا شك فاذا يكون معنى قوله قرب الى الله أى تقرب الى الله فتتفق السخستان (قوله سنة صحيحة) أى ثابتة عن النبي أو دليلها حديث صحيح وقوله محتجا حال من فاعل قال (قوله صام) كسر الصاد

السلف ول محمد بن اسم الطوسي قرب الاسناد قرب أو قال قرينه الى الله عز وجل وقال الخا كم ان طلب العلو سنة صحيحة محتجا في ذلك بخبر أسى في محي وضام بن ثعلبة الى النبي ﷺ ليسمع منه

مشافهة ماسمعه من رسوله اليه اذ لو كان طلب العلو غير مستحب لانكر عليه عليه السلام سؤاله عما أخبر به رسوله ولأمره بالانصراف على رسوله لسكن قال شيخ

(٥٢)

والعالو أفضل خلافا لما

حكاه ابن خلد عن

بعض أهل النظر ان

النزول أفضل لانه يجب

على الراوى الاجتهاد

في متن الحديث وتأديته

وفي الناقل وتعليده

وكما زاد الاجتهاد زاد

صاحبه ثوابا وهذا كما

قال ابن الصلاح مذهب

ضعيف الحجة قال ابن

دقيق العيد لان كثرة

المشقة ليست مطلوبة

لنفسها ومراعاة المعنى

المقصود من الرواية

وهو الصحة أولى وأيده

العراقى بأنه بمثابة من

يقصد المسجد لصلاة

الجماعة فإسلاك طريقا

بعيدة لكثرة الخطا

وان أداه سلوكها الى

فوات الجماعة التي هي

المقصود وذلك ان

المقصود من الحديث

التوصل الى صحته بعد

الوهم وكما كثر رجال

الاسناد تطرق اليه

الخطأ والخلل وكما قصر

السند كان أسلم اللهم الا

أن يكون رجال السند

النازل أو ثقی أو أحفظ

أو أفقه أو كونه متصلا

بالسماع وفي العالي حضور

أو اجازة أو مناوله أو

تساهل من بعض رواة في

الجل فالنزول حيثئذ ليس بمنموم ولا مفضول بل هو فاضل كما صرح به السلفي وغيره قائلين والنازل

حيثئذ هو العالي في المعنى عند النظر والتحقيق ونبه على ذلك العراقى بقوله

وحيثئذ من فهو مالم يجبر به الصحة العلو عند النظر وقال السلفي

المعجمة (قوله مشافهة) أى سماع مشافهة أى حالة كونه مشافها أى مخاطبا وما ذكره الشارح مبنى

على أن لام الكلمة أعنى شفة هاء أى اللام المحذوفة والاصل شفهة وتجمع على شفاه مثل كلفة وكلاب

وعلى شفاه مثل سجدة وسجدات ومنهم من يجعلها واوا وينى عليها نصارى الكلمة ويقول الاصل

شفوة وتجمع على شفوات مثل شهوة وشهوات وعليه فتقول كتبه مشافهة (قوله ماسمعه من رسوله

اليه) أى لسمع منه الذى سمعه عن أرسله النبي صلى الله عليه وسلم اليه (قوله لانكر عليه) لا يخفى

ان غير المستحب يصدق بالجائز وهو لا ينكر في فعله الا أنه قد استدله بقوله صلى الله عليه وسلم لتبسم

الدارى لما رآه كفى بعض طرق حديثه في الجساسة ياتيم حدث الناس بما حدثني وبقوله أيضا خير الناس

قرنى الحديث فان العلو يقر به من القرون الفاضلة انظر السخاوى (قوله فيه نظر) أى في الاحتجاج

نظر (قوله والعالو أفضل) مسألة ثانية (قوله أو أنه أراد الاستنبات) أى قوة الثبوت أى قوة الصحة وقال

الطوخى مانصه لا يخفى ان ارادة المبلغ من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيأ من الاحكام الاستنبات لا ينافى

وجوب عمله أى المبلغ بما بلغه رسول النبي صلى الله عليه وسلم بل قد يقال يندب له الاستنبات من الشارع

في حياته ولو وجب عليه العمل بما قاله رسول النبي عليه السلام حيث شك المبلغ في كلام ذلك الرسول

(قوله عن بعض أهل النظر) أى الاصول (قوله قال ابن دقيق العيد) أى في توجيه الرد (قوله

ليست مطلوبة لنفسها) أى لذاتها بل اذا طلبت فانما تطلب لاجل الصحة (قوله ومراعاة المعنى الخ)

يقرأ بالنصب عطف على اسم ان لانه من كلام ابن دقيق العيد كما ذكره الكمال بن أبى شريف في حاشيته

على شرح النخبة (قوله وأيده العراقى) أى أيدما ذكر من الرد وقوله بانه أى طالب النزول (قوله

وذلك ان المقصود الخ) مرتبط بقوله بمثابة أى واذا كان بمثابة الخ فقد انكسب خلاف الصواب وذلك

ان المقصود الخ وقوله من الحديث أى من طلبه (قوله الى صحته) أى قوته لاجل شموله الحسن

(قوله وبعد الوهم) أى توهم الخطأ أى إيقاع الوهم فهو بسكون الهاء أو بعد الغلط فهو بفتح الهاء

(قوله والخلل) عطف مرادف وذلك لانه من رجال الاسناد الاو الخطأ جائز عليه فكما كثر

الوسائط وطال السند كثر مظان التجويز ولما قلت قلت اه من شرح الجوى (قوله أو ثنى) أى

من جهة العدالة (قوله السلفى) هو بكسر السين وفتح اللام وفي آخره فاء هو أبو طاهر أحمد بن محمد بن

أحمد بن ابراهيم بن سلفه الاصبهانى اه من حاشية الطوخى على شرح ألفية العراقى لشيخ الاسلام

(قوله وحيثئذ) قال شيخ الاسلام في شرحه على متن الألفية للعراقى في شرح هذا البيت وحيثئذ

النزول كقول ابن المدينى وغيره انه شؤم وقول ابن معين انه قرحة في الوجه فهو مالم يجبر بصفة مرجحة

فان جبرها كزيادة الثقة في رجاله على العالى أو كونهم أحفظ أو أضبط أو أفقه أو كونه متصلا بالسماع وفي

العالى حضور أو اجازة أو مناوله أو تساهل من بعض رواة في الحل فالنزول حيثئذ ليس بمنموم ولا مفضول

بل فاضل كما صرح به السلفي وغيره قالوا والنازل حيثئذ هو العالي في المعنى عند النظر والتحقيق وقد نبه عليه

بقوله والصحة مع النزول هي العلو المعنوى عند النظر والعالى عدد عند فقد الضبط والاتفاق علو صورى

فكيف عند فقد التوثيق اه بحروفه وقوله كما صرح به السلفي راجع لقوله بل فاضل وقوله عند النظر

أى التأمل والتحقيق أى الوقوف على الحق وقوله فكيف عند فقد الخ أى فكيف لا يكون عند

فقد التوثيق وهو استفهام في معنى التنى ونفى التنى اثبات أى فهو عند فقد التوثيق علو صورى تحقيقا

والتوثيق مصدر وثقه وحيثئذ فالمعنى عند فقد موجه من العدالة والصدق وكأنه أراد موجه الاعظم

وتساهل من بعض رواة في

الجل فالنزول حيثئذ ليس بمنموم ولا مفضول بل هو فاضل كما صرح به السلفي وغيره قائلين والنازل

حيثئذ هو العالي في المعنى عند النظر والتحقيق ونبه على ذلك العراقى بقوله

وحيثئذ من فهو مالم يجبر به الصحة العلو عند النظر وقال السلفي

ليس حسن الحديث قريب رجال * عند أرباب علمه النقاد بل علو الحديث عند أولى الحفاظ والاتقان صحة الاسناد والله أعلم (وما أضفته
الى الاصحاب) أى قصرته عليهم فلم تتجاوز به عنهم الى النبى ﷺ (٥٣) (من * قول وفعل) لم

والا فالضبط والاتقان مما يوجب التوثيق فتدبر (قوله ليس حسن الحديث الخ) هما يثبتان من بحر الخفيف
ورويهما الدال والثاني منهما ممدور فنصفه الفاء من الحفظ وحينئذ يقرأ والاتقان بالنقل

(القسم الخامس عشر منها الحديث الموقوف)

(قوله ونحو ذلك) وهو تقريرهم كما أفاده الحفاظ وأراد بالقول حقيقة أو حكما كالإشارة المفهمة قال في
النكت وأما أفعاله المجردة فهل تكون أحكاما عند من يحتج بقول الصحابي أو لافيه نظر قال ثم انه ان
سكت عما به عمل أو يقال بخضرتهم فلا ينكر ونه فالحكم فيه أنه ان نقل في ذلك حضور أهل الاجماع فيكون
نقلا للاجماع فان لم يكن فان خلا عن سبب مانع من السكوت والانسكار فحكمه حكم الموقوف اه وظاهر
عبارته في أول الكتاب دخول المم والصفة والاياء في النحو وحرر اه من حاشية العلامة العدوى
(قوله وخلا عن قرينة الرفع) أمالو وجدت فيه قرينة الرفع فهو في حكم المرفوع كما في رواية البخارى
كان ابن عمرو ابن عباس يظفران ويقصران في أربعة برد فثقل هذا الايقال من قبل الراى (قوله سواء
اتصل اسناده اليه أو انقطع) المراد باتصال السند ذكره متصلا به غير منقطع ولا معضل ولا معاق والمراد
بالمنقطع خلاف ذلك فيشمل المنقطع والمعضل والمعلق المحذوف منه أول السند أو كله ويكون الانقطاع في
قول الشارح واشترط الحاكم الخ بالمعنى اللغوى (قوله وهى فيه) أى الواو في التقسيم أجود من أو كما قاله
ابن مالك وجه ذلك انها تنفيد الجمع ولا شك أن الاقسام مجتمعة في صدق الكل على ما هو كذا أو تقتضى خلاف
ذلك كقولك الكلمة اسم وفعل وحرف ومحل ذلك ان كان من تقسيم الكل الى جزئياته كهذا المثال
فان كان من تقسيم الكل الى أجزائه كقولك الحصى رخيص وسمرت عنت الواو (قوله بعض الفقهاء)
كأنى القاسم الفورانى من اخر اسانين وقوله من الشافعية صريح في الاختصاص بهم وهل أحدهم أو باب
المذاهب تبعهم فيه فيكون التخصيص نسبيا ولم يتبعهم فيكون مطلقا (قوله سماء الاثر) أى قصر تسمية
الاثر على الموقوف وقوله ويسمون المرفوع الخبر أى فيقصر عن تسمية الخبر على المرفوع وقول الشارح
وأما المحدثون ذكر مقابله الطرف الاول أعنى قوله وسماء الاثر وكان الانسب لما ذكر الطرف الثانى وهو قوله
وسمى المرفوع الخبر أن يذكّر مقابله أى فيذكر ما قاله المحدثون في شأن الخبر وقد أفاد المناوى ان الخبر
عند المحدثين مرادف للحديث اه ولعل وجه تسمية الموقوف بالاثر والمرفوع بالخبر أن الاثر يطلق على
بقية الدار قال في المصباح وأثر الدار بقية ما لم يكن قول الصحابي بقية من قول المصطفى والخبر ما يخبر به
وأصل الاخبار انما هو عنه ناسب أن يسمى قول الصحابي أثرا وقول المصطفى خبرا (قوله أو وقفه فلان على
مجاهد) مثل بما ذكره إشارة الى تعيين الواقف كان تقول هذا موقوف على مالك أو وقفه فلان على

طائوس مثلا السادس عشر من الاقسام الحديث المرسل

(قوله ويجمع على مراسيل ومراسل) قال الزركشى يجوز اثبات الياء في المراسيل والمراسيل ويجوز
حذفها والاولى الحذف قال الله تعالى ما ان مفتاحه والاثبات عند البصريين موقوف على السماع وعند
الكوفيين جائز نقله الطوخى فاذا الاولى تقديم مراسل وان كانت الواو لا تقتضى ترتيبا فتأمل (قوله
مأخوذ) أى مشتق بحسب أصله من كونه اسم مفعول والافهوا الآن اسم للحديث الذى سقط من سنده
الصحابي (قوله أطلق الاسناد ولم يقيده بجميع رواته) المناسب لكون المرسل اسم للحديث أن يقول
فكان المرسل أطلق الحديث ولم يقيده بجميع رواته وجب بآنى بمعنى الكل الجيعى والكل المجموعى

للظن به (ومرسل) ويجمع على مراسيل ومراسل مأخوذ من الارسال وهو الاطلاق كقوله تعالى انا أرسلنا الشياطين على الكافرين
فكان المرسل أطلق الاسناد ولم يقيده بجميع رواته هو

ونحو ذلك وخلا عن
قرينة الرفع (فهو
موقوف) سواء اتصل
اسناده اليه أو انقطع
واشترط الحاكم اتصاله
شاذ وقوله (زكن)
أى علم تكلمة للبيت
والواو فى كلامه للتقسيم
وهى فيه أجود من أو
وقد سمي بعض الفقهاء
الشافعية الموقوف
الاثر والمرفوع الخبر
وأما المحدثون فقال
النوى انهم يطلقون
الاثر على الموقوف
والمرفوع وأما ان
استعملت الموقوف
فيما جاء عن التابعين
فن بعدهم فقيده بهم
فقل موقوف على
عطاء على طائوس
أو وقفه فلان على
مجاهد ونحو ذلك
موقوف على مالك على
الثورى على الاوزاعى
ومحل كون ما أضيف
للصحابي موقوفا حيث
كان للرأى فيه مجال
فان لم يكن للاجتهاد
فيه مجال ظاهر فهو
مرفوع وان احتمل
أخذ الصحابي له عن
أهل الكتاب تحسنا

ما (منه الصحابي سقط) بان رفعه التابعي الى النبي ﷺ صريحا وكناية صغيرا كان كافي حاتم ويحيى بن سعيد او كبير او هو من كان جل رايته عن الصحابة كابن المسيب وقيس بن ابي حازم وهذا هو المشهور عند المحدثين وبه قطع الحاكم وغيره وقيد الحفاظ ابن حجر بما لم يسمعه من النبي (٥٤) صلى الله عليه وسلم ليخرج من لقبه كافر افسح منه ثم أسلم بعد موته صلى الله عليه وسلم

وحدث بما سمعه منه كالنسخ في رسول هرقل وروى قيصر فانه مع كونه تابعيا محكوما لاسمعه بالاتصال لا بالارسال وخرج بالتابعي مرسل الصحابي فانه موصول مسند لان روايتهم غالبا عن الصحابة والجهالة بالصحابة لا تنصرف لانهم كلهم عدول وقيل المرسل ما رفعه التابعي بقيس كونه كبيرا وأما مرفوع صغار التابعين فلا يسمى مرسلا بل منقطعاً وهذا القول حكاه ابن عبد البر عن قوم من أهل الحديث لان أكثر روايتهم عن التابعين ولم يلقوا من الصحابة الا الواحد والاثنين وقيل المرسل ما سقط من سنده راو واحد او أكثر سواء كان من أوله أم من آخره أم بينهما فيشمل المنقطع والمعضل والمعلق وهذا ما حكاه ابن الصلاح والنووي عن الفقهاء والاصوليين وبه قطع الخطيب واختلفوا في

والغالب الثاني وهو المراد هنا وهو حقيقة في الهيئة الاجتماعية المركبة من كل الافراد واطلاقه على البعض مجاز ولم يقبده عطف تفسير وكان هنا مستعملة في التحقق لا الظن فظهر التعبير بكأن والاضافة في روايته حقيقة وهي تأتي لأدنى ملازمة بناء على أن الاسناد حكاية طريق المتن أو من اضافة الجزء للكل بملاحظة التفصيل في المضاف والجملة في المضاف اليه بناء على أن المراد بالاسناد السند (قوله مامنه) أي من اسناده فهو على حذف مضاف (قوله أو كناية) أي كان يقول التابعي مالا يحال للرأي فيه (قوله وقيد الحفاظ ابن حجر الخ) وهذا التقييد متعين وكأنهم أعرضوا عنه لندرته قال الزركشي وعلى هذا بلغز فيقال تابعي يقول قال النبي ﷺ كذا وهو مسند لا مرسل قال وقيد بحاجب عن هذا النقص بالناية بكلامهم وان مرادهم بالتابعي من لم يلق النبي ﷺ وهذا حكمه حكم التابعي لأنه تابعي حقيقة لوجود الرواية إلا أنه قد فاته شرطها ونحن انما زلنا المرسل لجهالة الواسطة وهي هنا مفقودة وقوله بما لم يسمعه لعل المراد يطلع عليه حتى يشمل غير الاقوال اهـ من حاشية الطوخي على شرح اللفية (قوله ثم أسلم بعد موته) ليس بقيد بل مثله من أسلم قبل موته ولم يره (قوله وروى قيصر) أي وفي رواية قيصر أي رسول قيصر بدل هرقل وهرقل علمه أي الملك الروم وقيصر لقبه وعبرة القسطلاني في بدء الوحي هرقل كدمشق علم غير منصرف للعجمة والعلمية وحكي فيه هرقل كخندق والاول هو المشهور ولقبه قيصر قاله الشافعي وهو اول من ضرب الدنانير وملك الروم احدى وثلاثين سنة وفي ملكه توفي النبي ﷺ (قوله بل منقطعاً) أي منقطعاً على القول الثاني للمصنف في تعريف المنقطع من انه ما لم يتصل سنده فيصدق بالانين أي فقد أسقط التابعي الصغير التابعي الكبير والصحابي (قوله وبه قطع الخطيب) أي من المحدثين كما أفاده السخاوي قال الطوخي واستشكل ذلك القول بأنه يقتضي أنه لو قال الواحد منا قال رسول الله ولو أسقط جميع السند يكون مرسلا ويحتج به عند من يقبله ولا ظن أحداً قال هذا فيغلب على الظن انه مقيد بالقرن الثلاثة كإبراهيم عن أبي حنيفة اهـ والحاصل أن الاقوال ثلاثة الثاني أضيفها والثالث أوسعها والاول الأكثر استعمالاً أهل الحديث (قوله فذهب مالك) أي ابن أنس قدمه على أبي حنيفة لانه شيخه كما ذكره السيوطي في رسالته وتلمذة الشافعي وأجله ظاهراً قال البقاعي احتجاج مالك وغيره بالمرسل انما هو على القول الاول فيه وهو مرفوع التابعي (قوله في الاحكام وغيرها) المراد بالاحكام الفرعية وبغيرها الاحكام الاعتقادية (قوله أننى على عصر التابعين وشهد له بالخيرية ثم للقرنين بعد قرن الصحابة) اعلم أن القرن الجليل أي الجماعة على الاصح فيراد بالعصر أهله مجازاً والاضافة للبيان أو يقدر مضاف أي أهل عصر الخ الذي هو نفس التابعين وأراد بالقرنين الطائفتين واطافة قرن لما بعده للبيان وقيل القرن مائة سنة وعلى هذا فغيره باعتبار أهله فقوله شهد له أي بعد الصحابة بقوله ثم للقرنين بعد قرن الصحابة أي و بعد قرن التابعين وذلك بقوله خير القرون قرني ثم الذين يلونهم وكرر ثلاثاً على ما في بعض الروايات (قوله وبأن تعالين البخاري) أي معلقات البخاري أي فليكن منها المرسل بجامع قطع الاتصال (قوله ورد بأن الحديث محمول على الغالب الخ) نسلم ذلك إلا أننا نقول الكلام مفر وض في مرفوع تابعي اتصف بالعدالة والضبط ولحقه وصف النبي ﷺ بالخيرية (قوله والا) أي وان لم يقل محمول على الغالب فلا يصح لانه قد وجد (قوله في

(الفرين)

الاحتجاج بالمرسل فذهب مالك وأحمد في المشهور عنهما وأبو حنيفة وأبوابهم من

الفقهاء والاصوليين والمحدثين الى الاحتجاج به في الاحكام وغيرها واحتج لهم بأنه ﷺ أننى على عصر التابعين وشهد له بالخيرية ثم للقرنين بعد قرن الصحابة وبأن تعالين البخاري المجزومة صحيحة ورد بأن الحديث محمول على الغالب والا فلو وجد في

القرنين من هو مصنف بالصفات المذمومة وتعالى البخاري علمت محبتها من شرط في الرجال وتقيد بالصحة بخلاف التابعين وذهب
أكثر أهل الحديث إلى أن المرسل ضعيف لا يحتج به للجعل بالساقط في الاسناد (٥٥) لاحتمال أنه تابعي ثم يحتمل أنه ضعيف

وبتقدير كونه ثقة
يحتمل أنه روى عن
تابعي أيضا يحتمل أنه
ضعيف وهكذا إلى مالا
نهاية عقلا وإلى ستة
أو سبعة استقراء أذهو
أكثر ما وجدته من رواية
التابعين بعضهم عن
بعض قال السيوطي
ولهذا لم يصوب قول من
قال المرسل ماسقط منه
الصحة إذ لو عرف أن
الساقط صحاحي لم يرد
انتهى وبه يعلم ما في
كلام الناطم وإن اتفق
أن الذي أرسله كان لا
يروى إلا عن ثقة
فالتوثيق في الرجل
المبهم غير كاف نعم إذا
اعتضد المرسل بمسند
يحيى من وجه آخر
صحيح أو حسن أو ضعيف
أو يرسل آخر أرسله
من روى عن غير شيوخ
راوى المرسل الأول
بحيث يظن عدم
اتحادهما فهو حجة
مقبولة عند الجميع كما
إذا اعتضد بموافقة
قول بعض الصحابة أو
بفتوى عوام أهل العلم
وقوة هذه الأربعة
مرتبة بترتيبها المذكور

القرنين) الأولى أن يقول القرون (قوله بالصفات المذمومة) أراد الجنس (قوله وتعالى البخاري) الإضافة للعهد أي التعليل المجزومة (قوله من شرط في الرجال) مفرد مضاف يعنى من شرط وطه السكائنة في الرجال أي من عدد القوضب وتأمين وغير ذلك فقله وتقيد بالصحة عطف لازم على ملزوم وقوله الرجال أي غالبا أو أرادهم الرواقوع بالرجال لانهم الغالب (قوله بخلاف أي بخلاف مرسل التابعين فلم تعلم محبتها بعدم علم حالة التابع الرفع (قوله إلى مالا نهاية له) أي إلى عدد لا نهاية له عقلا وقوله إلى ستة معطوف على قوله إلى مالا نهاية من عطف الجار والمجرور على الجار والمجرور واستقراء مقابل لقوله عقلا (قوله قال السيوطي) جملة اعتراضية فكان الأولى أن يؤخرها عن الغاية (قوله وإن اتفق) غاية لقوله للجعل بالساقط والفاء في قوله فالتوثيق للتعليل وكان الأولى التعبير بأدبها كما يعلم ذلك من شرح الديمياطي على المتن (قوله وإن اتفق أن الذي أرسله كان لا يروى إلا عن ثقة فالتوثيق في الرجل المبهم غير كاف) كانه قال لأن هذا أي روايته عن الثقة لا غير توثيق في المبهم والتوثيق غير كاف فهذا غير كاف (قوله نعم إذا اعتضد) لما كان يتوهم بما ذكر عدم الاحتجاج مطلقا ولا مريلا كذا أسدرك نعم على قوله واختلافه في الاحتجاج المرسل الخ (قوله: مسند يحيى من وجه آخر) أي من طريق آخر لا من ذلك الوجه كأن يرسله الحسن البصري فيأتي من جهة سعيد بن المسيب موصول وأما إذا أتى من طريق الحسن موصولا فهو من تعارض الوصول والرسال وسيأتي الخلاف فيه وقوله صحيح الخ أنه ما منديل عليه قوله بعد يعتضد به (قوله شيوخ راوى المرسل الأول) أراد بالشيوخ الجنس المتحقق ولو في واحد ومصدق الشيوخ نافع مثلا الذي هو التابعي راوى عنه عليه السلام ومصدق راوى مالك مثلا فخلاصته أن الراوى مثلا مالك روى عن نافع عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يروى الحديث الليث عن ربيعة عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله بحيث يظن عدم اتحادهما) أي بحيث يعلم والحشية هنا للتعليل بخلاف ما إذا أرسله من يروى عن نافع أي بان يرويه مالك عن نافع عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يرويه الليث عن نافع عنه عليه السلام فيكونان متحدين (قوله أو بفتوى عوام أهل العلم) المراد بهم من لدس بمجة يدك أفاده اللقائي وكأنه قال أو بفتوى العلماء الذين ليسوا بمجتهدين والمراد بفتوى الجبل كما أفاده البقاعي (قوله وقوة هذه الأربعة مرتبة بترتيبها المذكور) هي قوله بمسند وقوله أو مرسل وقوله أو اعتضد بموافقة قول بعض الصحابة وقوله أو بفتوى عوام أهل العلم فأقواها مرسل اعتضد بمسند ثم ما اعتضد بمسند آخر ثم ما اعتضد بموافقة قول بعض الصحابة ثم ما اعتضد بفتوى أهل العلم ووجهه ما ذكره الشارح من العاضد سبعة هذه الأربعة المرتبة والثلاثة التي ذكرها بقوله ويعتضد أيضا لترتيب فيها فافرد بالذکر لعدم الترتيب فيها (قوله وكل ما اعتضد) أي وكل عاضد فاسم موصول أو نكرة موصوفة فتكتب ما مفصولة وهذه إشارة لقاعده شاملة لجميع ما تقدم وغيره وكان المناسب تفرعها بالفاء (قوله دال على صحة مخرجه) بفتح الميم وسكون الخاء وفتح الراء أي اتصال سنده (قوله في المرسل المعتضد) بفتح الضاد أي المفقوى بين كبار التابعين وصغارهم المراد بكبار التابعين من أكثر روايتهم عن الصحابة ولو كانوا صغارا في السن وبصغار التابعين من أكثر روايتهم عن غير الصحابة ولو كانوا كبارا في السن كما تقدمت الإشارة إليه في الشارح (قوله وكأنه بناء على المشهور في تعريفه) أي بكان ولم يحزم بذلك لاحتمال أنه بناء على شيء آخر لم يعلم (قوله الذي أخذ ابن الصلاح ذلك من كلامه) اسم الإشارة راجع للاحتجاج

و يعتضد أيضا بالعباس ومعل الصحاحي وعمل أهل العصر وكل ما اعتضد به المرسل فهو دال على صحة مخرجه فيحتاج عالم يعتضد
تنبيهه لم يفصل ابن الصلاح في المرسل المعتضد بين كبار التابعين وصغارهم وكأنه بناء على المشهور في تعريفه لكنه لم يكن اعترضه العراقي بأن
الامام السافعي الذي أخذ ابن الصلاح ذلك من كلامه فيفيد بالسكبار منهم ومن روى دائما عن الثقات

بحيث اذا سمى من روى عنه لم يسم مجهولا ولا مرغوبا عن الرواية عنه ولا يكتفى قوله لم آخذ الا عن الثقات ومن اذا اشارك الحفاظ منهم في أحاديثهم وافقهم فلم يخالفهم الا بنقص لفظ من ألفاظهم لا يختل به المعنى فانه لا يضر في قبول مرسله ثم ان قيل اذا اعتضد المرسل بمسند فالعدة عليه في الحاجة ولا حاجة للمرسل (٥٦) * أجيب بانهما دليلان اذا المسندان كان محتج به منفردا فهو دليل رأسه

والمرسل يعتضد بالمسند ويصير دليلا آخر فيرجحهما عند معارضة حديث واحد (فائدة) اذا قيل في اسناد عن رجل أو شيخ أو نحو ذلك فقال الحاكم وابن القطان وغيرهما لا يسمى مرسلا بل منقطعاً وفي البرهان لامام الحرمين تسميته بالمرسل قال العراقي وكل من هذين القولين مخالف لما عليه أكثر المحدثين واختاره شيخنا الحافظ العلائي من أنه متصل في اسناده مجهول أي مبهم قال شيخ الاسلام لكنه مقيّد بما اذا لم يسم المبهم في رواية أخرى والا فلا يكون حديثه مجهولا وبما اذا صرح من أبهم بالتحديث ونحوه والا فلا يكون حديثه متصلا لاحتمال انه مدلس هذا كله اذا كان الراوى عنه غير تابعي أو تابعيا ولم يصفه بالصحة والا

ولم يتبع الشافعي في تسميته بالكبير خلاصه ان اسم الاشاره راجع للاحتجاج وقصده الاعتراض على ابن الصلاح بان من أخذت من كلامه الاحتجاج يطهر من ثقله لكلامه أنه لم يقيد مع أنه قيد بالكبار اه من حاشية الطوخي فالشافعي قيد بالكبار مع الشرطين المذكورين ولم يتبعه ابن الصلاح في ذلك التقييد (قوله بحيث اذا سمى من روى عنه الخ) معناه أنه يشترط أن يكون الراوى عنه هذا المرسل على تقدير لو سماه في مرسله في رواية أخرى أو في مطلق حديث حسبا يحتملها كلام الشافعي لا يكون عند الناس الاثقة لا مجهولا ولا مرغوبا عن الرواية عنه وهو عطف عام على خاص لصدقه بالفاسق وقوله ولا يكتفى قوله لم آخذ الا عن الثقات أي اذا سمى لا يسمى الاثقة معروفا عند الناس بحيث ان الناس يحكمون بعادته باعتبار ما عندهم ومجرد قوله لم آخذ الا عن ثقة لا يكتفى وقال اللغاني ولا يكتفى قوله لم آخذ أي بل لابد أن نفتش مشايخه أي بحيث لا نجد له لا يروى الا عن الثقات اه (قوله وعن اذا شارك الحافظ منهم في أحاديثهم وافقهم فلم يخالفهم الا بنقص لفظ من ألفاظهم لا يختل به المعنى) فصوله وعن أي و تابعي اذا شارك أي ذلك السامع في حديثه لا حاجة لقوله منهم وقوله في أحاديثهم أي التي حصل فيها الاعتضاد ولا حاجة الى ذلك القيد بعد فرض أن المرسل قد اعتضد بمسند أو مرسل اذا لا تأتي اعتضاد الا عند الموافقة في المعنى وعدم الاختلاف فيه ولا وجه للتعبير باذ الان المشاركة حاصله بالفعل لما تقرر أنه مرسل اعتضد بغيره من مسند أو مرسل (قوله الانقص لفظ من ألفاظهم لا يختل به المعنى) ومثل نقص اللفظ زيادة لفظ لا يز يدحكما كما يفهم ذلك بطريق المساواة (قوله لا يسمى مرسل بل منقطعاً) أي لا يسمى قولهم عن رجل مرسل بل منقطعاً أي متن قولهم عن رجل منقطعاً فهو على حذف مضاف ضرورة ان الانقطاع والارسال وصف المتن والتعبير بعن ليس قيّدا بل مثله أخبر وحديث (قوله واختاره شيخنا) أي ومخالف لما اختاره فهو من جملة الصلة ثم بين ما اختاره بقوله من انه متصل (قوله متصل في اسناده) أي متنه في سنده (قوله أي مبهم) أي فليس المراد بالمجهول المجهول حاله مع تشخصه فلو قال من أول الامر في اسناده مبهم لكفى (قوله والا فلا يكون حديثه مجهولا) أي ولا يعطى حكمه والا فهو مجهول من حيث هذا السند (قوله وبما اذا صرح من أمره بالتحديث ونحوه) با بقول المحدث حدثنا رجل والحاصل ان المصرح من أبهم المحدث فاذا يكون المبهم بكسر الهاء وهو المصرح وقوله لاحتمال أن يكون مدلسا أي لاحتمال أن يكون المبهم بكسر الهاء مدلسا (قوله ولم يصفه بالصحة) كان يقول التابعي حدثنا رجل عن النبي ﷺ فانه يحتتمل أن يكون تابعيا مثله بل دونه بخلاف ما لو وصفه بالصحة كان قال حدثني صحابي أو بعض أصحابه ﷺ أو رجل من أصحابه فالحديث صحيح

§ السابع عشر من أقسام الحديث الغرب §

(قوله فقط) الفاء لتز بين اللفظ أول الدلالة على شرطه مقدرو فقط على الأول اسم بمعنى حسب وعلى الثاني بمعنى انه والتقدير عليه اذا عرفت ذلك فانه قاله الشيخ خالد في اعراب ألفية ابن مالك اه من شرح الدمياطي على هذا المتن وقال الجوى وقل أيها الطالب لهذا الفن غريب خبره قديم لما من قوله ماروى راو فقط أي

الذي

فالحديث صحيح لان الصحاحه كلهم عدول (وقل عريب)

سمى بذلك لانفراد اوى به عن غيره كالغرب الذي شاهه الانفراد عن وطنه هو (ماروى راو فقط) منفردا بروايته عن كل احدا ما بجميع الحديث كحديث النهي عن سب الولاة وهبته فانه لم يصح الامن حديث عبد الله بن دمار عن ابن عمر أو بعضه كحديث ركة الفطر حيث قيل ان مالكا انفر عن سائر رواته

بقوله من المسلمين أو ببعض السند كحديث أم زرع إذا المحفوظ في رواية عيسى بن يونس وغيره عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن أبيه عن عائشة روى الطبراني من حديث الروردي عن هشام بدون واسطة أخيه سواء انفرد به مطلقاً أو بقيد كونه من إمام شافعي من يجمع حديثه بجلالاته كالزهرى وقتادة خلافاً لابن منده وقد تقدم أن الغرابة تجتمع الصحة والضعف فالغريب الصحيح كالأفراد الصحيح وهي كثيرة منها حديث مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً السفر قطعة من العذاب والغريب الذي ليس بصحيح هو الرزاق كنازى أن غريب الحديث خير فإذا هو شر وقال ابن حنبل لا تكتبوا هذه الغرائب فإنها مناكير وغالبها عن الضعفاء ثم الحديث قد يغرب متنواً اسناداً كحديث أنفرد به وإتته واحداً وقد يغرب اسناداً فقط كان يكون معروفاً برواية جماعة من الصحابة فينفرد به راو من حديث صحابي آخر فهو من جهته غريب مع أن متنه غير غريب قال ابن الصلاح ومن ذلك غرائب الشيوخ في أسانيد المتن الصحيح قال وهذا الذي يقول فيه الترمذي غريب من هذا الوجه قال ولا أرى هذا النوع يعني غريب الأسناد فقط ينعكس فلا يوجد أبداً ما هو غريب متناً وليس غريباً اسناداً إلا إذا اشتهر الحديث الفرد عن أنفرد به فرواه عنه عدد كثير فإنه يصير غريباً مشهوراً وغريباً متناً اسناداً لكن بالنظر إلى أحد طرفي الأسناد فإن اسناده غريب في طرفه الأول مشهور في طرفه الآخر كحديث أنما الأعمال

(٥٧)

بالنيات فإن الشهرة إنما طرأت له من عند يحيى بن سعيد وما ذكره من أن غريب الأسناد لا ينعكس هو بالنظر إلى الوجود كما قال والا فالقسمة العقلية تقضى العكس ومن ثم قال ابن سيد الناس فيما شرحه من الترمذي الغريب أقسام غريب سنداً ومتناً أو متناً اسناداً أو سند الامتناء وغريب بعض السند وغريب بعض المتن فالأول واضح والثاني هو الذي

الذي رواه أو واحد منفرد بروايته عن كل أحد غريب اه بحروفه (قوله بقوله من المسلمين) أي في حديث فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر عن رمضان صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين (قوله قد يغرب متنواً اسناداً) أي كلاً أو بعضاً فيهما أو أرباباً اسناد السند معاً الشيخ الراوى (قوله ومن ذلك غرائب) أي من قوله أو أسناداً قاله الطوخي وقوله غرائب الشيوخ أي الأحاديث الغريبة المنسوبة للأشياخ أي أن الغرابة إنما لحقت باعتبار النسبة للشيوخ كالراوى الذي ينفرد به عن الصحابي الآخر (قوله فإن الشهرة إنما طرأت له من عند يحيى بن سعيد) الآخذ عن محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص الليثي سمع عمر بن الخطاب يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول أنما الأعمال بالنيات الخ (قوله فيما شرحه من الترمذي) فيه إشارة إلى أنه لم يشرح كل الترمذي (قوله مثاله حديث الخ) أي أخباراً وتحديثاً وتسكلم بحديث أم زرع قاله متعلقاً بقوله حديث وليس المراد بالحديث بالمعنى المصطلح عليه وعبارة الدمياطى حديث أم زرع وهي أوضح وهذا القسم الرابع تقدم في كلامه وإنما أعاده لعزوه إلى ابن سيد الناس

﴿ الثامن عشر من أقسام الحديث المنقطع ﴾

(قوله وكل ما لم يتصل بحال * اسناده منقطع الاوصال) كل مبتدأ مضاف لما أى كل حديث وجمله لم يتصل بحال اسناده صفة لما والباء في بحال بمعنى في واسناده فاعل يتصل ومنقطع الاوصال خبر المبتدأ والاوصال الفاصل كما في المختار قال الجوى ولقطة الاوصال حشود كره تسمية للبيت واسناده بمعنى سنده (قوله بالتابعين)

(٨ - يفوتية) أطلقه ولم يذكر له مثالا لعدم وجوده * والثالث مثاله حديث روى عبد المجيد بن عبد العزيز عن أبي رواد عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال الأعمال بالنيات قال الخليلي أخطأ عبد المجيد وهو غيره من حديث زيد بن أسلم بوجه فهذا مما أخطأ فيه الثقة عن الثقة وقال أبو الفتح اليعمرى هو اسناد غريب كله والمتن صحيح * والرابع مثاله حديث روى الطبراني في الكبير عن عبد العزيز الروردي وعبد بن منصور عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بحديث أم زرع والمحفوظ ما رواه عيسى بن يونس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة هكذا اتفق عليه الشيخان قال أبو الفتح فهذه غرابة تخص موضعاً من السند والحديث صحيح * والخامس مثاله حديث الطبراني المذكور أيضاً لعبد العزيز وعبد الله بن عباداً الحديث مرفوعاً وإنما المرفوع منه قوله ﷺ كنت لك كأبي زرع لأم فهذه غرابة بعض المتن أيضاً (وكل ما لم يتصل بحال اسناده) ولو سقط منه أكثر من واحد هو (منقطع الاوصال) فيدخل فيه المرسل والمعلق والمعلق فالمنقطع أعظم لاختصاص المرسل بالتابعين وهذا قول ابن عبد البر به قطع الخطيب في الكفاية والمشهور كما قال العراقي وغيره أن المنقطع ماسقط من رواه راو واحد قبل الصحابي في الموضوع الواحد أي موضع كان وإن تعددت المواضع بحيث لا يزيد الساقط في كل منها على واحد فيكون منقطعاً من مواضع وخرج بالواحد المفضل وقد سماه الخاكم منقطعاً بما قبل الصحابي المرسل وكان الناظم اقتصر على خلاف المشهور لقول ابن الصلاح

انه أقرب صار اليه طوائف من الفقهاء وغيرهم أي لان الانقطاع ضد الاتصال فيصدق بالواحد وبالجمع وما بينهما قال أي ابن الصلاح الان
أكثر ما يوصف بالارسال من حيث الاستعمال ما رواه التابى عن النبي ﷺ وأكثر ما يوصف بالانقطاع ما رواه من دون التابعين
عن الصحابة كمالك عن ابن عمر انتهى يعني فالكثير استعماله هو القول المشهور (والمعضل) بفتح الضاد من أعضله فلان أي أعياه
أمره فهو معضل أي معيا فكان (٥٨) المحدث الذي حدث به أعضله وأعياه فلم ينتفع به من يرويه عنه هذا معناه لغة

ومعناه اصطلاحاً
(الساقط منه اثنان)
وهذا الشطر أخذه من
ألفية العراقي ويقال
له في البدع الإبداع
والرفولانه أودع شعره
شيئاً من كلام الغير
ورفاه به وقزاد العراقي
فصاعداً بنصبه على
الحالية أي فذهب السقوط
صاعداً ومعناه اثنان أو
أكثر في الموضع الواحد
من أي موضع كان وإن
تعددت المواضع سواء
كان الساقط الصحابي
والتابعي أو التابعي
وتابعه أو اثنان قبلهما
فدخل فيه كما قال ابن
الصلاح قول المصنفين
قال النبي صلى الله عليه
وسلم كذا أي كما قيل
بعض المرسل والمنقطع
وقوله ان المعضل لقب
لنوع خاص من المنقطع
فكل معضل منقطع
ولا عكس إنما يأتي على
خلاف المشهور في
المنقطع والمعضل كما
نبه عليه الحافظ ابن

أي ولاختصاص المعضل بالساقط منه اثنان واختصاص المعلق بحذف أول الاسناد فالعموم مطلق ولم يعمل
للخصوص إلا بالمرسل (قوله انه أقرب) أي معنى أي من حيث المعنى اللغوي أي لاستعماله لا من حيث
الاستعمال (قوله من دون التابعين) أي بحيث يحذف التابعي وبذكر الصحابي

التاسع عشر من أقسام الحديث المعضل *

(قوله من أعضله فلان أي أعياه الخ) المعضل أي هذا اللفظ لا باعتبار المعنى المراد الذي هو الاصطلاح
مأخوذ من أعضله أو مشتق من مصدر أعضله فإذا يكون المعنى معضل أي معيأ واعلم أنه قد ورد في اللغة متعدداً
كما ورد لازماً فاسم المفعول وادعى الأول قال صاحب القاموس عضل عليه ضيق به الأمر اشتد كعضل
وأعضله وتعضل الداء الأطباء وأعضلهم وداء عضال كغراب معنى غالب اه من حاشية العلامة العدوي
(قوله الساقط منه) أي الساقط من سنده كما في شيخ الاسلام (قوله الإبداع والرفو) عبارة المختصر مع
متن التلخيص وربما سمي تضمين البيت فزاد على البيت استعانة وتضمن المصراع فادونه إبداعاً
كأنه أودع شعره شيئاً قليلاً من شعر الغير ورفوا كأنه رفا خرق شعره بشيء من شعر الغير اه (قوله أي
فذهب السقوط) أي المستفاد من الساقط أو وذهب الساقط حال كونه صاعداً أو حال من فاعل اذهب
محذوفاً والتقدير فذهب في السقوط صاعداً وبالجملة فهي احتمالات ثلاثة اقتصر الشارح على واحد والظاهر
من حيث العبارة الوسط (قوله في الموضع الواحد) لا يخفى أن هذا الشرط لا يفهم من النظم فكان ينبغي
له التنبية عليه (قوله لقب) أي اسم (قوله وهو حينئذ بكسر الضاد أو بفتحها) أي هذه المادة بقطع
النظر عن الهيئته فهو مأخوذ من أعضل على الأمر أشكل فهو اسم فاعل من اللزوم وليس بمشترك
لاختلاف الهيئته والخاص أنه يشترط في المشترك أن يتحد اللفظ والهيئة بحسب المعنيين وفي كلام الحافظ
ان المشكل هو الذي لا وجه له وإن كان متصل الاسناد ثم قال وإذا تقرر هذا فاما أن يكونوا يطلقون
المعضل لمعنيين أو يكون المعضل الذي عرفه به ابن الصلاح هو المتعلق بالاسناد بفتح الضاد وهذا الذي
نقلناه من كلام هؤلاء الأئمة بكسر الضاد ويعنون به المعلق الشديد قال وفي الجملة التنبيه على ذلك متعين اه
(قوله على انه مشترك) أي على ان معضلاً بفتح الضاد مشترك اشتراكاً لفظياً اصطلاحاً بين الساقط من سنده
اثنان فأكثر وبين المشكل وحيث كان مشتركاً ووضع موضعين ولا تشترط فيه المناسبة فلا يقال فيه لوجه
لقراءته بالفتح مراداً مثال المشكل اذ المناسب له ان يقال المعضل بكسر الضاء فتدبر (قوله من المعضل
قسم ثان وهو أن يروى تابع التابعي حديثاً موقوفاً عليه) أي على التابعي ففيه حذف النبي ﷺ
والصحابي ان قيل هو داخل في قوله اثنان فصاعداً فالجواب المنع لان الضمير في قوله منه يرجع للسند
فتدبر والمعضل الساقط من اسناده اثنان والنبي مسند اليه وليس هو من السند ونقل السبوطي عن
التبريزي أن هذا النوع لا يصدق عليه حد المعضل لانه لم يسقط من اسناده اثنان بل من منتهاه الا اذا عد
من ينتهي اليه الاسناد من جملة رجاله وفيه بعد اه واعلم أن المعضل أسوأ حالا من المنقطع والمنقطع أسوأ
حالا من المرسل والمرسل لا تقوم به حجة (قوله فيختم على فيه فتنتطق جوارحه أو لسانه) يقرأ لسانه بالجر

حجر ويقال له أيضاً المشكل وهو حينئذ بكسر الضاد أو بفتحها على انه مشترك انتهى قال العراقي وقد عطف
مثل أبو نصر السجزي المعضل بقول مالك بلغني عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال للملوك طعماه وكسوته الحديث (فائدة) م
المعضل قسم ثان وهو ان يروى تابع التابعي حديثاً موقوفاً عليه كقول الاعمش عن الشعبي يقال للرجل يوم القيامة عمداً
كذا كذا فيقول ما عملته فيختم على فيه فتنتطق جوارحه أو لسانه

فيقول الجوارح خمسة بعد أن التماخضت الا فيكون رواء الحاكم فان اعضاءه الاغش وهو عند الشعبي مشتمل مسند رواء مسلم من حديث فضيل بن عمرو عن الشعبي عن انس قال كنا عند رسول الله ﷺ فضحك فقال (٥٩) الكسرون من ضحكك فقلنا الله

ورسوله أعلم فقال من مخاطبة العبد به يوم القيامة يقول يا رب ألم تجرني من الظلم فيقول بلى قال فاني لأجيز اليوم على نفسي شاهدا الامني فيقول كفي بنفسك اليوم عليك شهيدا وبالكرام الكاتين عليك شهودا فيختم على فيه ثم يقول لاركانه اطلق الحديث نحوه قال ابن الصلاح وهذا أي جعل القسم الذي حذف فيه النبي والصحابي من المعضل جيد حسن لان هذا الانقطاع بواحد مضموما الى الوقف يشتمل على الانقطاع باثنين الصحابي والنبي صلى الله عليه وسلم فذلك باسم استحقاق الاعضال أولى والله أعلم (وما أتى مدلسا) بفتح اللام سمي بذلك لكون الراوي لم يسم من حدثه وأوهم سماعه للحديث ممن لم يحدثه به مشتق من الدلس بالتحريك وهو اختلاط الظلام سمي بذلك لاشتراكها في الخفاء هو (نوعان) كما قال ابن الصلاح ثم

عطف على ما فيه كما وجد بخط الشيخ عبد البر الا بهروري ونقل عن غيره أيضا (قوله فيقول الجوارح) أي الرجل يقول الجوارح أي دعاء عليها فان قلت هذا يناق الختم على ما فيه ولسانه فالجواب ان يراد بالختم منعه من انكار الفعل أو انه لا مانع من نطق اللسان بعد نطق الجوارح فينفك بعد الختم (قوله ما خاضت الا فيكون) أي لا جليكن (قوله أعضله الاغش) أي هو الذي حذف الصحابي والنبي صلى الله عليه وسلم (قوله وهو عند الشعبي متصل مسند) أراد به للنبي ﷺ والصحابي (قوله رواء مسلم الخ) تعليل لقوله متصل مسند أي لانه رواء مسلم وقوله عن الشعبي حال من فضيل بن عمرو أي حالة كون فضيل بن عمرو محدثا عن الشعبي أو متعلقا برواه أي رواء عن الشعبي في حالة كونه من حديث فضيل لان فضيل راو عن الشعبي (قوله فضحك) أي تبسم (قوله ألم تجرني من الظلم) استفهام عن عدم الاجارة من الظلم فحشا الضحك نوهم الظلم مع أن المولى يستحيل عليه الظلم (فيقول بلى) أي بلى قد اجرتك قال القسطلاني والحاصل أن بلى لا تأتي الا بعد نفق وأن لا تأتي الا بعد ايجاب وان نعم تأتي بعدها اه (قوله قال فاني لأجيز اليوم على نفسي شاهدا الامني) الظاهر أن يقول فيقول فاني لأجيز اليوم الخ ولعل نسكتة العدول الاشارة الى وقوع ذلك تحقيقا لانه أقوى في موجب الضحك من الذي قبله من حيث ان حاله يقول لا أكتفي بشهود خارجه عن نفسي (قوله كفي بنفسك اليوم عليك شهيدا الخ) أراد بها الذات أي جوارحك ولذلك قال ثم يقال لاركانه اطلق * فان قلت ان الكرام الكاتين ليسوا من نفسه * قلت لما كانوا ملازمين للعبد عدوا كالجزم منه (قوله الحديث نحوه) أي اذكر الحديث السابق بدليل قوله وهو عند الشعبي متصل مسند ولما كان القسم معني السابق لا لفظه أتى بقوله نحوه أي اقصد نحو السابق فنحو مفعول لفعل محذوف (قوله الذي حذف فيه) أي في مسنده (قوله جيد حسن) الجيد ضد الرديء فهما لفظان بمعنى واحد (قوله بواحد) أي الكائن بواحد وهو الصحابي المحذوف وقوله مضموما الى الوقف أن حالة كونه مضموما الى الوقف على التابعي أي من حيث عدم ذكر النبي ﷺ وقوله يشتمل خبران وقوله الصحابي بدل من اثنين وهو روح التعليل أي انه اشتمل على الانقطاع بالرسول الذي هو الاصل لانه منشأ الاحكام والصحابي المتلقي عنه تلك الاحكام فقد أدرك من الاعياء ما لا يدرك ماسقط منه اثنان من الرواة غيرهما فكان ذلك باستحقاق اسم الاعضال أولى بالنسبة لما سقط من مسنده اثنان غير الصحابي والرسول

العشرون من الاقسام التدليس

(قوله وما أتى مدلسا الخ) قال الجوى وما أتى حالة كونه مدلسا بفتح اللام مشددة من الدلس بالتحريك وهو اختلاط الظلام سمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء أي والحديث الذي اتصف مسنده بكونه مدلسا نوعان اه بحرفه والنوعان هما تدليس الاسناد وتدليس الشيوخ وأسقط الناظم نوعا ثالثا وهو تدليس التسوية والانواع الثلاثة مذكورة في متن ألفية المصطلح واعلم انها غير محصورة في الثلاثة لما أتى من تدليس القطع وتدليس العطف (قوله بالتحريك) أي بتحريك اللام فاللام مفتوحة وان كان التحريك محملا لغيره (قوله وهو اختلاط الظلام) أي لغة كما في القاموس وفيه أيضا انه يطلق على الظلمة فاقتصر عليه الشارح أحدا المعنيين اللغويين وكل من الظلمة واختلاط الظلام يغطي الأشياء عن البصر ويخفيها عنه فن أسقط من السند شيئا فقد غطي ذلك الذي أسقطه أي أخفاه وستره وكذا تدليس الشيوخ فان الراوي يغطي الوصف الذي يعرف به الشيخ أو يغطي الشيخ بوصفه بغير ما اشتهر به (قوله موها أنه سمعته منه)

النوى (الاول) تدليس الاسناد وهو كما قال البزار وابن القطان أن يروي عن سمع منه ما لم يسمعه موها أنه سمعته منه كما أشار له بقوله (الاسقاط للشيخ) الذي حدثه من الثقات لصغره

أومن الضعفاء ولوعند غيره فقط (وان ينقل عن فوقه) كشيخ شيخه أومن فوقه من عرف له منه سماع بلفظ لا يقتضي اتصالاً ثلاثاً يكون كذاباً بل موهم له كقوله (بعن) فلان (وأن) بتشديد النون المسكنة للوقف كقوله ان فلان ومثلهما قال فلان وذ كر فاما لا يكون تدليساً ان كان المدلس عاصر المروي عنه (٢٠) أولقيه ولم يسمع منه أو سماع منه ولم يسمع ما دلّسه عنه أما اذا روى عن لم يدركه بلفظ موهم فليس بتدليس

على الصحيح المشهور وحكى ابن عبد البر عن قوم أنه تدليس فائلاً وعليه فاسلم من التدليس أحد لا مالك ولا غيره ومن تدليس الاسناد أن يسقط الراوى أداة الرواية مقتصرًا على اسم الشيخ وهذا يفعله أهل الحديث كثيرا مثاله ما قاله ابن خشرم كنا عند ابن عينة فقال الزهرى فقل له حدثك فسكت ثم قال الزهرى فقل له سمعته منه فقال لم أسمع منه ولا من سمعه منه حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى رواه الحاكم وهذا اسم الحافظ ابن حجر تدليس القطع لكنه مثل له بما رواه ابن عدى وغيره عن معمر بن عبيد الطنافسى أنه كان يقول حدثنا ثم يسكت وينوى القطع ثم يقول هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله تعالى عنها ومن تدليس الاسناد تدليس العطف وهو أن يصرح

أى يوقع فى الوهم أى الذهن (قوله أومن الضعفاء) معطوف على قوله من الثقات ولم يذكر علته وهى لضعفه كما صرح به الجوى (قوله ولوعند غيره) أى أضعف مطلقاً وعند غيره (قوله من عرف له منه سماع) الضمير فى له يرجع للمدلس وفى منه لمن وهى العائد على هذا يكون بينه وبين الارسال الخفى تبين اذا الارسال الخفى أن يروى عن عاصره ولم يعرف له منه سماع وهذا الذى مشى عليه الشارح من التقييد بذلك هو المعتمد كما فى شرح شيخ الاسلام وكما فى شرح النخبة قال شيخ الاسلام وان اقتضى كلام ابن الصلاح انه ليس بشرط اهـ وحينئذ تفترعه الآتى بقوله فاما لا يكون تدليساً اذا كان المدلس عاصر المروي عنه الخ لا يناسب ما قيد به ولذا فرع عليه شيخ الاسلام بقوله فالتدليس أن يروى عن سماع عنه مالم يسمعه منه موهماً أنه سمعه منه وهذا بخلاف الاسال الخفى الخ وتفرع الشارح انما يناسب مقتضى كلام ابن الصلاح قال فى شرح النخبة ومن أدخل فى تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير لقي لزمه دخول المرسل الخفى فى تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويدل على أن اعتبار اللقي فى التدليس دون المعاصرة وحدها أنه لا بد من اطباق أهل العلم بالحديث على ان رواية المخضرمين كآبى عثمان النهدي وقيس بن أبى حازم عن النبي ﷺ من قبيل الارسال لا من قبيل التدليس ولو كان مجرد المعاصرة يكتفى بها فى التدليس لكان هؤلاء مدلسين لانهم عاصروا النبي ﷺ قطعاً لكن لم يعرف هل لقوه أم لا ومن شرط اللقي فى التدليس الشافعى وأبو بكر البزار وكلام الخطيب فى الكفاية يقتضيه وهو المعتمد اهـ (قوله بل موهم له) بالجر عطف على جملة قوله لا يقتضى اتصالاً الواقعة صفة للفظ والضمير فى قوله يرجع للاتصال أى يوقع فى وهم الناس انه أخذ عنه وذ لا يكون كذبا أمالوا آتى بحدثنا بما يقتضى بالاتصال فانه يكون كذبا (قوله ان كان المدلس عاصر المروي عنه) أى ولم يلقه بدليل عطف ما بعده وكل واحد من المتعاطفات المذكورة أخص بماقبله والمناسب للتعتمد انما هو المعطوف الاخير (قوله ولم يسمع منه) أى ويعلم ذلك بان يخبر عن نفسه أو ينص عليه كبير (قوله أداة الرواية) أى كحدثنا (قوله يفعله أهل الحديث) أى جسد الاهل وقوله كثير اصفة لموصوف محذوف أى فعلا كثيرا (قوله ابن خشرم) بالخاء المعجمة وسكون الشين المعجمة اسمه على (قوله سمعته منه) أى أسمعته من الزهرى الخ (قوله فقال الزهرى) أى وأراد أن يذ كر حديثنا (قوله تدليس القطع) لما فيه من قطع الراوى عن أداة الرواية أو قطع أداة الرواية عنه أى اتصالها بها أو اتصالها به لعدم ذكرها (قوله لكنه مثل له بما الخ) وحينئذ فتدليس القطع نوعان كما أفاده السخاوى (قوله الطنافسى الخ) نسبة للطنافس لبيع أو غيره جمع طنفسة تكسرتين فى اللغة العالية وفى لغة بفتحيتين وهى بساط له نخل رقيق وقيل هو ما يجعل تحت الرجل على كفى البعير (قوله وينوى القطع) أى قطعه عما بعده فلذلك سمي تدليس القطع (قوله فى علوم الحديث) اسم كتاب له وهو أبو عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم (قوله أصحاب هشيم) بالصغير (قوله ففطن) من بابى تعب وقتل قاله فى المصباح (قوله فقالوا لا) أى نظرا للظاهر ولو تأملوا لكان جوابهم لانعم ولا يتأتى لهم جواب نعم فاذا المعنى لذلك السؤال اذا قصد منهم الجواب بنعم اذا كانوا فطناء (قوله فقال بلى) أى بل دلست (قوله كل ما الخ) كالتعليل لقوله بلى أى بل دلست لان كل ما حدثتكم الآن هذا التعليل أعم من المدعى لانه يجامع الكذب فاجاب الشارح رحمه الله بقوله ومع ذلك أى عدم السماع محمول على أنه نوى القطع أى

بالتحديث عن شيخ له ويعطف عليه شيخا آخر لم يسمع ذلك المروي منه مثاله ما رواه الحاكم فى علوم الحديث قال اجتمع حتى أصحاب هشيم فقالوا لا كتب عنه اليوم شيأ ما يدلسه ففطن لذلك فاجلس قال حدثنا حصين ومعيذة عن ابراهيم وساق عدة أحاديث فلما فرغ قال هل دلست عليكم شأ فقالوا لا فقال بلى كل ما حدثتكم عن حصين فهو سماعى ولم أسمع من غيره من ذلك شيأ ومع ذلك هو

محمول على انه نوى القطع ثم قال وفلان أي يوجد فلان ومن ذلك تدليس التسوية وهو أن يروي حديثاً عن ضعيفين في أسندهما الآخر فيسقط الضعيفين يروي الحديث عن شيخه الثقة الثاني بلفظ محتمل فيستوي الإسناد كله ثقات هكذا جعله الحافظ ابن حجر نوياً من تدليس الإسناد وهو الذي أومأ إليه الناظم والعراق جعله قسماً ثالثاً قائلاً لم يذكره ابن الصلاح وهو من الأقسام لأن الثقة الأول قد لا يكون معروفاً بالتدليس ويجده الواقف على السند بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة وفيه غرر شديد قال ومن كان يفعل ذلك بقية بن الوليد كما ذكره ابن حاتم والوليد بن مسلم كما قال أبو مسهر وقد اختلف في أهل هذا القسم وهو تدليس الإسناد فقليل يرد حديثهم مطلقاً يبنوا الاتصال أم لا دلسوا عن الثقات أم غيرهم ندر تدليسهم أم لا وهذا (٦١) حكاية ابن الصلاح عن فريق من

الفقهاء والمحدثين حتى قال به بعض من يحتاج بالمرسل إذ التدليس نفسه جرح لما فيه من التهمة والغش وقيل يقبل مطلقاً كالمرسل عندهم من يحتاج به وقيل أن لم يدلس إلا عن الثقات كسعيان بن عيينة قبل والافلا وقيل أن ندر تدليسه قبل والا فلا ومذهب أكثر المحدثين والفقهاء والاصوليين وهو قول الشافعي ويحيى بن معين وابن المديني وصححه الخطيب وابن الصلاح التفصيل فان صرح الثقة بالاتصال كسمعت وحدثنا وأخبرنا قبل وإن أتى بلفظ محتمل فحكمه حكم المرسل لأن التدليس ليس كذبا

حتى يكون تدليسا لا كذبا (قوله محمول على انه نوى القطع) بان لاحظ تقدير ذلك العامل عند تلفظه بغيره (قوله ومن ذلك تدليس التسوية) اسم الإشارة يرجع لتدليس الاسناد أي ومن تدليس الاسناد تدليس التسوية (قوله عن ضعيفين ثقتين) أراد بالضعيف الجنس الصادق بالواحد والمتعدد (قوله بلفظ محتمل) أي كلفظ عن وأن (قوله هكذا جعله الحافظ ابن حجر نوعاً من تدليس الاسناد) وهو الذي أومأ إليه الناظم والعراق جعله قسماً ثالثاً وقال البقاعي التحقيق انه ليس لنا الاقسام الأول تدليس الاسناد والثاني تدليس الشيوخ وتفرع على الأول تدليس العطف وتدليس الحذف وأما تدليس التسوية فيدخل في القسمين فتارة يصف شيوخ السند بما لا يعرفون به من غير اسقاط فتكون تسوية الشيوخ وتارة يسقط الضعفاء فيكون تسوية السند فان قيل ما الفرق بين هذا القسم وبين المنقطع قيل هذا شرطه أن يكون الساقط ضعيفاً فهو منقطع خاص اهـ (قوله قائلاً لم يذكره ابن الصلاح وهو من الأقسام) كناية على ذلك في ألفيته (قوله وفيه غرر شديد) الانسب التعبير بالفاء أي وفيه غرر شديد (قوله يبنوا الاتصال) بان قالوا في حديثهم حدثنا (قوله دلسوا عن الثقات) كأن المحذوف ثقة ولا يخفى تقدير سوا في هذا والذي بعده دلالة أم عليها (قوله حتى قال به بعض من يحتاج بالمرسل) أي قال بهذا القول وهو الرد مطلقاً بعض من يحتاج بالمرسل فيستدل بالمرسل ولا يستدل بهذا (قوله لما فيه من التهمة) أي لانهم يتهمون أن ذلك إنما كان خلل في السند يحصل به خدش الحديث لوثقتين (قوله كالمرسل) أي يفيل كما يقبل الاحتجاج بالمرسل فكل منهما مقبول بجامع الحذف (قوله ومذهب أكثر الفقهاء) مبتدأ خبره التفصيل وهذا القول مقابل قوله أولاً يبنوا الاتصال أم لا فجعلنا الأقسام خمسة المعتمد منها الأخير (قوله تحسين لظاهر الاسناد) أي تحسين للسند في الظاهر ومعنى ضرب نوع (قوله بلفظ محتمل) أي لا صريح أي فلا يكون موجبا للقدح لانه لا يوجب الا اذا كان بلفظ صريح (قوله وهشيم) وقد أخذ عن الاعمش كما ذكره شيخ الاسلام في شرح الالفية (قوله من جهة أخرى) أي من طريق أخرى فقول الناظم والثاني لا يسقطه الخ قال الجوزي والنوع الثاني بحذف الياء للضرورة هو أن لا يسقطه أي الشيخ الذي حدثه بذلك الحديث ولكن يصف أي يذكر أو صافه أي أوصاف الشيخ بما أي بشئ به أي بذلك الشئ لا يعرف أي لا يشتهر به واعلم أن قول الناظم لا يعرف غير عربي بل هو نحن اذ يقال اعرف كما يقال انعدم وكان الصواب أن يقول بما به لا يتصف اهـ (قوله شيخه الذي روى عنه) قال البقاعي لا يختص ذلك شيخه الذي سمع منه بل لو فعل ذلك في شيخ شيخه ومن فوقه إلى آخر السند كان

وأما هو تحسين ظاهر الاسناد وضرب من الابهام بلفظ محتمل فاذا صرح بوجه قبل ويقويه أن في الصحيحين وغيرهما عدة من الرواة المدلسين خرج فيها ما صرحوا فيه بالحديث كالأعمش وهشيم النضر بن شير وقنادة والسفبان بن عبد الرزاق والوليد بن مسلم بل قد تقع فيها من معنعنهم لكن نقل الحافظ عبد الكريم الخطيب عن أكثر العلماء أن المعنعات التي في الصحيحين بمنزلة السماع وقال ابن الصلاح والنووي ما في الصحيحين وغيرهما من كتب الصحيح عن المدلسين بعن محمول على ثبوت سماعه من جهة أخرى (والثاني) من نوعي التدليس وهو تدليس الشيوخ قال ابن الصلاح وأمره أخف من الأول هو انه (لا يسقطه) أي شيخه الذي روى عنه بل يذكره (لكن بصف * أو صافه بما به لا يعرف) بان يصفه بغير ما اشتهر به من اسم أو كنية أو لقب أو نسبة إلى قبيلة أو بلدة أو صناعة أو نحوها

كي يوعر معرفة الطريق على السامع منه كقول أبي بكر بن مجاهد المقرئ حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله يريده عبد الله بن أبي دلود السجستاني قال ابن الصلاح وفيه تضييع للروى عنه قال العراقي والروى أيضا لانه لا يتنبه له فيصير بعض رواته مجهولا ويختلف الحال في كراهة هذا النوع باختلاف القصد الحامل عليه فشره اذا كان الحامل على الوصف بما ذكر ضعف ذلك المروى عنه فيدلسه حتى لا تظهر روايته عن الضعفاء لتضمنه الخيانة والغش وذلك حرام هنا وفيما مر حيث لم يكن المروى عنه ثقة عند المدلس وقد يكون الحامل على ذلك كون المروى عنه أصغر سنا من المدلس (٦٢) أو أكبر لكن يسير أو بكثير لكن تأخر موته حتى شاركه في الأخذ عنه من

هو دونه وقد يكون الحامل على ذلك إيهام كثرة الشيوخ بأن يروى عن الشيخ الواحد في مواضع بصفة وفي أخرى بأخرى يوهم أنه غيره وقد كان الخطيب لهجا بذلك في مصنفاته قال العراقي ولم يذكر ابن الصلاح حكم من عرف بتدليس الشيخ وقد جزم ابن الصباغ في العدة بأن من فعل ذلك لكون من روى عنه غير ثقة عند الناس فإراد أن يغير اسمه ليقبلاوا خبره يجب أن لا يقبل خبره وإن اعتقد هو أنه ثقة لجواز أن يعرف غيره من جرحه ما لا يعرفه هو وإن كان لصغر سنه فيكون رواية عن مجهول فلا يقبل خبره حتى يعرف من روى عنه * فائدة ذم التدليس بقسميه

حكمه كذلك (قوله كي يوعر) بتشديد العين (قوله تضييع للروى عنه) أي الذي هو ذلك الشيخ الذي وصفه بما لا يعرف به لانه لما وصفه كذلك فكأنه لم يذكره وحينئذ فقد ضيعه (قوله وللروى أيضا) أي الذي هو الحديث وقوله بان لا يتنبه أي بسبب عدم التنبه له أي لذلك الموصوف بما لا يعرف فيصير بعض رواته مجهولا فلا يقبل ذلك الحديث (قوله ويختلف الحال في كراهة هذا النوع) أي قبحه (قوله باختلاف القصد الخ) أي بسبب اختلاف المقصد (قوله الخيانة والغش) الخيانة ضد الأمانة والغش ضد النصيحة فالنبي ﷺ قد أمناه على حديثه وبفعله ذلك قد خان وهو لم ينصح بل غش فالمفهوم مختلف متلازم (قوله وذلك حرام) أي المذكور من وصف الضعيف بما لا يعرف حرام (قوله وفيما مر) يقتضي أن ما مر فيه وصف بما لا يعرف أيضا مع أن الأول اسقاط إلا أن يقال هو وصف بما لا يعرف حكما (قوله سنا) أي من جهة السن (قوله لكن يسير أو بكثير) راجع لكل من أصغروا أكبر (قوله لكن تأخر موته) أي موت ذلك الشيخ وقوله حتى شارك أي شارك المدلس بكسر اللام في الأخذ من هو دونه أي دون المدلس بكسر اللام وهذا استدراك على قوله بكثير (قوله يوهم أنه غيره) وهو حرام أيضا (قوله ذم التدليس بقسميه) الأولى أن يقول باقسامه كما في شرح الالفية لشيخ الإسلام لان أزي أحب إلى من أن أدلس) يحتمل أن المراد الزنا الحقيقي ويحتمل أن المراد زنا العين ويحتمل أن المراد أحاول الزنا كما في بعض النسخ أزي بالف بعد الزاي أي أحاول الزنا اه من خط الشيخ عبد البر الاجهوري بها مش شرح الالفية لشيخ الإسلام

الحادى والعشرون من أقسام الحديث الشاذ

(قوله وما يخالف ثقة الخ) ما سم شرط جازم ويخالف بالجزم فعل الشرط وجوابه قوله فالشاذ أي فالحديث الشاذ أو فالسند الشاذ والجهة في محل جزم جواب الشرط كما يؤخذ من شرح الدمياطي وأعلم ان ما ذكره الناظم معنى الشاذ اصطلاحا وأما الشاذ في اللغة فهو المنفرد عن الجماعة قال السخاوي يقال شذبتكسر الشين وضمها شذوذا اذا انفرد اه (قوله راو ثقة فيه بزيادة أو نقص في السند أو المتن) لا يخفى أن هذه أربع صور شملها كلامه وعبرة الجوى ثقة فيه أي في ذلك المروى اسنادا أو متنا (قوله أي الجماعة الثقات) أراد بها ما فوق الواحد ولا يضر وصفها بصفة الجمع ويدل لهذا قوله لان العدد الخ وقال الطوخى الملامه الاشراف ولا شك أن الشرف في كل شيء بحسبه فالأشراف في هذا الفن حفاظه اه (قوله لان العدد أولى) ظاهره أنه علة المحذوف تقديره وهو غير مقبول (قوله وعليه فإخالف الثقة فيه الواحد الخ) أي على هذا التعليل أي وبؤخذ من هذا التعليل أن من خالف الخ ووجه الأخذ من هذا التعليل انه إنما حكم على مخالفه الجماعة بالشذوذ لكون الجماعة أحفظ منه فيفيدان المدار على الحفظ حينئذ من خالف من هو أحفظ منه

يعد

أكثر العلماء وهو مكروه جدا ومن بالغ في ذمه شعبة بن الحجاج فروى الشافعي عنه أنه قال

التدليس أخوال الكذب وقال لان زنى أحب إلى من أن ادلس قال ابن الصلاح هذا من شعبة افراط مجمل على المبالغة في الزجر عنه والتنفير ويثبت التدليس بمرة واحدة صدرت من فاعله كما جزم به الشافعي اذ قال من عرف بالتدليس مرة لا يقبل منه ما يقبل من أهل النصيحة حتى يقول حدثني أو سمعت (وما يخالف) راو (ثقة فيه) بزيادة أو نقص في السند أو المتن (الملا) بالاسكان للوزن أولنية الوقف أي الجماعة الثقات فيأروه وتعدن الجمع بينهما (فالشاذ) كما قال الشافعي وجماعة من أهل الحجاز وهو المعتمد في تعريضه كما صرح به في شرح النخبة لان العدد أولى بالحفظ من الواحد وعليه فإخالف الثقة فيه الواحد الاحفظ شاذ وفي كلام ابن الصلاح وغيره ما يفهمه

مثال الشاذ في الترمذي والترمذي في الترمذي وابن ماجه من طريق ابن حبان عن عمرو بن (١٣) دينار عن عمرو بن حبان

أن رجلاً توفي على عهد
رسول الله ﷺ ولم
يسع وارثا الا موسى
هو أعتقه الحديث
فان جادين زيد رواه
عن عمرو بن عوسجة
ولم يذكر ابن عباس
لكن تابع ابن عينة
على وصلة ابن جريح
وغيره قال أبو حاتم
المحفوظ حديث ابن
عينة فساد مع كونه
من أهل العدالة والضبط
رجح أبو حاتم روايته
من هو أكثر عددا
منه ومثاله في المتن زيادة
يوم عرفة في حديث
أيام التشريق أيام أكل
وشرب فانه من جميع
طرقه بدونها وانما جاء
بها موسى بن علي بن
رباح عن أبيه عن عقبة
ابن عامر حديث موسى
شاذ لكن صححه
ابن حبان والحاكم
وقال انه على شرط
مسلم والترمذي انه
حسن صحيح ولعله لانها
زيادة ثقة غير منافية
وقال الحاكم الشاذ
ما انفرد به ثقة ولبس له
أصل متابع لذلك الثقة
فقيده بالثقة دون المخالفة
وذكر انه بغير العلل من
حيث ان العلل وقف فيه

بعد شاذ وفي السخاوي ما هو أبسط من ذلك ولم يقل شيئا فان خولف أي الراوي يرجع منه من ضبط
أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيعات فالراجح يقال له المحفوظ ومقابله وهو المرجوح يقال له
الشاذ اه (قوله مثال الشاذ) هذا مثال للمخالفة بنقص في السند (قوله عوسجة) هو المكي مولى
ابن عباس وليس بمشهور (قوله مولى هو أعتقه) أي عتيقا هو أعتقه المبيت وهذا على قول ان العتيق يرث
من معتقه كما ذكره في شرح الفصول وقوله الحديث مفعل لفعل محذوف أي أقرأ الحديث وكل أو نحو
ذلك وجوز بعضهم في مثله الرفع على أنه مبتدأ حذف خبره وتحتته فدفع النبي عليه السلام ميراثه اليه اه
وفي الفرائض من المشاكاة ذكر تمامه بقوله فقال ﷺ هل له أحد قالوا الا الاغلام أعتقه فجعل ﷺ
ميراثه له (قوله فان جادين زيد) بفتح المهملة وتشديد الميم بن زيد بن درهم البصري وقوله ولم يذكر
ابن عباس أي فاسقط الصحابي ورفعنا الى النبي ﷺ فهو مرسل (قوله المحفوظ حديث ابن عينة)
المناسب المحفوظ مسند ابن عينة لان المخالفة وقعت في الاسناد لا في المتن (قوله رواية الخ) فيه ما تقدم الا
أن نلاحظ الحيشية (قوله زيادة يوم عرفة) أي فروى يوم عرفة وأيام التشريق أيام أكل وشرب بفتح
الشين قال الزركشي وقد قيل الشرب بالفتح في حديث أيام منى أيام أكل وشرب وفي القاموس أن الشرب
مصدر ويثالث (قوله موسى بن علي الخ) بضم العين وليس بفتحها وسبب ذلك على ما قيل أنه كان في زمن
بني أمية كل من سعى عليا بفتح العين قتله فلما سألوا عن اسم هذا قيل لم على بضم العين فتر كوه انتهى
من حاشية العلامة العدوي وقوله رباح بفتح الراء و بالباء الموحدة (قوله وقال انه على شرط مسلم) أي
وقال الحاكم انه آت على شرط مسلم لا يخفى أن شرط مسلم يطلق مراد به الرجال الذين روى عنهم ويطلق
مراد به المعاصرة أي في المنعن كما علم ما تقدم والظاهر ان مراده هنا الاول (قوله والترمذي) الذي في
شيخ الاسلام وقال الترمذي فلعله اسقطت من الكتاب (قوله لانها زيادة ثقة غير منافية) أي لانه يحمل
ذلك على من كان واقفا بغيره للصح فلا تكون منافية وقد يقال لاحاجة للحمل على هذا لانها غير منافية
للحديث الذي ذكرته فيه (قوله ما انفرد به ثقة) أي خولف أم لا فليكن هذا القول أعم من الاول (قوله أصل)
أي قوة وقوله متابع كذا في النسخ والذي في شيخ الاسلام بمتابع أي سبب متابع لذلك الثقة (قوله من
حيث ان العلل وقف فيه على علته الدالة على جهة الوهم) أي من ادخال حديث في آخر أو وصل مرسل أو نحو
ذلك كما سيأتي قاله السخاوي (قوله على علة كذلك) أي لم يوقف على العلة الدالة على جهة الوهم أي بل
عرف ان به علة ولكن لم يقف على بيانها فالخاص ان المنفي الوقوف على عبتها ولذلك قال البقاعي أسقط من
قول الحاكم قيد الابد منه وهو انه قال وينقح في نفس الناقد انه غلط ولا يقدر على اقامة الدليل على ذلك
والخاص ان الشاذ لا يغير العلل الا من هذه الجهة وهي كونه لم يطالع على علته وأما الردف فمما مشترك فيه قال
الفلوحي ووضحه قوله والشاذ لم يوقف فيه على علة كذلك أي كالمعلل يعني بل وقف على علته حدسا لكن
الذي في نسخه الشارح علته بالضمير وفي عبارة ابن الصلاح لم يوقف فيه على علة بالتنكير انتهى من حاشية
العلامة العدوي (قوله وقال الخليلي) بياء مشددة للسبب نسبة الى جده أبي يعلى الخليلي بن عبد الله بن أحمد
ابن ابراهيم بن الخليلي القرشي انتهى من شرح شيخ الاسلام على الألفية وملخص الاقوال أن الشافعي
قيد بقيدين الثقة والمخالفة والحاكم قيد بالثقة فقط على ما قاله الشيخ والخليلي لم يقيد بشيء منها (قوله فما انفرد
به الثقة يتوقف فيه ولا يحتاج به) أي عالم بخالف وأما اذا خالف الثقات أو من هو أحفظ منه فانه معلوم (قوله
يتوقف فيه الخ) هذا يأتي على كلام الحاكم والخليلي وقوله متر وك أي احتججا واستشهدا (قوله ورد ما قاله

على علته الدالة على جهة الوهم والشاذ لم يوقف فيه على علة كذلك وقال الخليلي الذي عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له الا اسناد واحد
ثقة أو غير ثقة خالف أو لا فانما انفرد به الثقة يتوقف فيه ولا يحتاج به لكنه يصلح أن يكون شاهدا وما انفرد به غير ثقة متر وك ورد ما قاله

ابن الصلاح بافراد الثقات الصحيحة كحديث أن النبي ﷺ نهى عن بيع الولاء وهبته فإنه لم يصح الامن راية عبدالله بن دينار عن ابن عمر مع انفي الصحيحين وكحديث أن النبي ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المغفران مالكا تغرد به عن الزهري عن اس مع انه في الصحيحين ايضا قال وفي غريب الصحيح أشباه لذلك كثيرة وبقول مسلم في باب الايمان والنذور من صحيحه روى الزهري نحو تسعين حديثا عن النبي ﷺ لا يشاركه فيها احدا باسانيد جيد وقد تعقبه العراقي في مثاله (٦٤)

ابن الصلاح) رد البناء للفاعل ما قال الحاكم والخليلي الخ أي لان الصحيح قد تقدم أن من جملة تعريفه أن لا يكون شاذا فالشاذ لا يكون صحيحا ومتى لم تشتط المخالفة ورد علينا ما في الصحيح من الاحاديث الغريبة فيقتضى عدم صحتها او التوقف فيها كما قال الخليلي وما كان عن ثقة فيتوقف فيه ولا يحتاج به وقد حصل الاتفاق على الحكم بصحة ما في الصحيحين غير المستثنى فتكون صحيحة غير صحيحة او معمولا بها متوقفا فيها وذلك محال وهو لازم للخليلي وأما الحاكم فبعد علمك بالقيده الذي قاله تعلم أنه لا يرد عليه ذلك لان ما في الصحيح من ذلك مما مثل به الشيخ وما شا كله لم يقع في قلب أحد من النقاد ضعفه قلت والظاهر أن كلام الخليلي مقيد بما قيد به الحاكم وانحوز ذلك والا كان كلامه ساقطا لانه لم يذ كر فيمن اشترط العدد في الصحيح انتهى من حاشية الطوخي (قوله بافراد الثقات) بفتح الهمزة جمع فرد (قوله وبقول مسلم) معطوف على قوله بافراد الثقات الصحيحة أي ورد ما قاله الحاكم والخليلي ابن الصلاح بقول مسلم الخ (قوله الايمان) بفتح الهمزة جمع عيين (قوله نحو تسعين) بتقديم المشاة الفوقية على السين وأشار بقوله نحو الى أن الواقع من مسلم انما هو روى الزهري نحو تسعين ولا يخفى أن نحو يحتمل النقص والزيادة (قوله وعلى) بالجر عطف على الدارقطني أي تابع أنساهدان الصحابيان عندهذين المحدثين والمشيخة اسم كتاب بذ كرفيه التلميذ شيوخ شيخه أي فشيخ على هو أبو محمد الجوهري فيذ كر على في الكتاب شيوخ شيخه المذكور وأما سعيد السائب فمعطوفان على سعد بن أبي وقاص فجملة المتابعين لانس من الصحابة أربعة (قوله استخراجا من كلام الأئمة) السين والياء للتأ كيد وهو تمييز أي من جهة الاخراج من كلام الأئمة وقوله فيما لم يخالف متعلق باختار وقوله ان الراوى الخ مفعول اختار كما يعلم ذلك من متن الالفة (قوله فيما لم يخالف) أي في الحديث الذي لم يخالف وقوله وانما أتى بشيء انفرده دفع به ما يوهم ان الذي ذهب اليه أعم من أنه يوافق فيه غيره أولا لان قوله فيما لم يخالف نفي صادق بموافقه للغير وانفراده والمراد الانفراد فيكون قوله وانما تخصيص لهذا المقام وقصره على احدى الصورتين (قوله اذا قرب من ضبط تام الخ) غرضه أن الحديث الفرد اذا قرب برواته من الضبط التام فهو حسن وبهذا يلتزم مع قوله فيما لم يخالف وما يأتي على منواله وقيد الشارح الضبط بالتام اشارة الى أن الحسن لابد فيه من أصل الضبط (قوله غفرانك) أي اغفر غفرانك أو أسالك غفرانك (قوله لا نعرفه الامن حديث اسرائيل الخ) في قوة التعليل لقوله غريب او قصد به افادة النعيين التي لم تعلم من قوله غريب (قوله المخالف) بفتح اللام أي المخالف فيه او بالكسراى المخالف لارواه الثقات (قوله من الثقة والضبط) أي التوثق فعطف الضبط عليه تفسير وهو بيان لما تقدم عليها وحاصله ان التفرد في ذاته يوجب ضعفا ونكارة ويجبر هذا الضبط والتوثق فان كان تاما فالحديث صحيح وان كان مسمى الضبط فالحديث حسن وعند عدم الامرين يكون الحديث ضعيفا

﴿الثاني والعشرون من أقسام الحديث المقالوب﴾

(قوله وهو تبديل من يعرف راية حديث غيره) هذا التعريف يخص القلب في السند واقتصر عليه

الثاني في نكته على ابن الصلاح بان مالكا لم ينفرده وكذا الحافظ ابن حجر في نكته فعد ستة عشر نفسا تابعوا مالكا عن الزهري وذكر أن يزيد الرقاشي تابع الزهري عن أنس في فوائد ابى الحسين الموصلى وان أنسا تابعه سعد بن أبي وقاص وأبو برزة الاسلمى عند الدارقطني وعلى في المشيخة لابي محمد الجوهري وسعيد بن يربوع والسائب بن يزيد في مستدرك الحاكم فقد حصلت المتابعة لما لك في شيخه وشيخ شيخه ثم اختار ابن الصلاح استخراجا من كلام الأئمة فيما لم يخالف فيه الثقة وغيره وانما أتى بشيء انفرده أن الراوى اذا قرب من ضبط تام ففرده حسن كحديث اسرائيل عن يوسف بن أبي بردة عن ابيه عن عائشة قالت

كان رسول الله ﷺ اذا خرج من الخلاء قال غفرانك فقد قال فيه الترمذى حسن غريب لا نعرفه الامن حديث اسرائيل عن يوسف بن أبي بردة واذا بلغ الضبط التام ففرده صحيح كحديث النهى عن بيع الولاء وهبته وان بعد عن الضبط فشاذ قال نخرج من ذلك أن الشاذ المرود قسمان أحدهما الحديث الفرد المخالف وهو ما عرفه الشافعى والثاني الفرد الذى ليس فى رواته من الثقة والضبط ما يقع جابرا لما يوجب التفرد والشذوذ من النكارة والضعف (والفلوب) اسم مفعول وهو تبديل من يعرف بر راية حديث غيره

وهو من أقسام الضعيف (قسان) كلاهما همداني السند (تلا الشاذ في هذه المنظومة (إبدال راو) مشهور به الحديث (ما) ليراو كان (راو) آخر مكانه في طبقته ليصير بذلك غريبا مرغو بافيه ممن (٦٥) وقف عليه لسكون المشهور خلافه

(قسم) أول مثاله حديث رواه عمرو بن خالد الحراني عن جادين عمرو النصبى عن الاعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا إذا لقيتهم المشركين في الطريق فلا تبدؤهم بالسلام الحديث فهذا حديث مقول قلبه جادين عمرو أحد المترولين ليغرب به وانما هو معروف بسهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة كما في مسلم ولا يعرف عن الاعمش كما صرح به العقيلي ولهذا كره أهل الحديث تتبع الغرائب فانه قلما يصح منها (وقلب اسناد) تام (لمن) أي حديث فيجعل لمن آخر مردي بسند آخر ويجعل هذا المتن لاسناد آخر بقصد امتحان حفظ الحديث واختباره هل اختلط أولا وهل يقبل التلقين أولا (قسم) ثان وهذا الثاني يفعله المحدثون كثيرا نحو امتحانهم امام الفن البخاري لما قدم بغداد في مائة حديث اجتمعوا كلهم

في التعريف لكثرة في السند وقلته في المتن والتعريف الشامل لما تبديل شيئا آخر على الوجه الآتي كما عبر به شيخ الاسلام في شرحه على الالفة (قوله) وهو من أقسام الضعيف أي المقلوب في السند أو المتن من أقسام الضعيف أي مطلق الضعيف فلا يرد أن بعض أفراد من أقسام الوضع (قوله قسان) قال الجوى أي يصدق على قسمين تلا أي ذكرنا الشاذاه وقال الدمياطي قسان عمود وسهوا العمدة قسان أيضا ولا تكملته انتهى (قوله كلاهما عمدا في السند) كلاهما مبتدأ وفي السند خبره أي كلاهما واقع في السند على جهة العمدة وعمدا منصوب على التمييز وهذا القسان اقتصر عليهما الناظم وأما القلب سهوا في السند والقلب في متن الحديث فسيأتيان في كلام الشارح فالحدث عنه أولا المقلوب سنده (قوله تلا الشاذ) خبر ثان للمقلوب أي تلا المقلوب الشاذ أي ذكرنا قوله (قوله إبدال راو ما) قال الدمياطي في شرحه يجوز أن تكون مازادة كما قاله المسكودي وقال غيره يجوز أن تكون بقلب التنوين ميا وادغامها في الميم اسماء نسكرة في موضع جر نعتا راو بمعنى أي راو كان كسالم راو آخر نظيره في الطبقة كنافع قسم أول من قسمي العمدة وذلك ليصير لغرابته مرغو بافيه انتهى بحروفيه (قوله أيضا إبدال راو ما راو) ليس قيدًا بل يجوز إبدال جميع رواة السند الآن كونهم راو يواحدًا أكثر من غيره والباء داخلة على المأخوذ ولا يضر في متن الحديث إبدال الثقة بالثقة ولا يخرج عن كونه صحيحا مع كونه معالفاً فعلى هذا يكون المتن غير موضوع والسند موضوع (قوله مكانه في الطبقة) عبارة شيخ الاسلام بطيره في الطبقة اه وأما النظر في صفة التوثيق فلا يشترط لانه قد يكون إبدال ضعيف بقوى (قوله ممن وقف عليه) متعلق بمرغو بافيه (قوله النصيب) بفتح النون وكسر الصاد آخره بام موحدة نسبة إلى نصيبين مدينة بالجزيرة (قوله الحديث) اتمامه كما في الجامع الصغير واضطروهم إلى اضيقها ابن السني عن أبي هريرة اه (قوله العقيلي) بضم العين (قوله قلب اسناد لمن الخ) قال الطوخى اللام بمعنى إلى أي تحويل السند إلى متن آخر وقيد السند بالتام لان المتقدم وقع الإبدال فيه في واحدة فقط كما تقدم وأشعر قوله اسناد المتن أن السند موجود لكن تغير ذلك المتن وأن المتن موجود لكن تغير ذلك السند وأما لو أتى بسند كذا من عنده ليس بسند الحديث أصلا فوضعه لمن مشهور فلا يسمى قلنا باصطلاحهم بل هو حرام وأما عكسه وهو ذكر سند مشهور لحديث موضوع فلا يسمى قابا أيضا وقوله فيجعل بالنصب عطفنا على قوله قلب على حد ولبس عبادة وتقرعني الخ وقول الطوخى اللام بمعنى إلى هو احتمال في معنى كلام المتن وهو غير ما حل الشارح عليه والمناسب لحل الشارح أن يجعل المتن متعلقا اسنادا ولو جعل الشارح لمن متعلقا بقلب وان اللام بمعنى إلى لاستغنى عما ارتكبه وكان موافقا للطوخى (قوله واختباره) عطف تفسير قال الطوخى أي يختبر بذلك القلب حفظ الحديث فان فطن له عرف حفظه فاخذ عنه وان خفي عليه عرف ضعفه فلم يعتمد عليه وقوله هل اختلط أي حصل له تغير في عقله فصار غير ضابط أولا وقوله التلقين أراد به هل يقبل التلقين الذي هو ما يليق اليه كالصغير من غير توقف أم لا (قوله يقبل التلقين أولا) أي أولا يقبل التلقين بان يرجع لحفظه أو كتابه والحاصل انه ان وافق على القلب فاختلط أو غير حافظ وان خالف فضايط وفهم ما قررنا ان قوله وهل يقبل الخ مغاير لما قبله وأنه على تقدير عدم اختلاطه (قوله امام الفن) أي أهل الفن أو في الفن (قوله اجتمعوا) عبارة شيخ الاسلام حيث اجتمعوا أي لانهم اجتمعوا (قوله وأسانيدها) لا يخفى انه يلزم من قلب أحدهما الآخر لان المراد بقلب المتن تركيبه على سند غير سنده وبتقليب السند تركيبه على متن غير متنه (قوله لمن آخر) الاحسن أن يقول وسند هذا المتن لمتن الآخر (قوله ودفعوا منها)

(٩ - بقونية) على قلب متونها وأسانيدها فصيروا متن سند لسند متن آخر وسند هذا المتن لمن آخر وعينوا عشرة رجال ودفعوا منها لكل منهم عشرة أحاديث وتواعدوا على الخضوع لجالس البخاري ليلقى عليه كل واحد منهم عشرة بحضرتهم فلما حضر وا

واطمان المجلس بأهله البغداديين وغيرهم من الغرباء من أهل خراسان وغيرهم تقدم اليه واحد من العشرة وسأله عن أحاديثه واحد
واحدا والبخاري يقول له في كل منها لا أعرفه ثم الثاني كذلك وهكذا الى أن استوفى العشرة رجال المائتين حديث وهو لا يزيد في كل منهم
على قوله لأعرفه فكان الفهماء (٦٦) يلتفت بعضهم الى بعض ويقولون فهم الرجل وغيرهم يقضى عليه بالعدم

والتقصير وقلة الفهم فلما علم أنهم فرغوا التفت الى السائل الاول وقال له سألت عن حديث كذا وكذا وصوابه كذا الى آخر احاديثه وكذا البقية على الولاء فرد كل متن لاسناده وكل اسناد لمتنه ولم يخف عليه موضع ما قلبوه فافقره الناس بالحفظ وأذعنوا له بالفضل وقد يقصد بقلب السند كله أيضا الاغراب اذ لا ينحصر في راو واحد فيكون ذلك كالوضع كما انه يقصد بقلب راو واحد أيضا الامتحان وهو حرام الا بقصد الاختبار فقال العراقي في جوازه نظر لانه اذا فعله أهل الحديث لا يستقر حديثا ومن فعل ذلك شعبة وجاد بن سامة وقد انكر حرمة على شعبة وقال يابس ما صنع قال الحافظ ابن حجر وشرط الجواز ان لا يستمر عليه بل ينتهي بانتها الحاجة واماما انقلب سهوا على رواته

التبويض باعتبار كل عشرة على حديثها وأما بالنظر للمجموع فلا يصح التبويض (قوله واطمان المجلس) في العبارة قلب والاصل واطمان أهل المجلس به أي فيه أي حالة كونهم فيه (قوله من أهل خراسان) لعل نكتة التصريح بهم دون غيرهم كثرتهم أو قوة معارضتهم (قوله وسأله عن أحاديثه واحد او احدا) أي مفرد الكل حديث بسؤال كان يقول حديث كذا المروي بسند كذا أي هل هو صحيح من حيث ذلك السند (قوله وغيرهم يقضى) أي غير الفهماء يقضى بالعجز أي يحكم بالعجز عن رد الجواب غافلا عن القاعدة المتقدمة أو غير ذلك وقوله والتقصير الخ عطف سبب على مسبب أي تقصيره في تحصيل العلم أو في الجواب لقلة فهمه (قوله فلما علم أنهم فرغوا الخ) لعل وجه سكوته حتى فرغوا اظهار كمال حفظه تحدا بنعمة ربه ولا أجل أن يرغب في الأخذ عنه لأنه لو أظهر ذلك في الاول مثلا لما انكشف البقية عن السؤال فلا تظهر تلك المزية الحاصلة بسكوته حتى فرغوا (قوله كذا او كذا) كناية عما يعرف به الحديث كونه مثلا كان يقول سألت عن حديث انما الاعمال بالنيات (قوله وصوابه كذا) أي من حيث سنده لا من حيث ذاته (قوله على الولاء) أراد الترتيب (قوله موضع ما قلبوه) أي حديث من الاحاديث التي قلبوها فلما المجرورة من مصدوقها المائة حديث التي قلبوها (قوله وأذعنوا) أي يقولهم وقوله بالفضل أي من حيث الحفظ ويحتمل ما هو أعم لان من اتصف بالحفظ المذكور شأنه أن يكون محصلا للكمالات (قوله وقد يقصد بقلب السند كله الاغراب) قد للتقليل فالكثير أن ابدال الراوي براو آخر يكون للاغراب كما ان الكثير في ابدال السند بتمامه ان يكون للامتحان والتقليل فيه ما عكس ذلك وهو أن يكون ابدال راو للامتحان وقلب السند للاغراب وقوله اذ لا ينحصر اى الاغراب في راو واحد الذي ذكره في القسم الاول (قوله وهو حرام) أي القلب من حيث هو اى بأقسامه الاربعة (قوله الاختبار) اى الذى هو الامتحان وقد تفنن قال في المصباح واختبرته بمعنى امتحنته (قوله في جوازه نظر) اى في جواز القلب بقصد الاختبار اى ان القول بالجواز فيه بحث وذلك ان المسئلة ذات خلاف والناظم ممن يعيل الى القول بعدم الجواز قال الطوخى وكان وجهه أي وجه النظر انه يؤدي الى اظهار عجز المختبر ونقصه وهو ايداء وهو محرم وجوابه ان محل الحرمة اذا قصد الاختبار بالامتحان واما اذا قصد به التوصل الى التحمل عنه ومعرفة جودته في حفظه ومقامه فلا يحرم وعدم قصده الامتحان يعلم منه ولا يتهم فيه لانه يقول بجلالة الشيخ وشهرته بالحفظ تمنع من ذلك القصد السيئ (قوله الا انه) أي لكن اذا فعله (قوله لا يستقر حديثا) أي لا يجوز استقراره حديثا اى من حيث هذا السند (قوله وشرط الجواز) اى وشرط القول بالجواز او شرط الجواز الذى اعتمده (قوله بانتها الحاجة) أي التي هي الامتحان (قوله وأما ما انقلب سهوا الخ) أي واما سند القلب سهوا (قوله فثاله حديث) أي سند حديث واطافة حديث لما بعده للبيان (قوله حتى تروى) أي قمت للصلاة قاله الطوخى (قوله كثير) بفتح الكاف (قوله في مجلس ثابت البناني) بضم أوله نسبة الى بنانة محلة بالبصرة انتهى شرح الالفية لشيخ الاسلام (قوله فوهم) بفتح الهاء اى غلط (قوله كما بينه جاد بن زيد) فقد قال جادوه أبو النصر يعنى جرير ابن حازم انما كنا جميعا في مجلس ثابت البناني فذكر ما تقدم (قوله كما رواه الأئمة الخمسة) هم من عدا ابن ماجه من أصحاب السنن الستة فالخمس على الترتيب عند المحدثين البخاري ومسلم وأبو داود

فثاله حديث اذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروى فقد حدث به في مجلس ثابت البناني حجاج بن أبي عثمان والترمذي الصواف عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي ﷺ فثله جرير بن أبي حازم عن ثابت فرواه عنه عن أنس فوهم كما بينه جاد بن زيد وانما هو عن يحيى بن أبي كثير كما رواه الأئمة الخمسة من طريقه وما المقابله متنا

وهو قليل فهو أن يعطى أحد الشيبين ما اشتهر لا آخر كحديث أبي هريرة عند مسلم في السبعة الذين يظلهم الله تحت ظله هر شه فقينه ورجل
تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم بمنه ما تنفق مثاله فهذا إنما انقلب على أحد الروايات وهو (٦٧) حتى لا تعلم مثاله ما تنفق بمنه كما في

الصحيحين والله أعلم
(والمفرد) وهو قسبان
أولها فرد مطلق بان
يفرد به راو واحد عن
كل أحد وسبق حكمه
مع مثاله في الشاذ وثانيهما
فرد مقيد بالنسبة الى
جهة خاصة وهو ما أراده
بقوله (ما قديته بثقة)
كقولك في حديث ان
النبي ﷺ كان يقرأ
في الاصحى والفطر
بقاف واقتربت الساعة
لم يروه ثقة الا ضمرة
ابن سعيد المازني فقد
انفرد به عن عبيد الله
ابن عبد الله عن أبي
واقف الليثي عن ﷺ
رواه مسلم وأصحاب
السنن وانما قيد بالثقة
لرواية الدارقطني من
رواية ابن لهيعة وقد
ضعفه الجمهور عن خالد
ابن يزيد عن الزهري
عن عائشة (أو جمع)
من بلسمين وهو المعبر
عنه عندهم بما قديته
يبدل فلو قال الناظم مصر
بدل جمع لكان أولى
لانهم يقولون تفرد به
أهل كذا ويريدون
الجمع كما قال وقدير يدون

والترمذي والسائي وأما ابن ماجه فهو بعدم (قوله وهو قليل) أي فلذا تركه الناظم وذكر قلب السند
وعرفه الشارح بتعريف منطبق على قلب السند كما تقدم (قوله أحد الشيبين) هما في الحديث الآتي اليمين
والشمال وقوله ما اشتهر أي أمر اشتهر للآخر أي كما هنا فان الاتفاق أمر اشتهر لليمين فاعطى الشمال وظهر
أن مصدوق أحد الشيبين الشمال ومصدوق الآخر اليمين واسناد الاتفاق لليمين مجاز عطف على الطوخي
والحديث في الصحيحين وغيرهما عن أبي هريرة سبعة يظلهم الله تحت ظله وفي رواية في ظله يوم لا ظل الا ظله
امام عادل وشاب شافى عبادة الله عز وجل ورجل قلبه معلق بالمساجد ورجلان تحابيا في الله اجتمعا على ذلك
وتفرقا عليه ورجل دعه امرأته ذات منصب وجمال فقال اني أخاف الله ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى
لا تعلم شاله ما تنفق يمينه ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه اه (قوله حتى لا تعلم مثاله) أي من على مثاله
والا فالشمال لا تعلم وكذا يقال في قوله حتى لا تعلم يمينه (تتمه) اعلم ان أعلى أقسام الحديث الصحيح والحسن
وأدناها في الرد الموضوع وما بينهما أقسام الضعيف وهو متفاوت فالمعضل دون المنقطع لكون المعضل سقط
منه اثنان والمرسل أقوى منهما فتأمل ﴿ الثالث والعشرون من أقسام الحديث المفرد ﴾
(قوله وسبق حكمه الخ) وحكمه اما الصحة ان بلغ الضبط التام أو الحسن ان قارب الضبط التام أو الشذوذ ان
بعد الضبط فينبه و بين الشاذ عموم وخصوص مطلق ينفرد المفرد في الصحيح أو الحسن ويجتمع المفرد
والشاذ فيما اذا كان هناك مخالفة أو بعد ضبط وقوله مع مثاله أي مثال المفرد كحديث اسرايل عن يوسف
ابن أبي بردة وكحديث السهي عن بيع الولاء وكحديث أن رجلا توفي (قوله الى جهة خاصة) مصدوقها
الثقة أو البلد المعين أي أهل البلد المعين أو الراوي المعين (قوله من رواية ابن لهيعة) أي حالة كون رواية
الدارقطني واردة من رواية ابن لهيعة أي أصلها رواية ابن لهيعة وقوله عن خالد متعلق برواية ابن لهيعة
(قوله وقد ضعفه الجمهور) أي لاحتراق كتبه قال الحافظ ابن حجر في كتابه التقریب ابن لهيعة هو عبد الله
ابن لهيعة فتفتح اللام وكسر الهاء حضري مصري اختلط بعد احتراق كتبه ورواية ابن المبارك عنه
أعدل مات سنة أربع وسبعين ومائة عن أكثر من ثمانين اه ودفن بسفح الجبل قريبا من اخوة سيدنا
يوسف عليهم الصلاة والسلام بالقرافة (قوله أصحاب السنن) عبارة شيخ الاسلام رواه مسلم وغيره اه
فأعل مراد الشارح بأصحاب السنن غير البخاري لانه لو رواه لكان أحق بذكر اسمه من ذكر مسلم وغيره
لما له من الجلالة وكونه امام القرن (قوله أوجع من بلسمين) قال الجوى جمع أي جماعة أي أهل بلدة
مخصوصة اه والبلد المخصوص مكة والمدينة والبصرة والكوفة (قوله ويريدون الجمع كما قال) أي
الناظم حيث عبر بجمع ومثل له الشارح بمثلين والمراد بكونهم أهل بلدان يكون السنن من بلد واحد بتمامه
سواء حصل تعدد في بعض الطبقات أو لا وقوله وقدير يدون واحدا منها كما يأتي أي في قوله فان أراد القائل
بتولية فرد به أهل كذا واحدا فقط الخ ومثل له فيما يأتي بمثل واحد أي وحينئذ يكون باقي السند ليس منها
(قوله تفرد بذكر الامر فيه أهل البصرة من أول الاسناد الى آخره) أول الاسناد أبو داود الطيالسي
وآخره أبو نصره وأما أبو سعيد فليس ببصري فإداه بقوله من أول الاسناد الى آخره غير أبي سعيد الخسري
الصحابي وأبو سعيد اسمه سعد والخسري نسبة الى خذرة قبيلة من الانصار وأسم أحد أجداده قال في
التقریب مات بالمدينة سنة ثلاث وأربع وأخمس وسنين وقيل سنة أربع وسبعين اه وفي ابن حجر على
الاربعين زيادة وقيل أربع وتسعين وفي الشبشيرى عليها أن موته يوم الجمعة وانه دفن بالقيع (قوله سنة

واحد منها كما يأتي كقول الحاكم في حديث أبي داود عن أبي داود الطيالسي عن همام عن قتادة عن أبي نصره عن أبي سعيد الخسري قال
أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ ألقاب الكتاب وما ينسرفد بذكر الامر فيه أهل البصرة من أول الاسناد الى آخره وكقوله أيضا في
حديث عبد الله بن زبدي في صفه وضوئه ﷺ والترمذي وأبي داود ان قوله ومسح رأسه بما غير فضل يديه سنة

غريبة تفرد بها أهل مصر ولم يشر بهم فيها أحد فان أراد القائل بقوله تفرد أهل بلد كذا واحد فقط من أهل تلك البلدة تجوزا في الإضافة كما بضاف فعل واحد من قبيلة (٦٨) إليها فهو من المفرد المطلق ومنه حديث كلوا البلح بالتمر الحديث فقد قال الحاكم هو من أفراد

البصريين عن المدنيين
تفرد به أبو بكر عن
هشام بن عروة فجعله
من أفراد البصريين
وأرادوا أحدهم (أو)
قصر على رواية)
كقوله لم يروه عن فلان
الافلان مثله حديث
أصحاب السنن الأربعة
من طريق سفيان بن
عيينة عن وائل بن
داود عن ابنه بكر بن
وائل عن الزهري عن
أنس أن النبي صلى الله
عليه وسلم أولم على
صفية بسويق وتم
قال أبو الفضل بن طاهر
هو غريب لم يروه عن
بكر إلا أبوه وائل ولم
يروه عن وائل إلا ابن
عيينة ولذا قال الترمذي
أنه حسن غريب ولا
يلزم من تفرد وائل به
عن ابنه تفرد به مطلقا
فقد ذكر الدارقطني
في علله أنه رواه محمد بن
الصلت التوزي وهو
بمئة فوقية مفتوحة
وبعد الواو أي معجمة
عن ابن عيينة عن زياد
ابن سعد عن الزهري
قال ولم يتابع عليه
والخفوط عن ابن عيينة
عن وائل عن ابنه ورواه

غريبة) خبران واراد بالقول المقول وقوله ومسح بدل منه أو عطف بيان والمقصود الاخبار بقوله غريبة
وسنة خبر موطن* (قوله تفرد بها أهل مصر) أي تفرد بها عمرو بن الحارث المصري عن عمرو بن يحيى
المازني (قوله تجوزا في الإضافة) أي في النسبة فهو مجاز عقلي فالمعنى أنهم وإن أسندوا ذلك لأهل البصرة
الأن قصدهم في نفس الأمر واحد فقط لأنهم قصدوا بلفظ أهل ذلك الواحد بحيث يكون مدلوله والا
لسكان مجاز الغو بالاعتقالي لكن فيه أنه لا يلا بلسه على الوجه الذي قالوه لأن النسبة إلى الكل والبعض حقيقي
فالاولى أن الإضافة بمعنى المضاف فيكون مجاز الغو لا لأنه يطلق الأهل ويراد بعضهم ونظيره قوله تعالى يجمعون
أصابعهم (قوله كما يضاف فعل واحد من قبيلة إليها) قال الطوخي تشبيه في المجاز والافلاك فعل وهذا
قول وقصده أن ماسلكه المحدثون له نظير في استعمال العرب وهو إضافة فعل واحد إلى جماعة كقولك
أكرمني طي* وتريد واحدا منهم وهو حاتم وهو مجاز عقلي وفيه ما تقدم (قوله عن المدنيين) أي عن
أفراد المدنيين (قوله تفرد به أبو بكر) وهو بصري وهشام بن عروة مدني وحديث أبي بكر لم يبلغ
درجة الصحة ولا الحسن فهو شاذ (قوله فجعله) أي الحاكم من أفراد البصريين وقوله وأراد واحدا
منهم أي الذي هو أبو بكر (قوله عن ابنه بكر بن وائل) هو من النبوة فالرواية عنه أبوه وائل فان بكرا
روى عن هشام بن عروة وهو أكبر منه وأبوه وائل بن داود وهو من رواية الأكاك عن الأصغر وقد روى
سفيان بن عيينة أيضا عن بكر كجاء روى عن أبيه وائل وروى عن الزهري أيضا اه طوخي (قوله أولم
على صفية) بنت حي من نسل هرون أخي موسى وجعل ﷺ عتقا صدقها وقوله بسوق
وتمر السويق شيء يعمل من الخنطة أو الشعير وفي رواية بحبس والحبس هو تمر وسمن وأقط أي لبن جامد
غير منزوع الزبد (قوله ولم يروه عن وائل إلا ابن عيينة) فهو فرد من محلين (قوله أنه حسن غريب)
جعله حسنا يفيد أن بكر أو وائلا أو أحدهما ليس من رجال الصحيح والاقوال صحيح غريب نعم سفيان من
رجال الصحيح (قوله ولا يلزم الخ) أي فهو غريب نسبي (قوله التوزي) بفتح المشنة الفوقية وفتح الواو
المشددة والزاى المكسورة نسبة إلى توز بلدة بفارس نسب إليها محمد بن الصلت المذكور قاله في معجم البادان
(قوله لم يتابع) أي لم يتابع محمد بن الصلت عليه أي بحيث يرويه آخر عن ابن عيينة في الأخذ عنه بهذا الطريق
(قوله والمخفوط الخ) أي فيكون المخفوط الذي رواه محمد عن سفيان بهذه الطريق غير محفوظ فيكون
شاذ أي سند الامتناء (قوله ورواه جماعة الخ) هلا حكم الترمذي عليه بالصحة لرواية هؤلاء الجماعة
ولا يحكم بالحسن الآن يقال أن هؤلاء الرجال لم يبلغوا رجال الصحيح بحيث يكون صحيحا لانه وان جار
أن يكون صحيحا لغيره الجامع للحسن الذاتي أو بلغوا رجال الصحيح ويكون الحسن نسبيا أي حسن من
حيث تلك الطريق فلا ينافي أن يكون من طريق آخر صحيحا وحسن سنده المخصوص أولم يطلع على رواية
الجماعة عن ابن عيينة عن الزهري فتدبر (قوله فحكمه قريب من حكم الفرد المطلق) بيان كونه قريبا أن
غير الثقة المضموم للثقة تارة يعتبر بحديثه وتارة لا فلتردده بين الأمرين قيل إن هذا القسم قريب من الأول
وليس نفس الأول لانه لا يكون نفس الأول الا اذا كان لا يعتبر بحديثه (قوله لان رواية غير الثقة) أي الذي
شارك الثقة في الرواية (قوله فينظر فيه هل بلغ رتبة من يعتبر بحديثه أولا) الضمير في قوله فينظر فيه راجع
لغير الثقة أي فينظر في غير الثقة هل بلغ الخ وهذه النسخة هي الصواب

الرابع والعشرون من أقسام الحديث المعلن

مناسبة

جاءة عن ابن عيينة عن الزهري بلا واسطة فائدة ليس في أفراد الفرد المقيد بنسبة إلى جهة خاصة ما ينقض

الحكم بضعفها من حيث كونها أفرادا لكن اذا كان الفيد بالنسبة لرواية الثقة كقوله لم يروه ثقة الافلان فحكمه قريب من حكم الفرد المطاوع
لان رواية غير الثقة كالأرواية فينظر فيه هل بلغ رتبة من يعتبر بحديثه أولا وفي المنفرد بالحديث هل بلغ رتبة من يحتج بتفرد أم لا (وما)

فقد حدث في قبوله هو
(معلل عندهم) أى
المحدثين (قد عرقا)
بألف الاطلاق وهذا
حشو وإفاد العراقى
ان حد المعلل حديث
فيه اسباب خفية
طُرأت عليه فأُثرت
فيه قال الحافظ وأحسن
منه ان يقال هو حديث
ظاهره السلامة اطلع
فيه بعد التفتيش على
قادر مثاله حديث ابن
جرير في الترمذى وغيره
عن موسى بن عقبة
عن سهيل بن ابى صالح
عن ابيهم عن ابى هريرة
مرفوعا من جلس
جلسا فكثر فيه لفظه
فقال قبل ان يقوم
سبحانك اللهم وبحمدك
الحديث فان موسى
ابن اسمعيل رواه عن
وهيب بن خالد الباهلى
عن سهيل المذكور
عن عون بن عبد الله
وهذا أعله البخارى
فقال هو مروي عن
موسى بن اسمعيل
وأما موسى بن عقبة
فلا يعرفه سماع عن
سهيل المذكور وتذكر
العلة بعد جمع الطرق
والمعص عنها بتفرد

مناسبة هذا الباب للفرد الشامل للشاذ ظاهرة لا اشتراط الجمهور نفيهما في الصحيح ولا اشتراط كنهما كما تقدم
هناك في كثير اه سخاوي (قوله أى شيء مشمول) جعله مشمولا بها نظرا الى أنه مستور ومردود
بها والافهم مشتمل عليهما من حيث انها جزء منه وعبرة الجوى في شرحه وما بعلة في سند أو متن أى
والحديث الذى اشتمل على علة ذات (غموض أو خفا) بدلان من علة أو بمعنى الواولان العطف تفسيرى
وهو لا يكون باو (معلل) أى بذلك والصواب معل كما هو قياس اسم المقعول من أعل وهو المعروف لغة
قال الجوهري لأعلك الله لأصاك بعلة وأما المعلل فلا يجوز أصلا لا تشجوز لانه ليس من هذا الباب
بل من التعلل الذى هو التشاغل والتلهى ومنه تعليل الصبي بالطعام انتهت بالحرف وعبرة الدمياطى في
شرحه أى وما هو من الحديث بعلة في سند أو متن وقوله غموض أو خفا بالجذر بيان لعلة وعطف الخفاء
على الغموض من عطف التفسير كما قاله شيخ الاسلام وقوله معلل خبر ما انتهى باختصار فكان الاولى
للشارح أن يجعل ما اسما موصولا بان يقول والحديث الذى هو مشمول بعلة الخ (قوله طرأت) أى ظهرت
بعد أن لم تظهر فلا بد من ثلاثة قيود أى علة خفية طارئة فاذا فقد شيء من هذه لم يكن معللا وخرج بخفية
مالو كانت ظاهرة فلا يكون معللا وعبر بعلة توسعا كإسائى في الشارح (قوله عندهم) أى المحدثين أى
كالترمذى وابن عدى والدارقطنى وأبى يعلى الخليلي والحاكم وغيرهم وخص المحدثين لان الواقع في كلامهم
هو الذى يظن منه صحة القول اصطلاحا (قوله حديث فيه أسباب خفية طرأت) أى ظهرت للنقاد بخلاف
ما فيه أسباب ظاهرة كان عرف انقطاعه من اول الامر فانه لا يسمى معللا (قوله فأثرت فيه) قال شيخ
الاسلام أثرت أى قد حدثت في قبول الحديث انتهى وقوله في قبول الحديث أى قبولاً تاماً بحيث لا يحتاج به
على حكم من الاحكام فلا ينافى انه يقبل في فضائل الاعمال وقوله فيه اسباب طرأت أى جنس اسباب فالاولى
ان يقول المعلل حديث فيه سبب خفى كرساله او وقفه أى فارساه او وقفه سبب في الحكم برده (قوله
واحسن منه الخ) وجه الاحسنية ان التعريف الاول يصدق بما اذا لم يكن ظاهره السلامة كان يكون
معروف الانقطاع او الارسال من اول الامر مع ان هذا لا يسمى معللا وان الجمع في الاسباب ليس مراداً (قوله
فكثر فيه لفظه) المراد باللفظ هنا ما لا تنفع فيه من الكلام (قوله الحديث) تمامه كفى المنذرى أشهد ان لا اله
الا أنت استغفرك وأتوب اليك غفرله ما كان في مجلسه ذلك اه لكن قال في اوله عن ابى هريرة عن
النبي ﷺ من جلس مجلسا فكثر فيه لفظه فقال قبل ان يقوم سبحانك اللهم وبحمدك أشهد ان لا اله الا الله
في آخره رواه ابو داود والترمذى والنسائى وابن حبان والحاكم وقال الترمذى حسن صحيح غريب (قوله بعد
جمع الطرق والفحص عنها) الاحسن أن يؤخر جمع عن قوله والمعص اذ الفحص الذى هو الاستقصاء في
البحث عن الشيء سابق على الجمع (قوله من هو احفظ واضبط) الواو بمعنى او فا حفظ اشارة لضبط الصدر
وقوله اضبط اشارة لضبط الكتاب وقوله بتفرد الراوى و بمخالفة غيره له الواو بمعنى أو والتفرد يشمل ما اذا
بلغ الضبط النام او قال به او قل ضبطه مع ان الاول صحيح والثاني حسن والثالث شاذ فليحمل كلامه على الاخير
ولا يخفى ان هذين الطريقتين أعنى التفرد والمخالفة هما فرد الشاذ (قوله مع قرآن نضم الى ذلك) أى الى ما ذكر
من التفرد والمخالفة (قوله يهتدى الناقد بذلك) أى يصل الى الاطلاع أى يتصف به ولا يخفى ان الاسباب قد
علمت انها كالارسال أو الوقف (قوله على تصويب ارسال الخ) انت خبير بان تصويب ارسال جعله
صوابا فصرحه أن المطلع عليه نفس ذلك الفعل وليس كذلك اذ المطلع عليه كونه مرسلا مثلاً اذ هو المدرك
بالخلاف والتفرد وكذا يقال فيما يأتى ويوجب بانه أطلق التصويب واراد به الصواب من اطلاق الشيء على

الراوى و بمخالفة غيره له من هو احفظ أو اضبط أو أكثر عددا مع قرآن نضم الى ذلك يهتدى الناقد بذلك الى اطلاعه على تصويب

ارسال في الموصول أو تصويب وقف في المرفوع أو دخول حديث في حديث

أو وهم وأهم بغير ذلك كابدال راو ضعيف بثقة بحيث غلب على ظنه ما وقف عليه من ذلك فحكم به أو تردد في ذلك فوقف عن الحكم بصحة الحديث مع أن ظاهره السلامة من العلة وأكثرتا تكون العلة في السند وقد تكون في المتن ثم التي في السند قد تنقدح في صحة المتن وقد لا تنقدح كحديث البيعان بالخيار حيث رواه يعلى بن عبيد عن الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر فقد صرح النقاد بوجهه على الثوري فالمرءوف من حديثه (٧٠) عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر لكنهما لم تنقدح لأن عبد الله وعمرا كلاهما

متعلقه لأن التصويب ذكر الصواب وإضافته لما بعده من إضافة الصفة إلى الموصوف أي إطلاعه على إرسال صواب أول البيان أي شيء صواب وذلك هو الإرسال (قوله أو وهم وأهم بغير ذلك) أراد بالوهم الغلط (قوله كابدال راو ضعيف بثقة) هذا مثال لقوله غير ذلك (قوله بحيث غلب) متعلق بقوله يهتدى الناقد (قوله فحكم به) معطوف على قوله غلب على ظنه أي فإذا غلب على ظنه ما ذكر أمضى الحكم بما ظنه فيحكم بعدم قبول الحديث الذي ظنه بأن يقول حكمت بعدم قبول الحديث أي ظن وألا عدم قبول الحديث ثم حكم به وهذا حكم تقديري لا تحقيقي (قوله أو تردد في ذلك) معطوف على قوله غلب على ظنه والمراد به الشك لأنه مقابل للظن وحينئذ فالمراد بقوله سابقا وتترك العلة ما يشمل الظن والشك (قوله وعلته المتن) مبتدأ وقوله كحديث نفي قراءة البسملة خبر وهو على حذف مضاف أي كعلة حديث وهو من تشبيه الكلى بجزئيه والمراد بالنفي الانتفاء (قوله المروي عن انس) صفة لحديث أول نفي (قوله اذ ظن بعض رواه) تعليل لقوله وعلته المتن (قوله وأبي بكر) انما لم يذكر عليا لأنه كان حين تولى الخلافة بالكوفة (قوله نفي البسملة) أي نفي قراءتها (قوله بما ظنه) لو أضمر فقال مصرحاً به أي بالنفي لكفاهو يجب بانه قصد بالاظهار تأكيده كونه مظهر نادفع الغفلة تحصل (قوله فصار بذلك حديثاً مرفوعاً) تفريع على قوله فقال عقب ذلك أي فصار النفي حديثاً مرفوعاً بحسب ظن من أخذ عن انس أي ظن أنه من قول انس لا من قول من أخذ عنه وأما بحسب من أخذ عن انس فليس بحديث حقيقة لأنه عارف بانه ليس من مقول انس وحكما بحسب ظن من أخذ عن انس (قوله ومن ثم) أي ومن كون الراوي مخطئاً في ظنه (قوله يبتدئون) أي فافاد بذلك ان الفاتحة مقدمة على السورة أي فهو المجهول المقصود بالاخبار ولما كانت البسملة جزءاً من كل سورة لا من خصوص الفاتحة اندفع ما يقال حيث كانت البسملة جزءاً من الفاتحة الجزء الأول هلا قال فكانوا يستفتحون بسم الله الرحمن الرحيم لأنه أول السورة (قوله قبل ما يقرأ) أي قبل الذي يقرأ بعدها وهو فاعل يؤيده مؤخر عن المفعول (قوله ان أباسامة) بفتح اللام (قوله أكان رسول الله الخ) فديقال ان قوله يستفتح بالحمد لله أي قبل كل شيء علقاً بقوله أو بسم الله فقضيته ان قوله فيما تقدم فكانوا يستفتحون الخ أي يبتدئون بها قبل كل شيء فيكون ذلك مبعثاً أو يل الشافعي المتقدم الآن للشافعي ان يقول ان ذلك المعنى لفريقه وهي المقابلة فلا تقتضي ما ذكر لعدم القرينة فيه اه من حاشية شيخنا العلامة العدوي على شيخ الاسلام (قوله كما تكون خفية تكون ظاهرة الخ) والحاصل ان الارسال الجلي والقطع الجلي والادراج الجلي وغيرها لا يطلق عليها في الاصطلاح المشهور اسم العلة وانما يطلق على ما كان منها خفياً مع سلامة الحديث منها ظاهراً (قوله وقد يعاون الحديث الخ) أي قد يسمون الحديث معلولاً بسبب قدح أي قاذح لأن المراد كاهي في آن واحد وقوله بأنواع الجرح أي يعاون به أي نوع كان من أنواع الجرح ولا يشترط اجتماع الأنواع بل يكفي واحد منها وأشار بهذا إلى انه قد يطلق المعل على ما فيه علة مطلقاً سواء كانت خفية كما تقدم أو ظاهرة والجرح يقرأ بضم الجيم بدليل الامثلة (قوله والغفلة) الواو بمعنى أو (قوله اسم العلة) أي اسم ما أخذ من لفظ العلة وهو معلول وهذه المادة باعتبار تحققها في معلول أو أراد بعلة معلول وكذا يقال في قوله على غير

ثقة وعلته المتن الجارحة القادحة فيه كحديث نفي قراءة البسملة في الصلاة المروي عن أنس اذ ظن بعض رواه حين سمع قول أنس صليت خلف النبي وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين نفي البسملة بذلك الحديث فنقله مصرحاً بما ظنه فقال عقب ذلك فلم يكونوا يستفتحون القراءة بسم الله الرحمن الرحيم فصار بذلك حديثاً مرفوعاً والراوي له مخطئ في ظنه كما نقله ابن عبد البر ومن ثم قيل المعنى أنهم يبتدئون بام القرآن قبل ما يقرأ بعدها لأنهم يتركون البسملة ويؤيده ان أنس لم يرو نفي قراءة البسملة وان أباسامة سعيد بن زيد لما سأله أكان رسول الله ﷺ يستفتح بالحمد لله

رب العالمين أو بسم الله الرحمن الرحيم قال انك تسألني عن شيء لأحفظه رواه أحمد وابن خزيمة والدارقطني وصحاحه والمسألة فيها كلام طويل ثم العلة كما تكون خفية تكون ظاهرة فقد كثرت اعلال الموصول بالارسال والمرفوع بالوقف اذ أقوى الارسال أو الوقف يكون راوياً مهماً ضبط أو أكثر عدد على الاتصال أو الرفع وقد يعاون الحديث بأنواع الجرح من الكذب والغفلة وفسق الراوي وسوء الحفظ بل أطلق الخليلي اسم العلة على غير القادح

التي هي أساقفة اسم الى ما بعده للبيان (قوله توسيع) أي يجوز الوجود للشبهة لا حقيقة كما في توسيع
 ونقصته ان الاطلاق فيما تقدم حقيقي غاية الامر أنه يتفاوت بالقانون الكثرة (قوله كالحديث الذي وصله
 الثقة الضابط وأرسله غيره) كحديث الموطأ فانه موصول في نفس الامر والواصل له ثقة وهو مالك وقوله
 وأرسله غيره أراد بالارسال عدم الاتصال (قوله من أقسام الصحيح صحيح معلول الخ) أي ومن أقسام
 الصحيح صحيح متفق على محتمل لاستجماع شروط الصحة ومنها صحيح مختلف في محتمل لوجود الخلاف
 في استجماع شروط الصحة (قوله أنه بلغه) بفتح همزة أن بدل من حديث وهو معلول بخلاف الواسطة بينه
 وبين أبي هريرة الذي هو الارسال المشار اليه (قوله للمالك طعمه وكسوته) اللام للمالك وهي جملة خبرية لفظا
 اسائية معنى اذ المقصود وجوب الاطعام والكسوة فهو محاز مركب من استعمال اللفظ في لازم معناه (قوله
 قال فقد صار) فاعل قال ضمير مستتر فيه عائد للخليلى السابق في كلامه (قوله فقد صار الحديث بتبيين
 الاسناد صحيحا يعتمد عليه) بهذا نعلم أنه معلول حقيقة بحسب أول الامر وقوله يعتمد عليه وصف لازم
 أو على تقدير الفاء أي يعتمد عليه باتفاق بعد ان كان ظاهره خلاف ذلك اه سخاوى (قوله وهذا
 كالذي يقول فيه هو) أي الخليلى أي كالحديث الذي يقول فيه صحيح شاذ ولا يخفى ان التشبيه من حيث
 الجمع بين أمرين متنافيين في الجملة وذلك لانه في المشبه يحتاج بالحديث وفي المشبه به لا يحتاج به (قوله فالشذوذ
 عندهما) أي عند الخليلى والحاكم وغرضه بهذا التقرير أي اذا أردت بيان حقيقة الحال فنخبرك بأن
 الشذوذ الخ فقولهم صحيح شاذ انما هو مجرد تسمية والافهولا يحتاج به (قوله صحة نقله أو صحته) أشار به الى
 أن صحة المتن لا تستلزم صحة السند ولا العكس (قوله كثيرة منسوخة) كحديث انما الماء من الماء
 منسوخ بقوله عليه السلام اذا التقي الختانان فقد وجب الغسل (قوله وقد صحح الترمذى منه جملة فراه
 الاول) أي الذي هو علة في العمل به (قوله وان وقع في كلام كثير من المحدثين وغيرهم) الوالوالحال أو
 للبالغة على معنى هذا اذا لم يلاحظ وقوعه في كلام كثير رأى بل وان لوحظ والضمير في وقع عائد على معلول
 من حيث ذاته لا من حيث المعنى المراد منه عند المحدثين كما يتبين (قوله مردود عن بيتولغة) وقع في كلامهم
 اطلاق علم العربية على علم النحو بخصوصه فحفظ اللغة عليه مبان وصرح في الأساس بان علم العربية
 ينقسم الى اثني عشر قسما اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعاني والبيان والعروض والقافية وقرض
 العشر والخط وانشاء الخطب والرسائل والمحاضرات ومنه التواريخ وجعلوا البدع ذيلا لاقسام برأسه
 والظاهر ان الشارح أراد الاول لقلبة استعماله على خصوص النحو وللعطف على ما هو الاصل فيه (قوله
 اذا سقاه مرة بعد أخرى) كأن اقتصاره على المرتين لانهما أقل ما يتحقق به ذلك (قوله انه لحن) أي خطأ
 وكونه خطأ ظاهرا اذا أريد بمعلول مصاب بعلة لاسي مرة بعد أخرى لانه ليس لحننا باعتبار ذلك (قوله
 فالمعلل لاجودة فيه الخ) أي وان نقل تغليبا فلا يصح لان المعلل لاجودة فيه أي فلامعنى لافعل التفضيل
 (قوله أصلا) أي لا بطريق الحقيقة ولا بطريق المجاز وقوله لا يجوز أي تسمح خال عن المناسبة (قوله
 لانه ليس من هذا الباب أي باب التعليل بمعنى ذكر علة مؤثرة فيه فان قلت المعلل ليس من هذا الباب أيضا
 لان المعلل مأخوذ من أعله الله اذا أصابه بعلة كالمرض قلت وان لم يكن منه حقيقة لانه منه مجاز بالاستعارة
 المبينة على المشابهة (قوله والبهى) عطف تفسير وقوله التشاغل أي لا للتعليل بمعنى ذكر علة والاولى
 ان يقول الذي هو الشغل أي شغل الغير (قوله اما معلول فوجود) هذا مقابل لمخوف تقديره أما المعلل
 فقد علمت انه لاجودة فيه أصلا واما معلول فوجود الخ (قوله فوجود) المناسب ان يقول جيد أي فصيح
 التفضيل بالنسبة له (قوله بل قال انه الاولى) لا لاجود كما يأتي (قوله لو وقع في عبارات أهل الفن) تعليل

توسيع كماله في التوسيع والرسالة في قول
 صحيح معلول
 بحديث مالك في الموطأ
 أنه بلغه ان أبا هريرة
 قال للمالك طعمه
 وكسوته حيث وصله
 مالك في غير الموطأ فرواه
 عن محمد بن عجلان عن
 أبيه عن أبي هريرة
 قال فقد صار الحديث
 بتبيين الاسناد صحيحا
 يعتمد عليه وهذا كالذي
 يقول فيه هو والحاكم
 صحيح شاذ فالشذوذ
 عندهما يقدر في
 الاحتجاج لاني التسمية
 وقد سعى الترمذى
 النسخ علة من علل
 الحديث فان أراد أنه
 علة في العمل به فصحيح
 وان أراد في صحة نقله أو
 صحته فلا لان في الصحيح
 أحاديث كثيرة منسوخة
 وقد صحح الترمذى منه
 جملة فراه الاول وعبر
 بمعلل دون معلول وان
 وقع في كلام كثير من
 المحدثين وغيرهم لقول
 ابن الصلاح انه مردود
 عربي لغة والنووي
 انه لحن أي لانه من
 عله بالشرب اذا سقاه
 مرة بعد أخرى لاما
 نحن فيه لكن قال
 العراقي لاجود المعلل
 كافي عبارة بعضهم قال

شيخ الاسلام انه أجود من المعلول أو مضمون المعلل تغليبا والافالمعلل لاجودة فيه بل لا يجوز أصلا لا يجوز لانه ليس من هذا الباب بل
 من التعلل الذي هو المشاغل والتلهي اما معلول فوجود به عبر الحافظ ابن حجر بل قال انه الاولى لوقوعه في عبارات

أهل الفن مع ثبوته لغة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (وذو) أي وحديث صاحب (اختلاف سند) من راو واحد بان رواية مرة على وجه ومرة على وجه آخر مخالف له أو أزيد من واحد بان رواه كل من جماعة على وجه مخالف للآخر أو الإضافة على معنى في أي في سند أي في وصله وارساله أو في اثبات (٧٢) راو واحد أو غير ذلك (أو) اختلاف (متن) في لفظه أو في معناه أو تساوت الروايات في

الصحة بحيث لم ترجح احداهما على الاخرى ولم يمكن الجمع هو (مضطرب) بكسر راء وهو نوع من المعلل فاما اذا ترجحت احدهما يكون راو بها أحفظ أو أكثر صحة للروى عنه أو غير ذلك من وجوه الترجيح فلا يكون الحديث مضطربا بالحكم للوجه الراجح واجب اذا لا أثر للرجوح كما اذا أمكن الجمع بحيث يمكن أن يعبر المتكلم بالفاظ عن معنى واحد وان لم يترجح شيء فلا اضطراب والاضطراب موجب لضعف الحديث المضطرب لاشعاره بعدم ضبط راويه أو رواته (عند أهل الفن) حشو مثال الاضطراب في السند حديث اذا صلى أحكم فليجعل شيئا تلقاء وجهه الحديث وفيه فاذا لم يجد عصا ينصبها بين يديه فليخط خطا فقد اخلف فيه على اسمعيل بن أمية اختلافا كثيرا فرواه

لكونه الاولى أي وأما معلل فلم يقع في عباراتهم وان كان فعله الذي هو أعل واقعا في عباراتهم ولذا قال فيها تقدم وقياسه معل ولم يقل لان الواقع في عباراتهم هو معل (قوله أهل الفن) مفهوم لقب فلا ينبغي وقوعه في كلام أهل الاصول والعروض والكلام وقوله مع ثبوته لغة أي ثبت في اللغة معلول بكثرة ومعل نقله كما يفيد به المصباح وحاصل ذلك أن معلول ثابت لغة واصطلاحاً أي وحيث ثبت في اللغة والعربية فلا عبرة بقول ابن الصلاح والنووي لانهما لم يحفظا أو نقلهما عن لم يحفظ ومن حفظ كالمصباح وغيره من أهل اللغة حجة على من لم يحفظ ولا توهم من قوله سابقا الاولى أنه يكون أجودا فلا يلزم من كونه أولى ان يكون أجودا بل لا أجودا لا المعل

الخامس والعشرون من أقسام الحديث المضطرب

بكسر الراء وهو نوع من المعلل قال السخاوي لما انتهى من المعل الذي شرطه ترجيح جانب العلة ناسب ارفاده بعلم يظهر فيه ترجيح (قوله وحديث صاحب اختلاف سند) أي والحديث المخلف في السند أو في المتن أو فيهما فأو فيه مانعة خلو تجوز الجمع وجعل الاضطراب من أوصاف الحديث لكون الكلام في فن الحديث أي لامن أقوال الأئمة مثلاً والمضطرب بكسر الراء اسم فاعل من اضطرب وقال الطوخي انه اسناد مجازي لان الاضطراب واقع فيه لامن (قوله مخالف له) وصف ثان لوجه أي وجهه موصوف بكونه آخر وبكونه مغايرا له وهما بمعنى واحد وأنه على حذف أي (قوله أو أزيد من واحد) معطوف على قوله من راو واحد أي أو من أزيد (قوله كل من جماعة) أراد بها ما فوق الواحد ان كل واحد من جماعة وقوله مخالف للآخر أي مخالف للوجه الآخر (قوله في سند) أي سواء كان ذلك الاختلاف واقعا في سند أو في متن (قوله في اثبات راو وحذفه) لا يخفى ان من جلة ذلك الاختلاف في الوصل والارسال لان الواصل أثبت الصحابي والمرسل حذفه والصحابي من مصدوق راو فاذا يكون من عطف العام على الخاص بأوفير ادا بالمعطوف ما عدا المعطوف عليه وقوله أو غير ذلك أي كما سيأتي في جعل حديث تارة جد الابن عمرو وتارة أبا (قوله بحيث لم يترجح) الباء لتصور التساوي أي مصورا ذلك التساوي بحيثية هي عدم ترجيح شيء منهما (قوله وهو نوع من المعلل) لا يخفى منافاته لما قاله السخاوي ويمكن الجمع بان ما أفاده السخاوي من المنافة ناظر لاستعمال الاكثر ومقاله الشارح ناظر لغيره المشار اليه بقوله وقديما علون الحديث بانواع الجرح ولاحتياجه لمزيد تفصيل أفرد بترجة (قوله للوجه الراجح) متعلق بواجب أي والحكم واجب للراجح أي ثابت للراجح وهو وجوب العمل (قوله بحيث يمكن ان يعبر المتكلم بالفاظ عن معنى واحد الخ) الواضح ان يقول بحيث يمكن رجوع تلك اللفاظ المختلفة لمعنى واحد أي يمكن الجمع من أجل ما كان كون المتكلم عبر بالفاظ عن معنى واحد (قوله فليخط خطا) أي بدير دائرة منقطة كهللال فيما قاله أحد أو يجعله بالطول فيما قاله مسدد قاله السخاوي وهو من باب قتل كما أفاده المصباح فهو بضم الخاء (قوله عن أبي عمرو بن محمد بن حريث عن جده حريث) لا يخفى ان حريشا هنا أي في الرواية الاولى وقع حد الابن عمرو وقوله عن أبي عمرو بن حريث عن أبيه لا يخفى ان حريشا في هذه الرواية الثانية وقع بالابن عمرو لاجدا فيخالف الاولى ويمكن الجمع بان الجدي سمي ابا وقوله وروى عنه عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث لا يخفى ان حريشا في هذه الرواية الثالثة وقع جدا بالنسبة لابن عمرو ووقع جدا لابه الذي هو محمد فيخالف الروايتين

المتقدمتين

عنه شربن الفضل وروح بن القاسم عن أبي عمرو بن محمد بن حريث عن جده حريث عن أبي هريرة

ورواه الثوري عنه عن أبي عمرو بن حريث عن أبيه عن أبي هريرة ورواه جدي بن الاسود عنه عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث عن جده حريث بن سليم عن أبي هريرة ورواه وهب بن خالد وعبد الوارث عنه عن أبي عمرو بن حريث عن جده حريث عن أبي هريرة ورواه ابن جريج عنه عن حريث بن عمار عن أبي هريرة وروى عنه عن محمد بن عمرو بن حريث عن أبي سلمة عن أبي هريرة ثم حكم

(١٠ - ييقويه) أو كانه في نسائه وفي أوله دون أهل بين الحديث وبين ذلك الكلام بدكر فأناله بحيث يلتبس على من
 ادعى حقيقته الخال وتوهم أن الجليع مرفوع هالدرج آخر الخبر مثاله قول ابن مسعود في حديث تعلم النبي ﷺ له التشهد في الصلاة

إذا قلت هذا التشهد فقد قضيت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد فقد وصله زهير بن معاوية بالحدث المرفوع
عن أبي داود وفصله عبد الرحمن بن ثابت من ثوابه أن يركع من قول ابن مسعود وقد نقل النووي اتفاق الحفاظ على أنه مدرج
وهناك المدرج في الإثناء خبر هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه عن سيرة بنت صفوان مرفوعاً من مس ذكره أو أثبته أو رفعه فليطو
والرفع بصم الرأء وفتحها أصل الفخذين فقد رواه عبد الحميد بن جعفر وغيره عن هشام كذلك مع أن الاثنين والرفع وإنما هو
من قول عروة كما بينه جاعات (٧٤) عن هشام منهم أيوب وحاجد بن زيد واقتصر كثير من أصحاب هشام على

المرفوع وهو من مس ذكره فليطو وضاً ومثال المدرج أول الخبر حديث أسبغوا الوضوء ويل للاعقاب من النار فقد رواه شعبة ابن سوار وغيره عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة برفع الجلتين مع أن الأولى من كلام أبي هريرة كما بينه جمهور الرواة عن شعبة على أن قول أبي هريرة أسبغوا الوضوء قد ثبت في الصحيح مرفوعاً من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وأعلم أن المدرج في الآخر كثير وفي الإثناء قليل وفي الأول نادر جداً حتى قال الحفاظ ابن حجر أنه لم يجد منه غير خبر أسبغوا الوضوء إلا ما وقع في بعض طرق خبر بسرة عند الطبراني في الكبير من

السبب بالمسبب (قوله إذا قلت هذا التشهد) التشهد تفسير من المصنف للفظ هذا فإنه هو الواقع في الإدراج كما في متن ابن الصلاح وهذا أي قوله إذا قلت الخ مقول قول ابن مسعود فهو مدرج مع ما بعده لا ما بعده فقط اه من حاشية العلامة العدوي على شيخ الإسلام (قوله عند أبي داود) قال الجوى في شرحه للثلاثين مثاله ما رواه أبو داود عن النخعي عن أبي خيثمة عن الحسن بن الحر عن القاسم بن مخيمرة عن علقمة عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيده وعلمه التشهد في الصلاة فذكر التشهد وفي آخره فإذا قلت هذا أو قضيت هذا فقد قضيت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد قال ابن الصلاح قوله إذا قلت هذا الخ من كلام ابن مسعود لأن كلام النبي صلى الله عليه وسلم (قوله على أنه مدرج) أي في رواية من واصل (قوله عن بسرة بنت صفوان) هو تضم الموحدة وسكون السين المهملة بنت صفوان بن نوفل بن أسد بن عبد العزى الأسديّة صحابيّة لها سابقه وهجرة عاشت إلى خلافة معاوية اه تقريب (قوله أصل الفخذين) أي مبدأ الفخذين فهو من الفخذ ويدل على ذلك قول مختصر العين الرفع باطن الفخذ وضم الرأء في الرفع لاهل العالية وفتحها التميم كما قاله الطوخي وجمع المضموم أرفاغ كقفل وأقفال وجمع المفتوح رفوغ وأرفغ مثل فلس وفلوس وأفلس اه من المصباح (قوله ويل للاعقاب من النار الخ) سوغ الابتداء به وهو نكرة كونه في معنى الدعاء أي شدة هلكة في نار الآخرة لأصحابها المهملين لغسل بعضنا في الوضوء ويحتمل أن تخص العقاب نفسها بعذاب يعذب به أصحابها وإنما خص الاعقاب لأنه ورد على سبب وهو أنه رأى قومًا يصاون وأعقابهم تلوح وقيل إنما خصها لغلبة التساهل فيها والتهاون بها لأنها في آخر الوضوء وأسافله وفي محل لا يشاهد غالباً اه من حاشية العلامة العدوي (قوله شعبة بن سوار) شعبة بفتح الشين المعجمة وموحدين خفيفتين وأبوه بفتح المهملة وتشديد اللام ورواه ابن عدي يكنى أبا عمرو واسمه مروان ولقبه شعبة مات سنة أربع وأربعين أو ست وماتت بن (قوله برفع الجلتين) أي أضافتهما إليه ﷺ وهما أسبغوا الوضوء ويل للاعقاب من النار (قوله وأما مدرج الاسناد فأقسام الخ) أعلم أن الإدراج يكون في المتن وفي السند فلما قسم الكلام على وقوعه في المتن وأنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام أخذ يتكلم على الإدراج في السند وقسمه أقساماً أربعة (قوله حجر) تضم الحاء المهملة وسكون الجيم كافي المهمات للأنسوي (قوله ثم حشتم الخ) قبل هذه الجملة صليت خلف أصحاب النبي ﷺ فكانوا إذا سلموا يشيرون بأيديهم كأنها أذناب خيل شهب ثم حشتم الخ (قوله تحرك أيديهم تحت الثياب) أصله تتحرك بناءً من حذف أحدهما (قوله ورجعه مرسى) أي رجع هذا الفصل وهو كونه بسند آخر (قوله بالوهم) بفتح الهاء أي الغلظة (قوله وصحواه ابنه الاح) أي وبفصل كل منهما سند (قوله إن يدرج بعض حديث في حديث آخر مخالفة

طريق محمد بن دينار عن هشام بن عروة من مس رفعه أو أثبته أو ذكره فليطو وضاً وأما مدرج الاسناد فأقسام الأول أن يكون الحديث عند رواه الأطراف منه فانه عنده باسناد آخر فيروا عنه تماماً بالاسناد الأول ولا يذكر اسناد طرفه الثاني مثاله حديث أبي داود والنسائي عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر في صفة صلاته صلى الله عليه وسلم وفيه ثم حشتم بعد ذلك في زمان فيه برد شديد فرأيت الناس عليهم جلد الثياب تحرك أيديهم تحت الثياب فان قوله ثم حشتم ليس بهذا الاسناد بل من روايته عصام عن عبد الحارث بن وائل عن بعض أهله عن وائل ذكره رواه مسنا زهير بن معاوية ورجعه غيره ورجعه موسى بن هارون الجاهلي وقضى على جميعهما نسبوهم الوهم وصحواه ابنه الاح الثاني أن يدرج بعض حديث في حديث آخر مخالفة

في السنة كحديثي عن أبي هريرة عن مالك عن الزهري عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله ولا تنافسوا من حديث آخر لمالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن قوم أياكم والظن فان الظن أكسب الحديث ولا تجسوا ولا تجسسوا ولا تنافسوا فادرجه ابن أبي هريرة في الأول وصبرهما بسند واحد وهو وهم منه كإجزم به الخطيب وصريح هو وغيره بالاعتناء جميع الرواة عن مالك الثالث أن يروى جماعة الحديث بأسانيد مختلفة فيرويه (٧٥) عنهم أو في جميع الكل على

اسناد واحد من تلك الاسانيد ولا يبين الاختلاف كحديث ابن مسعود قلت يا رسول الله أي الذب أعظم قال ان تحمل الله ندا فان الاعمش ومنصور ابن العتمر روى عن شقيق عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود روى واصل الاسدي عن شقيق عن ابن مسعود واسقط عمرا من يسهما فلما رواه الثوري عنهم صارت رواية واصل مترجسة على رواية الاعمش ومنصور وقد فصل أحد الاسنادين يحيى بن سعيد القطان لكن روى عن واصل أنه أثبت عمرا كالاعمش ومنصور روى عن الاعمش أنه أسقط هذه الاقسام الثلاثة ذكرها ابن الصلاح وأتباعه وزاد في شرح النخبة رابعا

في السند لا يخفى أن هذا صريح في كونه ادراج بعض متن مع انه بعد ادراج السنن يعجب بان الشاهد في قوله مخالف له في السند فهو المصود ذو كريمة تبع له والفرق بين هذا وبين القسم الذي قبله ان هذه الزيادة منقولة من حديث آخر لم يروى تمامه في القسم الاول بقية الحديث الاول لانها من حديث آخر كما هو ظاهر (قوله ولا تنافسوا) هو مصارع تنافس فلان وفلان مثل تقائل وألفاظ الحديث كلها أفعال مضارعة حدوث بها إحدى التاءين تعميما فعني لا تنافسوا أي لا ترغبوا في الدنيا ولا تفتنوا بها لان المنافسة فيها تؤدي الى فسوة القلب (قوله عن أبي الزناد) اسمه عبد الله بن ذكوان (قوله أياكم والظن) أي احذروا اتباع الظن أو احذروا سوء الظن عن لياسة الظن وعن العدول والظن تهمة تقع في القلب بلا دليل فالعراقي وهو حرام لكن لست أعني به الاعتقاد القلب وحكمه على غيره بالسوء أما الخواطر أو حديث النفس فمعمول الشك عفو أيضا فالمسهي عنه أن تظن (قوله فان الظن أكسب الحديث) أقام المظهر مقام المصمر ادالة اس فانه زيادة تمكن لمسد اليه في ذهن السامع حنا على الاجتناب وقوله أكذب الحديث أي حديث النفس لانه بالقاء الشيطان في نفس الانسان واستشكل تسمية الظن حديثا وأجيب بان المراد عدم مطابقة أقام قولا أو غيره أو ماشأ عن الظن فوصف الظن به محاز (قوله ولا تجسسوا ولا تحسسوا) بقرأ الاول بالحيم أي لا تعرضوا لحرمان لطف كالحاسوس وقرأ الثاني بالخاء الموحدة أي لا تظنوا الشيء الحاسة كاستراق السمع . اصار الشيء حفية (قوله فادرجه ان أبي هريرة) أي اما هو أبو محمد سعد بن محمد بن الحكم الجعفي شيخ البخاري اه من شرح شيخ الاسلام على اللفية (قوله ان تحمل الله الحديث) تمامه وهو حلقك قلت ثم أي قال أن تقل ولدك مخافة أن يطعم معك فاما ثم أي ورأى ابنه ببارك (قوله شرحبيل) بضم الشين (قوله الاسدي) هو يسكون السدي ويروى بالراء ساكية أيضا وهو سبعة الى أسد وأزد وشوأة (قوله مترجسة على رواية الاعمش ومنصور) أي في روايتهما أي سند روايه واصل مدرجة في روايتهما (قوله وروى عن الاعمش) معطوف على روى الواقع بعد ان من حاله واصل ومن وافق الاعمش ومنصور فواصل خالف هذا السند الذي ذكره عمر والاعمش ومنصور ليس منهما مخالف له (قوله فيعرض له عارض) أي فيه طعنه فاطع عن ذكره ويذكر كلاما حسيبا فيظن بعض من سمعه ان ذلك الكلام متن ذلك الاسناد فهو به عنه كذلك كقصة ثابت مع شريك القاصي في قوله من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار فان اس حاتم جرم بانه من الموضوع اه جوى (قوله لتضمنه) أي لاشتماله (قوله من الأئمة) أي أئمة الحديثين (قوله أو باستحالة ككون النبي ﷺ يقول ذلك) حديث أبي هريرة الذي في صحيح البخاري قال قال رسول الله ﷺ للعبد المملوك أحران الذي يدين يده لولا الجهادي سبيل الله والحج وبرأى لاحبت أن أموت وأناملك فان قوله والذي نفسي

به هو أن يسوق لانه عارض فيقول بلاما من قبل نفسه فيروى عنه كذلك ولا يجوز تعمد الادراج في متن أو سند لتضمنه عزو القول لغيره قاله هم ما دح تفسير عريب وقال شيخ الاسلام يسامح فيه ولهذا فعله الزهري وغيره من الأئمة انتهى ونحوه للسبوطي في أئسته وكل ذا محرم وهو * وعمدى لتفسير قديسامح * فائدة قال في شرح النخبة يدرك الادراج بورود رواية مفصلة لم يذكر المارج مما أدح فيه وادح على ذلك من الراوى أو من بعض الأئمة المطلعين أو باستحالة ككون النبي ﷺ يقول ذلك

(وماروى كل قرين) من الصحابة أو التابعين أو أتباعهم أو أتباع (عن أخيه) بالتصريح على اللغة المشهورة في الاسماء الخالة أي
عن المساوي له في الأخذ عن الشيوخ وفي السنن غالباً وقد يكتفي بالتساوي في السند وإن تفاوتوا سناً (مدح) بضم الميم وفتح الدال المهملا
وتشديد الموحدة آخره جيم (٧٦) سمي بذلك أخذاً من ديباجتي الوجه وهما الخدان لتساويهما وتقابلهما سواء كان المدح

بيده الخ من كلام أبي هريرة لأنه يمتنع منه ﷺ أن يسمي أن يكون مملوكاً ولأن أمه لم تكن حينئذ
موجودة حتى يبرها ذكره محمد الرفاعي

السابع والعشرون من أقسام الحديث رواية الاقران

بان يروي شخص عن قرينه وهو نوع لطيف من فوائد معرفته الامن من ظن الزيادة في السند فاذا
انفرد أحد القرينين بالزيادة عن الآخر فهو غير مدح كرواية الاعمش عن التيمي وهما قرينان فحينئذ
رواية الاقران نوعان مدح وهو ما اقتصر عليه الناظم وغيره مدح اهـ من شرح الديلمطي (قوله وما
روى كل قرين) قال الديلمطي في شرحه واحداً للقراء عن أخيه بسكون الهاء للوزن أو بنية الوقف
وبحذف الياء منقوصاً والنقص فيه جائز مع الضعف والمراد عن مساوي في الأخذ عن الشيوخ أو فيه
وفي السن أيضاً ما رواه كل من القرينين عن الآخر فهو حديث مدح فاعرفه حقاً واتخذه بخاء معجزة
بعد المثناة القافية أي افتخر أنت بمعرفة قال في المختار يقال استخى فلان علينا أي افتخر وتعلم (قوله
بالقصر على اللغة المشهورة) صوابه بالنقص على اللغة النادرة قال الجوى في شرحه عن اخيه بالجر
بالكسر على لغة النقص أي مقارنه وأطلق لفظ الاخ عليه مجازاً على طريق الاستعارة التصريحية (قوله
وفي السن غالباً) لفظ غالباً قيد في السن وقوله وقد يكتفي بالتساوي في السند وان تفاوتوا سناً الواو وقد
للتعليل وعبارة شيخ الاسلام اذ قد يكتفي بالتساوي في السند وان تفاوتوا سناً (قوله بالتساوي في
السند) أي في الأخذ عن الشيوخ فراه بالسند الأخذ عن الشيوخ في عبارته فنان (قوله أخذاً من
ديباجتي الوجه) أي لاجل قصد الأخذ وقوله لتساويهما علقه أي لتساويهما في الأخذ عن الشيوخ
وتقابلهما في كون كل منهما أخذاً عن الآخر كديباجتي الوجه فانهما متساويان في كون كل منهما أخذاً
ومتقابلان لكون احدهما مقابلاً للآخر ومحاذاً له (قوله فاعرفه حقاً) قال الجوى في شرحه أي اعلمه
علماً حقاً (قوله أي اقصد) الاوفق بعبارة المختار ان يقول أي افتخر أنت بمعرفة وقوله مع رواية
الاقران أي كما تقصد رواية الاقران العام اقصد هذا الخاص أو مع بمعنى في (قوله الامن من ظن الزيادة
في السند) مثلاً اذا روى الليث عن مالك وهما قرينان عن الزهري يظن أن قوله عن مالك زائد والاصل
روى الليث عن الزهري (قوله كالسن) فانه كاف في رواية الاقران وحده ولا يكتفي في رواية المدح وحده
وكذا الأخذ عن الشيوخ فانه يكتفي وحده في رواية الاقران لا المدح (قوله كن أزواج النسي ﷺ
ياخذن من شعورهن حتى تكون كالوفرة) أزواج بالرفع بدل من نون النسوة الواقعة اسمالكان ، ياخذن
خبر كان قال في المصباح والوفرة الشعر الى الاذنين (قوله فاجدوا الاربعة فوقه أقران) الاربعة الذين
فوق أجدهم ابو خيثمة ويحيى بن معين وعلي بن المديني وعبيد الله بن معاذ فالخسة أقران وباقي السند
ليس باقران تأمل (قوله فان روى الراوى عمن دونه سناً أو في مرتبة الآخذين عنه) أي روى الراوى
الكبير عن صغير دونه في السن أو دونه في المرتبة أي أن يكون الكبير روى عن أصغر منه في الطقة
والسن فاو في كلام الشارح بمعنى الواو لان الادوية في السن لازمة غالباً للادوية في المرتبة فقوله كرواية
الزهري عن مالك أي عن تلميذه مالك بن أنس فان الزهري أكبر منه مساو مرتبة ومالك تلميذه دونه

بواسطة أم بدونها مثاله
بدونها رواية أبي هريرة
عن عائشة ورواية عائشة
عنه وفي التابعين
رواية الزهري عن ابن
الزبير وابن الزبير عنه
وفي اتباعهم رواية
مالك عن الاوزاعي
ورواية الاوزاعي عنه
وفي اتباع اتباعهم
رواية احمد عن ابن
المديني ورواية ابن
المديني عنه ومثاله بها
رواية الليث عن يزيد
ابن الهادي عن مالك
ورواية مالك عن يزيد
عن الليث (فاعرفه)
أي المدح (حقاً
واتخذه) أي اقصد
في رواية الاقران فانه
نوع لطيف من فوائد
معرفة الامن من ظن
الزيادة في السند والمدح
أخص من الاقران
فكل مدح اقران
ولا عكس اذ رواية
الاقران أن يشارك
الراوى من روى عنه
في امر من الامور
المتعلقة بالرواية كالسن
والأخذ عن الشيوخ

كرواية الاعمش عن التيمي وهما قرينان وقد يجتمع جماعة من الاقران في حديث واحد كرواية أحمد
عن أبي خيثمة زهير بن حرب عن يحيى بن معين عن علي بن المديني عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه عن شعبة عن أبي بكر بن حفص عن
أبي سلمة عن عائشة قالت كن أزواج النبي ﷺ ياخذن من شعورهن حتى يكون كالوفرة فاجدوا الاربعة فوقه اقران كما قال الخطيب فان
روى الراوى عمن هو دونه سناً

هـ - قال الحافظان حيدر محمد بن أبي رافع، ما وقع منه من الكرامات، ما يقع في أ. أ. المذموم منه قد تأخر بعد موت
 ح - الراويين عنه زمان حتى يجمع منه بعض الأحداث وبعث من بعد السماع منه دهرًا لا يلبث فيحصل من مجموع ذلك نحو
 هذه المدة والله الموفق

(متفق لفظا وخطا) في الاسم اومع الكنية او اسم الاب او الجدة او النسبة (متفق وضده) اى مثله (فما ذكرنا للمفترق) وأراد به الصدها اذ سمياته مفترقة بان يكون كل منها لشخص مع اتفاقها في اللفظ وخط هذا وقد قال العراقي وغيره المتفق والمفترق ما اتفق له خطه وافترقت مسمياته فهو من قبيل المشترك اللفظي وهو فن مهم ومن فوائده الامن من اللبس فر بما يظن المتعدد واحدا ور بما يكون احاد المتفقين ثقة والآخر صعيبا والمهم منهم يشبه أمره لتعاصره واشترك في شيوخ أورواق وينقسم الى اقسام الاول أن تتفق أسماؤهم وأسماء آبائهم كالخليل بن احمد (٧٨) سترجال أو أكثر الثاني أن تتفق أسماؤهم وأسماء آبائهم وأحاديدهم نحو أحمد

مه كالسلفي في هذا المثال وأحد الراويين كالبرقاني وبعض الاحداث أى الصعبر في السن كابي العاسم
 الثامن والعشرون من أقسام الحديث معرفة المتفق والمفترق *

(قول الناظم متفق لفظا وخطا متفق) قال الدمياطي في شرحه متفق بكسر الفاء لفظا وخطا منصوبان على التمييز محولان عن الفاعل أى ما اتفق لفظه وخطه واختلف شخصه بان تعدد مسماه فهو من قبيل المشترك اللفظي متفق في الاصطلاح فلا يباطله بينه وبين ما قبله وكسر الفاء وسكون القاف للوزن أولنية الوقف انتهى بحروفه (قول الناظم وضده فيما ذكرنا للمفترق) قال الدمياطي في شرحه وضده أى ضد المتفق فيما ذكرت أنا من الاتفاق لفظا وخطا هو المفترق بكسر الراء وسكون القاف لما تقدم بان اختلف فيهما أو أحدهما وحصل التمييز انتهى بحروفه وقال الجوى وضده أى ضد المتفق فيما ذكرت أى في مطلق الاتفاق المصهور من اتفق المقيّد لاضد الاتفاق المقيّد وهو اختلاف الاشخاص الذين اتحدت أسماؤهم أو ألقابهم أو كنانهم المفترق أى يسمى بذلك لا فترق الاسماء بافتراق المسميات والمراد أن الحديث الذي يكون بعض سنده بهذه الصفة يسمى بالمتفق والمفترق معا وهو قسم واحد كما يفيد

قول العراقي في ألفيته

ولهم المتفق المفترق * ما لفظه وخطه متفق

وعبارة الناظم توهم انهما قسبان فتدبر لذلك فقوله المتفق أى في اللفظ والمفترق أى في المسمى (قوله وينقسم الى أقسام) أى الى ثمانية أقسام (قوله الجوى) نسبة لخون بصم الخيم بطن من الاراد (قوله الخوضي) قال في القاموس وحوضي ككسري موضع وأبو عمر والخوضي معروف اه فيحتمل أن أبا عمرو الخوضي منسوب لذلك الموضع (قوله وهذا قريب بما قبله) أى لان كلامنا الثالث والرابع اتفعا في النسبة (قوله فان كان بمكة) أى اذا قيل بمكة في السند عن عبد الله فهو ابن الزبير واذا قيل بالمدينة عن عبد الله فهو ابن عمر واذا قيل بالكوفة عن عبد الله فان مسعود وخلصه أن تلك الامكنة طرف للعول ويعرف ذلك القول بمكان التعليل الذي أخذ عن عبد الله المطلق في السند (قوله الضبي) نسبة لضبيعة كجبهة محله بالبصرة (قوله وهو بحجم وراء) لا يخفى أنه حينئذ يخرج عما نحن فيه لأن يقال الاتفاق ولو بحسب صورة الحروف بقطع الطر عن الشكل ويمكن الانفصال عن هذا المحل الاستثناء مقطعا والمثال انما هو أبو حزة فقط الذي هو بالخاء والزاي اذا اطلق أى من غير شعبه فانه كثير (قوله مراد) أى المذكور من الجماعة وفي نسخة فزادوا بالحاء واو الجع وقوله ياء تحته أى قبل الفاء بان قال حبيبي

التاسع والعشرون من الاقسام معرفة المؤلف والمخلف من الاسماء والاعاب والاسباب ونحوها *

وهو نوع مهم ينبغي لطالب الحديث أن يعنى بعرفته ليسلم من التصحيف (قول الناظم مؤلفا صالح) قال

ابن جعفر بن جدان
 أربعة متعاصرون في
 طبقة واحدة * الثالث
 أن تتفق الكنية
 والنسبة مع نحو أبى
 عمران الجوني رجلان
 ونحو أبى عمرو الخوضي
 اثنان أيضا * الرابع ان
 يتفق الاسم واسم الاب
 والنسبة نحو محمد بن
 عبد الله الانصاري
 اثنان متقاربان في
 الطبقة وهذا قريب
 مما قبله * الخامس
 أن تتفق كنانهم واسماء
 آبائهم كابي بكر بن
 عياش بن خثيمة ومعجمة
 ثلاثة * السادس
 عكس ما قبله وهو ان
 تتفق أسماؤهم وكنى
 آبائهم نحو صالح بن
 أبى صالح أربعة من
 التابعين * السابع ان
 تتفق أسماؤهم أو كسابهم
 نحو عبد الله اذا اطلق
 فاذا كان بمكة فابن
 الزبير او بالمدينة فابن

عمر او بالكوفة فابن مسعود او بالبصرة فابن عباس أو بحراسان

الدمياطي

فابن المبارك أو بالشام فابن عمرو بن العاص * ومثال المتفق المفترق في الكنية أبو حزة بالخاء والراء عن ابن عباس اذا اطلق الا انه اذا اطلقه شعبه فزاده نصر بن عمران ان الضبي وهو بحجم وراء وان كان يرى عن ستهير وون عن ابن عباس كلهم يحكموا رأى لانه اروى عن احدهم منه بذكر اسمه أو نسبه الثاني ان يفتقا في النسب من حيث اللفظ ونظر قامن حيث ان ما نسب اليه احدهما غير مناسب اليه الآخر كالخبي نسبة الى الصيلة والخبي نسبة الى المذهب وفرق جماعة من أهل الحديث بينهما افرادوا في النسبة الى المذهب ياء تحته (مؤلف) وهو فن مهم يحتاج اليه في دفع

[illegible][illegible]

ونحو عمارة كله الضم للعين الأبا عمارة الصحابي فكسر العين ومنهم من ضمها قاله ابن الصلاح وأورد عليه العراقي عمارة بالفتح والتشديد اسم جماعة من النساء كعمارة بنت عبد الوهاب الحصية وعمارة بنت نافع بن عمرو الجمحي وعمارة جدة أبي يوسف محمد بن أحمد الرافعي ومن الرجال يز يدو عبد الله وبحات (٨٥) بنو ثعلبة بن خزيمة ابن اصرم بن عمرو بن عمارة معدودون في الصحابة في جماعة عددهم من

الثاني وهو المخصوص بالصحيحين والموطأ خازم بالخاء المعجمة محمد بن خازم أبو معاوية ومن عده ما في الكتب الثلاثة خازم مهملاً كأبي خازم الأعرج وجريز بن خازم (والمنكر) الحديث (الفرد) وهو الذي لا يعرف مثله من غير جهة روايه كما ذكره بقوله (بمراوغا تعديله لا يحتمل التفردا) بالف الاطلاق أي لا يحتمل تفردة به لكونه لم يبلغ في الاتقان وكونه ثقة رتبة من يحمل تفردة مثاله ما رواه النسائي وابن ماجه من رواية أبي زهير يحيى بن محمد ابن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا كلوا البلع بالتمرفان ابن آدم اذا كاه غضب الشيطان وقال عائش ابن آدم حتى أكل الحديد بالخلق فهذا الحديث منكر كما قال النسائي وابن الصلاح وغيرهما فان أباز كير تفردة به وأخرج له مسلم في المتابعات غير

أي من حيث رواية قصصهما فاندفع به ما يقال كيف يحدث عنهما وهما يهوديان ولم يسلم (قوله) ونحو عمارة) معطوف على سلام من قوله فن الاول من هذا الثاني سلام الخ أي ومنه نحو عمارة الخ فهو مثال ثان (قوله الأبا عمارة الصحابي) هذا تحريف وصوابه الأبي بن عمارة الصحابي قال شيخ الاسلام عين ابن بالتصغير ابن عمارة الصحابي اكسر (قوله) ومنهم من ضمها) لكن الكسر أشهر (قوله) قاله ابن الصلاح أي قال ابن الصلاح القاعدة المذكورة في عمارة مع نقل الضم المذكور أيضا (قوله) وبحات) بفتح الباء وتشديد الخاء المهملة والثاء المثناة (قوله) ومن الرجال) معطوف على قوله من النساء أي اسم جماعة من النساء واسم جماعة من الرجال (قوله) خزيمة) قال الطبري خزيمة بفتح الزاي فيأخذ كرا الدارقطني وقال ابن اسحق وابن الكلبي خزيمة بسكون الزاي وهو الصواب قاله ابن عبد البر في الاستيعاب اه عدوى

﴿الثلاثون من الاقسام الحديث المنكر﴾

بسكون النون وفتح الكاف قال الجوى في شرحه (والمنكر الذي انفرد) بسكون الدال للضرورة على حذف قوله ﴿لو عصر منه المسك والبان انعصر﴾ وفي كلام المصنف حذف الموصول الاسمي وأجازه الكوفيون والاختفش وتبعهم ابن مالك وشرط في بعض كسبه كونه معطوفا على موصول آخر كما في معنى اللبيب (به) أي بروايته (راو) من الرواة بحيث لا يعرف ذلك الحديث من غير روايته لامن الوجه الذي رواه ولا من غيره (غدا) أي صار (تعديله) أي تعديل الغير اياه فالصدر مضاف للفعل والفاعل محذوف (لا يحتمل التفردا) أي لم يبلغ مبلغا في العدالة والضبط يحتمل معه التفرد بالرواية بل هو قاصر عن ذلك اه بالحرف وقال الدمياطي في شرحه (عدا) أي صار (تعديله) أي توثيقه (لا يحتمل) بفتح التحتية وبالحاء المهملة بعدها هميم مكسورة أي لا يحتمل التفرد لكونه وان كان ثقة لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفردة بالخبر وجملة غدا الخ في موضع الصفة لا وومفهومه أنه اذا احتمل تفردة به لكونه صار أهلا لذلك لا يكون حديثه منكرا اه بالحرف (قوله) والمنكر) مبتدأ والفرد خبره وهو صفة لموصوف محذوف أي الحديث الفرد كما أشار اليه الشارح وكان الاولى تقديم الحديث على المنكر فيقول والحديث المنكر كما صنعه الجوى و به جار ومجرور خبر مقدم وراو مبتدأ مؤخر وغدا تعديله فعل وفاعل والجملة صفة لراو وقوله يحمل أي يغتفر وقوله وكونه ثقة الاولى أن يقول وان كان ثقة (قوله) لا يعرف مثله من غير جهة روايه) زاد السخاوي بعد قوله من غير جهة روايه ولا متابع له فيه ولا شاهد (قوله) لا يحتمل) خبر لغدا بمعنى صار أي لا يساوي ذلك التعديل تفردة به ففي يحمل ضمير راجع لتعديله وأما قول الشارح أي لا يحتمل تفردة به فهو حل معنى لا اعراب (قوله) رتبة من يحتمل تفردة) أي يغتفر تفردة أي بحيث يصير حديثه صحيحا أو حسنا (قوله) أبو زهير) بضم الزاي (قوله) كلوا البلع بالتمر) أي اجعوا ايمنهما انضم بعضهما الى بعض وأكلهما معا مضمومين (قوله) ولان معناه ركيك) معطوف على قوله فان أباز كير وكل منهما تعليل لقوله فهذا الحديث منكر (قوله) محاسن الشريعة) جمع محسن أو حسن على غير قياس والاضافة للبيان أو من اضافه ما كان صفة والشريعة بمعنى الاحكام المشروعة فظهرت المطابقة (قوله) بل من حيا ناه مسامطية الله تعالى) أي وأما غير المطيع فهو حبيبه لاعدوه (قوله) ومثني) أي بعضهم في بعض السخ و مثني النظم وهي سبعة

انه لم يبلغ رتبة من يحتمل تفردة ولان معناه ركيك لا ينطبق على محاسن الشريعة لان الشيطان لا يغضب من مجرد حياة ابن آدم بل من حياته مسامطية الله تعالى ومثني النظم على ان المنكر بمعنى الشاذ كما جرى عليه ابن الصلاح والمعتمد أسهما متميران كما قاله الحافظ ابن حجر فالشاذ ما خالف فيه السعة من هو أو ثق منه أو تفرد به قليل الضبط والمنكر ما خالف فيه المسور أو الصديق لدى

فمن ينجبر بتأدية مثله فلم اتهم بغيره بل بالثبوت وان كان عليه من غير ذلك فليس له ان يثبت عليه غيره (قوله من ينجبر بتأدية مثله) (٨٩) اسحق بن عمار

ابن عباس عن محمد بن
أحمد الصفاق في الزكاة
وحج وصام وقرى
الضيف دخل الجنة قال
أبو حاتم هو منكر لان
غيره من الثقات رواه
موقوفا وهو المعروف
قال فعرف بهذا أن بين
المنكر والشاذ عموما
وخصوصا من وجه لان
بينهما اجتماع على اشتراط
المخالفة واقترافي أن
الشاذ رواية ثقة أو
صدوق والمنكر رواية
ضعيف وقد غفل من
سوى بينهما (متروكة)
أي الحديث هو (ما
واحد به انفرد
وأجمعوا الضعفة) لثبوتهم
بالكذب بان لا يروى
ذلك الحديث الا من
جهته ويكون مخالفا
للقواعد العامة أو
عرف بالكذب في
كلامه وان لم يظهر وقوع
ذلك منه في الحديث
أو لثبوتهم بالفسق أو
العقلة أو كثرة الوهم
(فهو كرك) أي كالدرد
الموضوع لكنه أحب
منه كما صرحوا به وأفاده
الاطم بالتشبيه وهذا
النوع أسقطه العراقي

قاهر لان الناظم عرف كلاهما بغيره في المتن (قوله لم ينجبر بتأدية مثله) صفة خصمة للضعيف
احترازا من الضعيف الذي ينجبر فهو شاذ وليس بمنكر والمستور هو مجهول الحال (قوله والمقابل للشاذ
الخ) هذه المقابلة اصطلاحية لا لغوية لانها ان تمثل مقابلة المعروف بالمنكر لا تتم في مقابلة الشاذ بالمعنى
الابطريق الزوم لان الشاذ لثبوت معناه المنفرد شأنه عدم الحفظ (قوله من طريق حبيب) بالتصغير فهو
نظم الحاء المهملة بعدها باء موحدة مفتوحة ثم بعدها ياء مشددة مكسورة وحبيب الثاني مكبر بوزن
عريب والعيزار بعين مهملة مفتوحة ياء ساكنة مخففة وزاى معجمة وآخره راء قلها ألف كما ضبطه
الثلاثة اه حواشي المجتبه (قوله قال فعرف بهذا) أي قال الحافظ في شرح النجدة بهذا المذكور من
نعمي الشاذ والمنكر المذكورين قبل قوله وقد مثل في شرح النجدة وفيه أهمها لا يشترحان العموم
والخصوص الوجهي بل التباين الكلي اذ لا يصدق الشاذ على شيء من أفراد المنكر كما أن المنكر لا يصدق
على شيء من أفراد الشاذ وتعليله بأن بينهما اجتماعا على اشتراط المخالفة الخ لا ينتج العموم والخصوص بل
التباين الكلي كما ذكر ذلك حواشي النجدة

الحادى والثلاثون من الاقسام المتروكة

وهو في اللغة الساقط واصطلاحا ما ذكره قوله متروكة أي الحديث ما رواه احده أي برأيه انه انفرادي توحد
أعدم موافقة غيره من أهل الحديث وأجمعوا الضعفة أي أجمع أهل الحديث على ضعف روايته واتهامه
بالكذب فهو أي المتروكة كدليل الكاف زائدة أي فهو ردأي مردودا لضعف روايته فهو من جملة ما دخل
تحت الضعيف اه من شرح الدمياطي بحرفه وقال الجوى (متروكة) أي متروكة الحديث أي الحديث
المتروكة (ما) أي حديث (واحد به انفرد) بسكون الدال للصراحة أي انفرد برأيه واحد (و) الحال أن
المحدثين قد (أجمعوا الضعفة) أي أجمعوا على ضعف ذلك الراوى لكونه متهما بالكذب مثلاً وإذا كان
كذلك (فهو) أي حديثه الذي رواه (كرد) ولا يقبل انتهى بحرفه (قول السيوطي في النظم راولة)
متداومتهم بالكذب الخ خبره والجملة صفة فرد الربط بين الصفة والموصوف الهاء من له ويكون قوله نصب
حواب الامر وهو معترض بين الصفة والموصوف والضمير في عرفوه يرجع للكذب في منه للراوى
وقوله أو فسق معطوف على الكذب وقوله أو وهم أي غلط وسكنت هاء ضرورة وقوله كثر بفتح
الثاء المثناة صفة لوهم أي علب

الثاني والثلاثون الحديث الموضوع

قال الدمياطي (والكذب) أي المكذوب (المحتاق) بفتح اللام بعدها قاف أي المنكر الذي لا ينسب
إليه أصلاً (الموضوع) أي المخطوط (على السبي) متعلق بكل من الثلاثة قبله على التنازع
(الحدث) (الموضوع) اصطلاحا في البيت حساس تام انتهى بحرفه وهو غافل في ذكر الجساس فانه
ليس فيه حساس اولاً ناقص للاختلاف باكثر من حرف كما عرف من موضعه الا اذا ثبت أن النسخة التي
ومعت له فيها لفظ الموضوع في العروض والصرب فتم حينئذ ما قاله (قوله فذلك) أي فذلك المكذوب عليه
مترتبة من قول أو تقرير أو صفة أو غير ذلك وأدخل المصنف البناء في جبر المبتدأ وهو عما منعه الجمهور مطلقا
وحوزه بعضهم ان تضمن المبتدأ عموما وحوزه الاخفش مطلقا وعليه يتخرج كلام المصنف انتهى (قوله
على السبي الى آخره) قصيدته أن الكذب على الصحن والتابى لا يسمى موضوعا وهو محتمل ويحتمل خلاه

وزاد غيره كصاحب السحنة والسيوطي قال في ألفيته وسم بالمتروكة فردا نصب به رواه
مسند كذب او عرفوه منه في عبر الاثر أو فسق وغفلة أو وهم كثر (و) الحديث (الكذب) أي المكذوب على النبي عليه
(نحو) اسحق اللام أي لا ينسب الى النبي (الموضوع) من وضعه (عنى السبي) فذلك الموضوع

من وضع الشيء اذا خطه سمي بذلك لا بخطا رنته دائما بحيث لا ينجبر أصلا وأني الناظم تعالى العراق في تعريفه هذه الالفاظ الثلاثة المتقاربة للتأكيدي التنفير منه وأورد الموضوع في أنواع الحديث مع انه ليس بحديث فذرا الى زعم واضعه ولتعرف طرقة التي يتوصل بها لمعرفة لينفي عن القبول ويعرف (٨٢) للموضوع باقرار واضعه وقرائن بدر كها من له ملكة قوية في الحديث واطلاع تام من القرائن ما يؤخذ من

حال الراوى كما وقع لغياث بن ابراهيم حيث دخل على المهدي فوجده يلعب بالحمام فساقى الحال اسنادا الى النبي ﷺ انه قال لاسبق الا في فصل او خف او حافر او جناح فعرف المهدي أنه كذب لاجله فامر بذيخ الحمام وقال أنا حلت على ذلك ومنها أن يكون مناقضا لنص القرآن أو السنة المتواترة أو الاجماع القطعي أو صريح العقل حيث لا يقبل شيء من ذلك التأويل وقد يعرف بركة لفظه لكونه لا فصاحة فيه أو معناه لكونه يرجع الى الاخبار بالجمع بين النقيضين أو بركتها معا وبما فيه وعد عظيم على فعل شيء حقير أو وعيد شديد على صغيرة ثم تارة يتخترع الواضع كلاما من عنده وتارة يأخذ كلام غيره كبعض السلف الصالح كحديث حب الدنيا

ويكون ذكر النبي جريا على الغالب كذا نقل عن بعض المحققين انتهى عدوى (قوله من وضع الشيء) أي مأخوذ لا مشتق لأن المعنى الاصطلاحي ليس مشتقا من المعنى اللغوي اذ معناه اللغوي الخط أي حسا كما هو المتبادر واطلاقه على المعنى تجاوز كما يظهر وأما المعنى الاصطلاحي فهو ما أشار له المنصف فليس مشتقا من المعنى اللغوي وإنما هو مأخوذ فقط وقديين الشارح وجه الاخذ بقوله سمي بذلك لا بخطا الخ فلعط الموضوع من وضع لا معناه وقوله سمي أي الموضوع باعتبار المعنى وقوله بذلك أي لفظ موضوع (قوله هذه الالفاظ الثلاثة المتقاربة للتأكيدي) هذا جواب عما يقال يكفي أحد الالفاظ الثلاثة في تعريفه فلا حاجة الى التطويل بذلك كرها للثلاثة هي التي أولها الكذب وقوله المتقاربة أي لاختلافها مفهوما واتحادها ماصدا (قوله في التنفير منه) أي رواية واحتجاجا وترغيبا وترهيبا (قوله الى زعم واضعه) زعم بثليث الراي أي كذب واضعه لقولهم زعم مطية الكذب وليس المراد برعه ظنه أنه حديث لانه يعتقد بوضعه على النبي صلى الله عليه وسلم قاله الطوخي وأولى منه تفسير الزعم بالقول (قوله ولتعرف طرقة) معطوف على نظرا وقوله التي يتوصل بها أي بسببها أي بكل واحدة منها لا بال مجموع (قوله لينفي عن القبول) في العبارة قلب أي لينفي عنه القبول وذلك لأن النبي إنما يتعلق بالاحداث (فأما) مثل ابن حجر الهيثمي عن خطيب ينقل الاحاديث من غير أن يعزو وهاهنا يجوز له ذلك فاجاب بان ما ذكر في خطبته من الاحاديث من غير أن يبين روايتها أو من ذكرها جاز بشرط ان يكون من أهل المعرفة في الحديث أو ينقلها من كتاب مؤلفه كذلك وأما الاعتماد في رواية الاحاديث على مجرد رؤيتها في كتاب ليس مؤلفه كذلك فلا يجوز ومن فعله عزرا انتهى من الفتاوى الحديثية قاله الطوخي (قوله لغياث بن ابراهيم حيث دخل على المهدي) المهدي هو أمير المؤمنين محمد بن أمير المؤمنين أبي جعفر عبد الله المنصور بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس ابن عبد المطلب والمهدي أبو هرون الرشيد وغياث هو ابن ابراهيم النخعي روى عن الاعمش وغيره (قوله لاسبق) قال الحافظ السبق محرك الذي تقع المسابقة عليه أي وهو العوض قال في شرح المنهج السبق بفتح الباء العوض ويرى بالسكون مصدرا وقوله الا في نصل أي كسها ورماع أو صلاة وقوله أو خف أي لبعير وفيل وقوله أو حافر أي خيل وبغال وجبر (قوله أنا حلت على ذلك) قال السخاوي لكنه أمره ببذرة يعني عشرة آلاف درهم وقوله على ذلك أي الكذب (قوله على فعل شيء حقير) كقوله من أطعم لقمة بني الله ألف مدين يتي كل مدين ألف بيت في كل بيت ألف حورية لكل حورية ألف موصيفة أي خادمة وكقوله لقمة في بطن جائع أفضل من بناء ألف جامع (قوله فانه من كلام مالك بن دينار) أي وهو من الزهاد وقوله أو من كلام عيسى وهو من بني اسرائيل بالنظر لانه فيكون كلامه من الاسرائيليات (قوله شبه الرجيح) أي فلا يعتمد عليها كذا قالوا الآن الحافظ ابن حجر قال ان اسناد الحسن حسن ومراسيله أثني عليها ابن المديني انتهى أقول خصوصا وقد قيل انه سيد التابعين انتهى عدوى (قوله والحية) أي اذا جاء (قوله فانه من كلام بعض الاطباء) أي فهو من كلام الحارث بن كذا طيب العرب (قوله أو الاسرائيليات) أي الكلمات المنسوبة لبني اسرائيل وهو معطوف على قوله بعض السلف والاسرائيليات هي أقاويل منسوبة لبني اسرائيل مأخوذة من نحو التواتر وأقوال علماءهم وعبادهم (قوله أما عدم الدين كالزادقة)

أي

رأس كل خطيئة فانه من كلام مالك بن دينار كما رواه ابن أبي الدنيا أو من كلام عيسى عليه السلام كما رواه البيهقي في الزهد وقال في شعب الايمان لأصله عن النبي ﷺ الامن مراسيل الحسن البصري قال العراق ومراسيله عندهم شبه الرجيح أو قدام الحكماء كحديث المدة بيت الداء والحية رأس الدواء فانه من كلام بعض الاطباء أو الاسرائيليات أو يأخذ حديثا ضعيفا الاسناد فيركب له اسنادا صحيحا ليرى به والحامل على الوضع اما عدم الدين كالزادقة والانتصار والتعصب لمذاهبهم

أى الذين لا يتقون على دين واحد وقيل الزنديق هو المنافق وهل الكفار أدخلت شيئا أو استقصائية ولعله الظاهر وقال جادين زيد فيها أخرجه العقيلي انهم وضعوا أو بعثوا حديث وقال المهدي وما روي عنه أقر عندى رجل من الزنادقة بوضع مائة حديث ففى تحول فى أبهى الناس ومنهم الحارث الكذاب الذى ادعى النبوة انظر السخاوى (قوله كخطايبه) بفتح المعجمة وتشديد المهملة فرقة نسب لآبى الخطاب الاسدى كان يقول بالحلول أى بحلول الله فى أناس من أهل البيت على التعاقب ثم ادعى الألوهية وقتل وهذه الطائفة منسجمة فى الرفض اذ الرفض فرقة متنوعة من الشيعة بعبارة أخرى قالوا أى الخطايب الأئمة بيا وأبو الخطاب نبى ففرصوا طاعته أى زعموا أن الانساء فرضوا على الناس طاعة أى الخطاب بل رادوا على ذلك فقالوا الأئمة آلهة والحنان أباء الله وجعفر الصادق آله لكن أبو الخطاب فصل منه ومن على (قوله والسالية) أى وكالسالية فرقة نسب للحسن بن محمد بن أحمد بن سالم السالى اه شرح الالهيه الشيخ الاسلام وهم قوم يقولون بالتحميم كما قاله السخاوى (قوله أودم من يري يدون ذمه) وهم قوم كانوا يمدوا بطول من بعض أولاد الصحابة عطاء من لم يعطهم يقولون له أنت أبوكم يحصر يدواو يذكرون أحداث ناطلة اه من خط الشيخ عبد البر الاحمورى بهامش شرح الالفية لشيخ الاسلام (قوله الا براق) بفتح الهمزة أى فى قصصهم ومواعظهم كاتى سعيد المداينى (قوله غلبة الجهل) هو سب مستعمل فدمه فى شرح الحجة على الاغراب طالوا بمعنى أو كاتى شرح النخبة روى موجودة فى بعض النسخ وحجة ما ذكره من الاسباب الخاملة على الوضع سبعة (قوله أحاديث فضائل السور) كتب الشيخ عبد البر الاحمورى بهامش شرح الالهيه مائة واعلم أن السور التى سمحت الاحاديث فى فضلها العائنة والزهرى وان والانعام والسمع الطوال مجللا والكهف يس والرحمان والملك والزلزلة والنصر والكارون والادناس العودتان وما عداها لم يصح فيه شئ اه سيوطى والزهرى وان البقرة وآل عمران والسمع الطوال البقرة الى آخر براءة بعدها الا يقال سورة واحدة (قوله بعض الكرامية) بالشديد مع فتح الكاف على المشهور كما قاله شيخنا كغيره وقيل بالتخفيف مع فتحها وقيل به مع كسرها هو الحارثى على السنة أهل بلده سجستان وهم مدسوون لمحمد بن عبد الله بن كرام اه من شرح الالهيه لشيخ الاسلام (قوله وقد اجعوا على أن الكذب على النبى ﷺ من الكبائر) الكذب له كالكذب عليه (قوله من حدث عنى حديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين) قال شيخ الاسلام الشنودة بالجمع اه والكاذبان واضعه الاصل وظان كذبه هذا على نسخة التنبيه وقوله بالجمع أى أحد الكاذبين المشهورين بالكذب وقيل بالجمع اعتبار كثرة الساقطين يرى بقرأ نضم الياء مبينا للمفعول بمعنى يظن به حج الباء منه بالله اعل ودكر الراضى فى شرحه على شرح النخبة انه يصح قراءته بفتح حين أى يعلم وأن الاول هو المشهور به (قوله ونسب ابن الجوزى) كنيته أبو الفرج وكان حلى المذهب رحمه على الشيخ عند القادر فكان حلياً وكان أبو الفرج واعظا وله زوجة تسمى سيم الصبا وكان يعيها بخشعى أن حذير محاس وعظه خشية أن تموت لانه كان لا يدم من موت أحد فى مجلس وعظه فاتفق يوما بها حضرت مجلس به واد من منعه فها جعل ينظر اليها فبأمر جل وحال ينهز بينها فانشد بيتا أيا جلى نعمان بالله خليا * سيم الصبا يخلص الى نسيمها

اه وفى الاحمورى فى فضائل رمضان برفاعة قل العاقمى مثل امام الحرمين حين جلس بعد موت به لم كان السمر قطع من اعذاب صاحب على السور لان فيه فراى الاحباب اه وقد ذكر عن ابن الجوزى أنه حين فارى روحه المسماة سيم الصبا كان له تعلق بها فجاءت يومامع امرأتين لحضور مجلس طاه وجعل الما منى منة الشيخ وجلست حلة هما واما شرح الشيخ بها انشايعول

كخطايبه والسالية أو اتباع هوى بعض الرؤساء كاختلافوا الامراء تقربا اليهم أو ذم من يري يدون ذمه أو لا اكتساب والارتزاق أو الاغراب لقصد الاشهار أو غلبة الجهل كععض المتعبدن الذين وضعوا احاديث فضائل السور وكل ذلك حرام باجماع من يعتد به ولا عبرة لما ذهب اليه بعض الكرامية وبعض الصوفية من اباحة الوضع فى الترغيب والترهيب لانه خطأ نشأ عن جهل لان الترغيب والترهيب من جملة الاحكام الشرعية وقد اجمعا على أن الكذب على النبى صلى الله عليه وسلم من الكبائر وبالغ الجورنى فكفر من تعمده عليه واجعوا على تحريم رواية الموضوع الامقرونا بديانه لقوله صلى الله عليه وسلم من حدث عنى حديث يرى انه كذب فهو أحد الكاذبين رواه مسلم وقد صنف ابن الجوزى فى بيان الموضوعات كتابا

نحو مجلدين لكنه خرج عن موضوعه بحيث أودع فيه كثيرا من الاحاديث الضعيفة التي لا دليل على وضعها بل ربما أودع فيه الحسن والصحيح وخطأه في ذلك وشنعوا عليه فيه قال السيوطي وفي كتاب ولد الجوزي ما * ليس من الموضوع حتى وهما من الصحيح والضعيف والحسن * ضمنته كتابي القول الحسن ومن غريب ما تراه فأعلم * فيه حديث من صحيح مسلم حتى قال شيخ الاسلام الحافظ بن حجر العسقلاني (٨٤) هذه غفلة شديدة من ابن الجوزي حيث حكم على هذا الحديث بالوضع وهو

في أحد الصحيحين وله كتاب سماه القول المسدد في الذب عن مسند أحمد وساق فيه جملة مما أورده ابن الجوزي بين أن منها ما هو صحيح وما هو حسن وما هو ضعيف وخطأه في إيرادها في الموضوعات ووجد السيوطي في فهرست مؤلفاته أنه شرع في كتاب تعقبات عليه قال ولم أقف على هذا الكتاب وقد يسر الله لي ذلك في كتاب سميته النكت البديعات ثم من الموضوع نوع لم يقصد وضعه وإنما غلط ناقله نحو حديث ثابت ابن موسى من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار فان ثابتاً لم يقصد وضعه وإنما دخل على شريك بن عبد الله وهو بمجلس أملاته عند قوله حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال قال رسول

أيا جيلي نعمان بالله خليا * نسيم الصبا يخلص إلى نسيمها فان الصبار يريح إذا ما تنسمت * على نفس مهموم تجلت همومها أجدر بها أو تشف من حرارة * على كبد لم يبق إلا رسومها اه بالحرف (قوله نحو مجلدين) لم يقل مجلدين لاختلاف النسخ وفي بعض التقايد أن أحدهما في الموضوعات والآخر في الاحاديث الواهية أي التي بها علل الضعيف (قوله بل ربما أودع فيه الحسن والصحيح) يحتمل تساويهما أو كثرة أحدهما على الآخر وهو الحسن (قوله وخطأه في ذلك) أي في خروجه لمطلق الضعيف (قوله قال السيوطي) استدلال على قوله لكنه خرج عن موضوعه الخ وقوله حتى قال معطوف على السيوطي فحتى العاطفة لعلها بمعنى الواو (قوله وقد يسر الله لي ذلك) هو من كلام السيوطي وقوله ذلك أي التعقبات والفهرست ذكر تراجم الكتب وما يشتمل عليها وقبل اسم لورقة يجمع فيها الكتب المؤلفة بتراجها (قوله عند قوله حدثنا الأعمش) هو ظرف متعلق بقوله دخل (قوله أودكره) أي ذكر المتن (قوله يعقد الشيطان على قافية أحدكم) أي ففاه أي مؤخره تمامه إذا هو نام ثلاث عقد يضرب على كل عقدة منها عليك ليل طويل فارقد فان استيقظ وذكر الله انحلت عقده فاذا تروأ انحلت عقدة فاذا صلى انحلت عقده كلها فأصبح نشيطا طيب النفس والأصبح خبيث النفس كسلان وفي عبارة الجوزي قافية رأس أحدكم بزيادة رأس وهو ساقط من فلم الشارح فلعلها روايتان (قوله بمازحاله الخ) فقد كان شريك مزاحا كما قال المصنف وكان ثابت رجلا صالحا (قوله فظن ثابت أن هذا من السند) ناظر لقوله ولم يذكر المتن وقوله أو بقيته أي المتن ناظر لقوله أودكره فهو لقب نشر مرتب وكذا قوله منفصلا ومدرجا (قوله وهو غفلة أو غلطة منه) أي ظن ثابت غفلة أو غلطة من ثابت أي أنك غير بين أن تقول غفلة وأن تقول غلطة أي ذو غفلة لان الغفلة غيبة الشيء عن بال الانسان وعدم تذكره كما أفاده المصباح ومقادير القاموس مرادفها السهو وبعض فرق فليراجع وتأمل وقوله أو غلطة أي تشبهها وذلك ان الغلط يختص بالقول قال في المصباح غلط غلطاً وغلطاً وجه الصواب وهذا الوضع من ثابت لائم فيه وان كان كذا بالعدم القصد (قوله نشأت من سلامة صدره) أي من سلامة قلبه من ظنه في الناس خلاف ما هو ظاهر منهم لامن عدم ضبطه (قوله بحيث) هذه حيشة تقييد (قائدة) قال الامام محمد بن محمد البديرى السمياني في آخر شرحه لهذه المنظومة المباركة ما نصه وما قرأه الحديث مجودة كتجويد القرآن من أحكام النون الساكنة والتنوين والولد والقصر وغير ذلك فهي مندوبة كما صرح به بعضهم لكن سألت شيخى خاتمة المحققين الشيخ على الشبراملى نعمه الله تعالى بالرجعة قراءة في عليه صحيح الامام البخارى عن ذلك فأجابني بالوجوب وذكر لي انه رأى ذلك منقولاً في كتاب يقال له الاقوال الشارحة في تفسير الفاتحة وعلل الشيخ حينئذ ذلك بان التجويد من محاسن الكلام ومن لغة العرب ومن فصاحة المتكلم وهذه المعاني مجموعة فيه صلى الله عليه وسلم فمن تكلم بحديثه صلى الله عليه وسلم فعليه مراعاة ما نطق به ﷺ (قوله وقد أتت هذه المنظومة الخ) قال الجوزي في شرحه (وقد أتت

الله ﷻ ولم يذكر المتن أودكره على ما اقتضاه كلام ابن حبان وهو يعقد الشيطان على قافية أي أحدكم فقال شريك متصلاً بالسند او المتن حين نظر الى ثابت بمازحاه من كثرت صلاته الخ مراد به ثابتاً لهذه وورعه وعبادته فظن ثابت ان هذا متن السند او بقيته فكان يحدث به منفصلاً او مدرجاً في المتن وهو غفلة أو غلطة منه نشأت من سلامة صدره وسرت الى غيره بحيث انتشرت حديثاً فرواه عنه كثير (وقد أتت) هذه المنظومة

شأ منه هذا العالم الجليل الذي رضعه وتربى به (قوله حيث يقول) أى فى خطبة ألقيته التى أظمها فى تعبير المنامات المشتعلة على سبعة وأربعين باباً التى أولها باب آداب المعبر وآخرها باب فى أشاء مرتبة على حررف الهجاء وفيها هذه الايات الاربعة وبعدها

وأسأل الله صلاح الحال * لى ولكم والفوز فى المآل

لكنه عبر فيها بالواو عوضاً عن الفاء فى قوله فالناس وعبر بالنون بدل الدال فى قوله فديت وقدم حسد بالحاء المهملة على جسد بالجيم فلعل الشارح غير ها قصد أو أطلع على نسخة فيها مثل ما نقل أو تحرر يف من الناسخ وعبرة شارحها للناوى مانصه بعد هذه الايات أخذ الناظم يشكو أهل زمانه ويشير الى ما نبلى من الحمد والايداء وأن سبب ذلك التصنيف فقال ان العلماء الماضين لم ينتصبا للتصنيف الا رجاء لحصول الاجر لهم عليه وابتغاء لنيل الثواب يوم المآب وما فعلوا ذلك ليكون سبباً للطعن فيهم ورميهم بسهام الذم والقدح فى المؤلف وما ألف وتبع الهفوات والعترات وما طغى به القلم فانعكست الامور وانقلبت الحقائق وصار من صنف عرضه غرضاً وصنع هدفاً ومنشأ ذلك الحسد فان من ابرز تأليفه وأطلع عليه من أهل عصره ورأى أنه لا يمكنه الاتيان بمثله اشتعلت به نار الحسد فلم يكن له سبيل الا التصدى للطعن فيه وذمه ونقصه لينفر الناس عنه حتى لا يتمير عليه بذلك وهم عن الآخرة غافلون وعن عقاب الله معرضون وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون انتهى بحروفه (قوله هدفاً للذم) الهدف هو الذى يرمى اليه بالنشاب وفى الكلام تشبيه ببلغ أى يصيروا كاهداف (قوله بلا حسد) هو صفة لجسد أى جسد

لم يصدر منه حسد للمؤلف ولا غيره وبين جسد وحسد الجناس اللاحق (قوله

وذو الحجا) مقصور أى العقل من نفسه فى شغل أى فى شغل شاغل

بعيوب نفسه عن عيوب غيره (قوله عليها) أى لاجلها فعلى

للتعليل والله أعلم بالصواب (قال المؤلف) وكان

الفراغ من جمعها يوم الجمعة سلبخ المحرم الحرام

افتتاح سنة احدى وسبعين ومائة

وألف من هجرته عليه الصلاة

والسلام والجلل

رب العالمين

حيث يقول قالناس
لم يصنعوا فى العلم *
لكى يصيروا هدفاً للذم
ما صنفوا الا رجاء الاجر
والدعوات وجيل
الذكر لكن فديت
جسداً بلا حسد
ولا يضيغ الله حقاً
لا جسد والله عند قول
كل قائل * وذو الحجا
من نفسه فى شغل
وقد طالعت عليها
شرح ألفية العراقي
لمصنفها وشرحها الشيخ
الاسلام وشرح النخبة
لمصنفها وبعض
حوشية وألفية
السيوطى واتمام
السواية له وقد فرغت
من تسويدها فى يوم
عاشوراء سنة ثمانين
وألف وحسبنا الله
ونعم الوكيل ولا حول
ولا قوة الا بالله العلى
العظيم وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم

الحمد لله الذي رفع قسراهل الحديث ومنحهم نصرة الوجوه • وجبا كل فرد منهم ما يطلبه ويرجوه •
 وسلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد الذي أعز الله به الدين وأهله • وأسبغ على من اتبعه
 ولم يشذ عن أمره آلاءه وفضله • وعلى آله وأصحابه بحجج الاهتداء والأهله • الذين أمدهم الله
 بالتوفيق للعمل الصالح والفكر الحسن • فاجتنبوا الطاغوت أن يعبدوها ونجوا من مضلات الفتن
 وجواحي الاسلام ولملأه أعلاوا وصانوا • وأعزوا من اعتز بهم ولو كان غريبا وما ضغفوا وما
 استكانوا • وصدقوا ما عاهدوا الله عليه وما خانوا وما مانوا • ووضعوا أسس المكارم وقواعد
 للراحم ما راوا ولا لاوا ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين ما وعطوا وعطوا تصحيح أحاديث
 الصادق الامين (أمانه) قدمت طبع حاشية الاسناد الكامل والملاذ الفاضل الشيخ
 عطية الاحموري على شرح العالم الرافعي حاشية أهل التحقيق والتدقيق
 سيدى محمد الرافعي على المخطوطة الموسومة بالبيقونية بسم الله
 بهم وقد حليت هوامشها بالشرح المذكور وذلك
 (مطبعة دار احياء الكتب العربية بمصر)
 مصححا بمعرفة لجنة التصحيح بها
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
 آله وصحبه وسلم
 آمين



﴿ فهرست حاشية سيدى عطية الاجهورى على شرح الرقائى للنطومة السيقويه ﴾

صحيفة

- ١٥ الاول من اقسام الحديث الصحيح
 ٢١ ثانى الاقسام الحديث الحسن
 ٣٠ ثالث الاقسام الحديث الضعيف
 ٣٥ الرابع الحديث المرفوع
 ٣٦ الخامس الحديث المقطوع
 ٣٧ السادس المسند
 ٣٨ السابع المتصل
 القسم الثامن المسلسل
 ٤١ القسم التاسع العزيز
 ٤٣ القسم العاشر المشهور
 ٤٥ القسم الحادى عشر المعنعن
 ٤٧ الثانى عشر الحديث المجهول
 ٤٩ الثالث عشر والرابع عشر العالى والنازل من الاسناد
 ٥٣ الخامس عشر الموقوف
 السادس عشر المرسل
 ٥٦ السابع عشر الغريب
 ٥٧ الثامن عشر المنقطع
 ٥٨ التاسع عشر المعضل
 ٥٩ العشرون من الاقسام التدليس
 ٦٢ الحادى والعشرون الشاذ
 ٦٤ الثانى والعشرون الحديث المقالوب
 ٦٧ الثالث والعشرون الحديث الفرد
 ٦٨ الرابع والعشرون الحديث المعلل
 ٧٢ الخامس والعشرون المضطرب
 ٧٣ السادس والعشرون المدرجات
 ٧٦ السابع والعشرون رواية الاقران
 ٧٨ الثامن والعشرون معرفة المتفق والمفترق
 التاسع والعشرون معرفة المؤتمل والمختلف
 ٨٠ الثلاثون من اقسام الحديث المنكر
 ٨١ الحادى والثلاثون الحديث المتروك
 الثانى والثلاثون الحديث الموضوع

